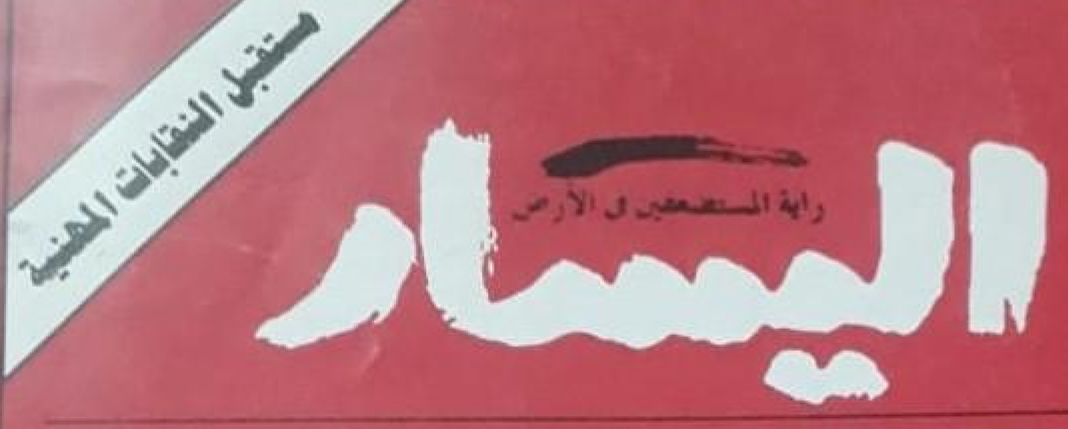


اليسار / العدد الثالث و الستون/ مايو ١٩٩٥ م / ذى الحجة ١٤١٥ هـ / الثمن جنيهان مصريان

الحكم يتراجع عن موقف الإجماع الوطنى فى قضية حظر انتشار الأسلحة النووية

مبارك يواجه أصعب محادثات مصرية أمريكية

ضريبة مبانى على سكان المقابر .. وشقة فى القاهرة بـ ٥٤ مليون جنيه

دبلوماسية الحجاج تكسر الحصار الأمريكى

سينما المثقفين

منولوجات شكوكو

السعودية تؤيد تحالف العسكر و الأصوليين فى اليمن

دروس هامة فى معركة انتخابات نقابة الصحفيين

في هذا العدد

اليسار
أيام للفرح

إنها مناسبات للفرح والسعادة .

نقبل أيام احتفل الإخوة الأقباط بعيد القيامة المجيد ، بعد أيام قليلة من مناسبة أكثر مدعاة للفرح ، وهى إعلان البابا شنودة حرمان المسيحيين الذين يزورون القدس فى ظل الاحتلال الإسرائيلى وقبل الجلاء عنها من" سر التناول " وبعد أيام يحتفل المسلمون بعيد الأضحى المبارك أعاده الله على الجميع باليمن والبركات ، وفى ٢٥ إبريل يحتفل المصريون بعيد تحرير سيناء من الاحتلال الصهيونى . واليوم تحتفل الطبقة العاملة بالعيد العالمى للعمال . أى أن العدد الجديد من اليسار يصدر ، ونحن نحتفل بأكثر من مناسبة سارة ، يتداخل فيها الوطنى بالدينى بالاجتماعى ، فى زمن أخذ يضن علينا بلحظات قليلة من الفرح

والعدد الجديد يحفل بعديد من الموضوعات الداخلية الهامة بينها إفراد المساحة الأكبر لندوة حول مستقبل العمل النقابى فى مصر ، ويسلط الجو السياسى الضوء على دروس انتخابات الصحفيين والمواجهة بين الاخوان المسلمين والحكومة وأوضاع الزراعة المصرية لعريان نصيف ومشكلة التهرب الضريبى لأحمد صالح أحمد ويواصل مصباح قطب موضوعاته عن النقابات كما أن بالعدد ثلاثة موضوعات عن زيارة الرئيس مبارك لأمريكا ، إفتتاحية حسين عبد الرازق ، ورسالة واشنطن لسمير كرم ومقالة د . عبد العظيم أنيس ، وهى الموضوعات التى حفزت أمينة النقاش" عن التوقف عن استكمال موضوعها عن الزيارة قائلة إن الماء يبطل التيمم . كما أن من المصادفات اللافتة للنظر أن يتضمن العدد مقالين حول كتاب جديد للمفكر الأمريكى تشومسكى أحدهما للدكتور سمير حنا . لقد سعى العدد الجديد لأن يشمل متابعة لكافة الأحداث العربية والدولية والداخلية ، أملا فى أن تحظى اليسار دائما برضائك ياعزيزى القارئ ،أن تكون دائما محلا لحسن ظنك .

وكل سنة وأنت طيب.

المحرر

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفني
محمود الهندي

المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى
يصدر عن التجمع الوطنى
التقدمى الوحدوى في اليوم
الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAW-
LASt.TALAAT HARB SQ.
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر: ٢٤ جنيهاً للأفراد و ٦٠ جنيهاً للهيئات
الوطن العربى: ٥٠ دولاراً أمريكياً أو مايعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو جوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ - FAX,5786298

موقفنا

الحكم يتراجع عن موقف الإجماع الوطنى في قضية حظر انتشار الأسلحة النووية

منذ بدأ الرئيس السابق أنور السادات سياسة الانفتاح والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية (سياسة التبعية)، والصلح المنفرد مع إسرائيل على حساب السيادة الوطنية والمصالح القومية .. لم تشهد البلاد اتفاقا وطنيا عاما حول قضية قومية ، كما حدث في الأشهر الأخيرة عندما أعلنت الإدارة المصرية **رفضها المد اللانهائى لاتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية . ما لم توقع إسرائيل على الاتفاقية.**

فمنذ طرح " عمرو موسى " وزير الخارجيه قضية الترسانة االنووية الإسرائيلية في مؤتمر القمة الاقتصادية لشمال أفريقيا والشرق الوسط بالدار البيضاء . في العام الماضى ، وكل الأحزاب والقوى السياسية المصرية تعلن تأييدها للموقف الرسمى المعلن ، وتطالب بأن يكون التمسك بهذا الموقف الرافض للمد اللانهائى ما لم توقع إسرائيل على الاتفاقية مدخلا لإعادة النظر في العلاقات المصرية الإسرائيلية والعلاقات المصرية الأمريكية لتصحيح المسار وإعادة بنائها على أساس المصلحة الوطنية والقومية الحقة .

وهو مطلب يعرف الجميع أنه ليس سهلا على الحكم القائم الذى أقام سياساته الداخلية والخارجية على أساس علاقات تبعية واضحة للولايات المتحدة الأمريكية ولكنه ليس مستحيلا ، إذا ما نجحت القوى الوطنية في ممارسة ضغط فعال على السلطة ينطلق من المصالح الوطنية والقومية . ومن مصالح الحكم ذاته اذا كان راغبا حقا في التوافق مع الرأى العام المصرى والعربى .

لقد تبنى **حزب التجمع** منذ قيامه ، أى منذ ١٩ عاما ، الدعوة لجعل منطقة الشرق الوسط منطقة خالية من السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل . واتخذت أحزاب وقوى اليسار نفس الموقف . وجاءت استجابة الحكم لهذه الدعوة في الفترة الأخيرة في ضوء مجموعة من الأسباب حددها وزير الخارجية في حديثه الهام للزميل صلاح الدين حافظ (الأهرام ١٨/ ٤ / ١٩٩٥ .

حسين عبد الرازق

قال عمرو موسى .. " أثناء المحادثات المصرية الإسرائيلية في " بلير هاوس ، عام ١٩٧٨ ، التى مهدت لعقد السلام فيما بعد - ١٩٧٩ - طرحنا هذا الموضوع .. وكنت أنا شخصيا أحد الذين تحدثوا فيه . وكان ردهم أن مصر دولة واحدة تحقق السلام معنا ، وإنما باقى الدول في المنطقة لم تفعل ذلك . وحين تفعل سندخل في إطار المعاهدة . ولذلك تم تأجيل مناقشة الموضوع آنذاك حتى تتقدم خطوات السلام .

وتدعى إسرائيل أن لديها اعتبارات أخرى مثل وجود دول في المنطقة مثل ليبيا والعراق وإيران ، تريد تدمير إسرائيل ولا تمثل خطرا مماثلا على مصر ..".

وجاءت إثارة القضية في الوقت الحاضر لثلاثة أسباب :

" **أولا** .. أن علينا أن نأخذ موقفا من التصويت على مد المعاهدة طبقا للتاريخ المحدد سلفا ، ١٢ مايو ١٩٩٥ ..

ثانيا .. إن كنا نريد فعلا إقامة سلام في المنطقة وإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى وإغلاق ملفه وإقامة نظام إقليمى جديد في ظل ذلك ، فهذا أمر لا يمكن أن يكون برصف الطرق وبناء الكبارى أو إقامة مشروعات مشتركة بين المستثمرين هنا وهناك .. هذا كله لا يشكل نظاما إقليميا ، ولكننا حين **نتحدث عن نظام إقليمى . فيجب أن نتحدث عن الأمن ونزع السلاح وضبط التسلح والسلام** وكل المسائل السياسية والاقتصادية لكى يصبح السلام نظاما شاملا .. وهنا أثرنا من جديد موضوع ضبط التسلح والبرنامج النووى الإسرائيلى .

ثالثا : إن كنا نتحدث عن السلام فكيف يبقى سباق التسلح قائما . كلاهما له مضامين متعارضة ..".

المشكلة التى تواجه مصر ، التى كانت

من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية أو معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ وصدقت عليها عام ١٩٨١ ، بعد أن دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠ .. أنه مطلوب في المؤتمر الذي يعقد لمراجعة المعاهدة بعد ٢٥ عاما ، في الفترة من ١٧ أبريل الماضي الى ١٢ مايو الحالي بنيويورك ، أن يتخذ قرار إما بالمد اللانهائي للاتفاقيه ، أو مدها لفترة أو فترات محددة (خمس سنوات مثلا) أو إدخال تعديلات عليها .

وفي نفس الوقت الذي تتحفظ (أو ترفض) الإدارة المصرية المد اللانهائي ، **تسعى الولايات المتحدة للتمديد اللانهائي " غير المشروط " للمعاهدة " كأولوية استراتيجية مطلقة "** في هذه المرحلة كحجر زاوية في نظامها الدولي الجديد ، وترفض الولايات المتحدة الموقف المصري الذي يعلق الموافقة على التمديد اللانهائي على توقيع إسرائيل على هذه المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي ، بحجة **أنه يستحيل إخضاع الأمن العالمي لظروف إقليمية متغيرة** ، **وأن الولايات المتحدة لا تقبل من حكومة مصر التي تلقت معونات أمريكية بلغت حتى الآن ٤٠ مليار مثل هذا الموقف مع إدراك الحكومة المصرية أن التمديد اللانهائي يمثل مصلحة أمريكية أساسية** . وبالمقابل ترفض الولايات المتحدة ممارسة أي ضغط على إسرائيل لتوقيع المعاهدة ، وهو موقف يؤكد الانحياز الأمريكي الإسرائيلي ضد المصالح المصرية والعربية ، ويكشف عن رؤية الولايات المتحدة للإدارة المصرية ، باعتبارها إدارة تابعة لابد أن تضع المصالح الأمريكية قبل المصالح الوطنية والقومية ، مقابل ما تتلقاه من مساعدات ومعونات اقتصادية .

إن القبول بالمنطق الأمريكي يمثل ضربة قاصمة لمصالح مصر وأمنها ومصالح الوطن العربي وأمنه .

فإسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة وتملك في الوقت الحاضر ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ رأس نووية ، وصواريخ لحمل الرؤوس النووية يصل مداها الى ١٤٠٠ كيلو متر . ويقع مفاعل ديمونة النووي على مسافة ٤٠ كيلو متر . من حدود مصر ، و٤ كيلو مترات من حدود الأردن ، و٦٠ كيلو متر من حدود السعودية .

ويشكل هذا الوضع تهديدا للأمن القومي المصري والعربي ، و عنصرا لعدم الاستقرار السياسي والعسكري والاستراتيجي في المنطقة ، وعائقا حقيقيا يمنع أي تسوية سلمية عادلة ويحول السلام الذي تسعى إليه دول المنطقة الى " **هدنة مسلحة معرضة للانفجار في أية لحظة** " في ظل هذا التهديد النووي الإسرائيلي.

ويشير المفكر الاستراتيجي اللواء أحمد **عبدالحليم** إلى حقائق إضافية تؤكد خطورة هذا الوضع فإسرائيل في ظل اتفاقيات الصلح مع البلاد العربية ، **بدءا باتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السادات بيجن** ، وبدعم أمريكي كامل ، **تتمتع بتفوق كامل على البلاد العربية - فرديا وجماعيا - من ناحية القوة العسكرية** .. سواء في مجال نظم التسلح التقليدية ، أو في المجال فوق التقليدي الكيماوي والبيولوجي ، أو في مجال استخدام الفضاء الخارجي لتحقيق أهداف عسكرية ، أو في المجال النووي ، وفي نفس الوقت فإن **اسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة والعالم التي تعتنق " عقيدة عسكرية هجومية "** تقوم على إعطاء قواتها المسلحة الحق في بدء القتال خارج أراضيها ، وتوجيه ضربات اجهاضية طبقا لتصوراتها وحساباتها الخاصة ضد الدول العربية المجاورة .

وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية - حتى الآن - مد إسرائيل بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الامريكية في مجال التسلح في المستويات المختلفة ، وترفض ممارسة أي ضغط للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية ، وتضغط على الإدارة المصرية لتتراجع عن الموقف الذي دعت اليه وأيدته كل القوى الوطنية.

وللأسف فقد تراجعت الإدارة المصرية بالفعل عشية زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة وبعدها ، عن موقف الإجماع الوطني هذا ، وبصرف النظر عن تصويتها المنتظر يوم ١٢ مايو الحالي .لقد تحدد الموقف الرسمي في خمس نقاط :

١ - لا تطلب مصر من اسرائيل أن تنضم للمعاهدة الآن (!!) . ولكن تريد الدخول في مفاوضات جادة للاتفاق على خطوات محددة تضمن انضمامها للمعاهدة في مستقبل معلوم ، وطبقا لبرنامج زمني محدد ، يتوافق مع استكمال التسوية السلمية .

بمعنى أن تلتزم اسرائيل بإجراءات محددة . تتخذ مع توقيع اتفاق التسوية مع سوريا ولبنان . وتتقدم خطوة أخرى في الاتجاه نفسه مع إعلان كافة الدول العربية انهاء حالة الحرب مع إسرائيل " بحيث يصبح انضمام إسرائيل للمعاهدة أمرا وانما قبل الدخول في أية ترتيبات إقليمية جديدة في الشرق الاوسط".

٢ - تتفهم مصر ظروف اسرائيل الداخلية التي ربما لاتمكن حكومة رابين من إعلان انضمامها للمعاهدة في أجل محدود وقريب .

٣ - لم تقم مصر من جانبها ولن تقوم بأي جهد أو حملة لحث دول أخرى على رفض المد اللانهائي للمعاهدة.

٤ - لن تعلن مصر انسحابها من هذه المعاهدة التي تؤمن بأهدافها ومزاياها .

٥ - ستنتظر مصر حتى اللحظة الأخيرة نتائج المباحثات المصرية الإسرائيلية (حتى يوم ١٢ مايو) لتتخذ أحد المواقف التالية :

- الموافقه على المد اللانهائي للمعاهدة .
- الموافقة على المد اللانهائي للمعاهدة في إطار تحفظات محددة .
- الموافقة على المد لفترة زمنية محددة .
- الامتناع عن التصويت .
- الامتناع عن الحضور .

والمرجح هو الامتناع عن التصويت .

وهكذا أصبح جوهر الموقف المصري المتراجع هو الموافقة عمليا على المد اللانهائي . فالغياب والامتناع عن التصويت أو حتى التصويت ضد المد اللانهائي ، دون القيام بجهد لتكتيل الدول العربية ودول عدم الانحياز لرفض المد اللانهائي ، والإعلان مسبقا عن عدم مطالبة إسرائيل بالتوقيع الآن ، يعني عمليا نجاح الولايات المتحدة في الحصول على الأصوات اللازمة للمد اللانهائي للمعاهدة . وبالتالي يصبح الموقف المصري موقفا سلبيا متخاذلا ، بل ومتواطئا لتمرير ما يريده " سادتنا " في البيت الأبيض .

إن موقف الحكم في مصر وتراجعه ضوء كاشف على مدى التبعية للسياسة الأمريكية حتى وان تناقضت بصورة قاطعة المصالح الأساسية ، ومدى عجز الحكم ورفضه للخروج من أسر هذه التبعية.

وتسجيل هذه الحقيقة لا يعني الاستسلام لها ، فمازال أمامنا ١٢ يوما تمارس خلاله القوى الوطنية المصرية ضغوطها الموحده من أجل دفع الحكومة المصرية للتمسك بموقفها المعلن برفض التمديد اللانهائي للمعاهدة ما لم توقع إسرائيل على هذه المعاهدة ، والقيام بتحرك دبلوماسي مساند لهذا الموقف يهدف إلى تجميع الدول العربية ودول عدم الانحياز وراء هذا الموقف ، حماية لأمن واستقرار مصر والمنطقة.

دروس هامة في معركة انتخابات نقابة الصحفيين

تمثل انتخابات مجلس نقابة الصحفيين التى تمت يوم ٢٦ مارس الماضى ، بالظروف التى جرت فيها والنتائج التى أسفرت عنها ، نقطة تحول هامة ، سواء بالنسبة للنقابة فى حد ذاتها ، أو بالنسبة للنقابات المهنية والنضال الديمقراطى عامة .

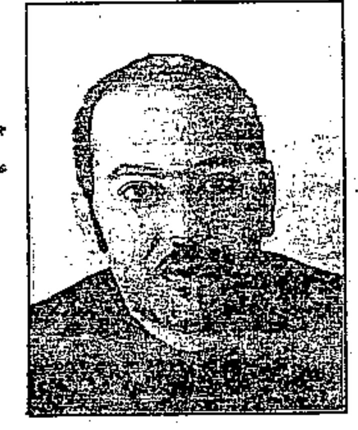
لقد أثرت فى هذه الانتخابات ثلاثة عوامل أساسية:

الأول يتعلق بأوضاع الوطن ، ومايعيشه من **تدهور اقتصادى واجتماعى** وسياسى نتيجة لسياسات الحكم المنحازة لقلة من أغنياء الانفتاح ضد مصالح الغالبية من الفئات الوسطى والعمال والفلاحين ، والتى أدت إلى **توقف وتراجع التنمية** وتزايد الفقر ، **وانتشار الفساد** وتحوله من كونه استثناء ليصبح القاعدة ويشكل آلية متميزة فى النشاط الاقتصادى، ووسيلة غير مشروعة للاستمرار فى إعادة توزيع الدخل فى غير صالح الفقراء والعاملين والمنتجين الشرفاء فى المجتمع، **وتصاعد الإرهاب** والعنف والعنف المضاد وتحوله إلى كارثة حقيقية تهدد الحياة على أرض مصر ، **والتراجع المستمر عن الهامش الديمقراطى المحدود** ، بدءا بإلغاء نظام انتخاب العمد وعمداء الكليات فى الجامعات ، واستمرار العمل بحالة الطوارئ مايقرب من ١٤ عاما (حتى الآن) ، والاندفاع إلى مزيد من الاعتقالات (تتراوح الأرقام المعلنة مابين ٨١٣٩ معتقلا و٢٠ ألف) وشيوع التعذيب ، وفرض قوانين تقيد حرية الأحزاب فى إصدار الصحف ، وتهدد استقلال النقابات المهنية والعمالية.

الثانى: يرتبط مباشرة بالأوضاع فى **النقابات المهنية** ، والهجمة الحكومية عليها والتى تتم تحت شعار القضاء على هيمنة **" الإخوان المسلمين"** على عدد من مجالس النقابات المهنية الأساسية ، ولكنها تستهدف فى حقيقة الأمر **استعادة سيطرة الحزب الحاكم والسلطة على النقابات المهنية جميعا** . ولجأت الحكومة فى هذا السبيل إلى إصدار القانون ١٠٠ الشهير الذى صدر فى وجه معارضة جماعية من مجالس النقابات المهنية ، وأدى إلى صراعات ومشاكل وقضايا فى العديد من النقابات المهنية . فتأجلت انتخابات ٦ نقابات عامة وفرعية (الأطباء - أطباء الأسنان - الاجتماعيين الفرعية - المحامين الفرعية - البيطريين - المهندسين) وأضرب المهنيون فى أكثر من نقابة واعتصم بعضهم احتجاجا على التدخلات الحكومية الفظة ، وصدر حكم بفرض الحراسة على نقابة المهندسين وهناك محاولات لاستصدار أحكام مماثلة فى نقابات الأطباء والمحامين . وفى إطار الصراع بين الحكم والقيادات النقابية المنتمية للإخوان المسلمين لجأت الحكومة تحت غطاء من القانون لاعتقال عدد من القيادات النقابية المنتمية للإخوان المسلمين فى نقابتى المهندسين والأطباء . وفى ١٢ فبراير ١٩٩٥ ، أصدرت تعديلا مفاجئا للقانون ١٠٠ يعطى اللجنة القضائية الإشراف على كافة الإجراءات الخاصة بالانتخابات بجميع مستوياتها بما فى ذلك تحديد مواعيد فتح باب الترشيح ومواعيد الانتخابات وتعيين مقار اللجان الانتخابية ، ومراقبة سجلات قيد الأعضاء بالنقابة " ولها انتداب من ترى الاستعانة به من الأجهزة الإدارية المختصة " ، والفصل فى الطعون.

والقانون ١٠٠ وتعديلاته يمثل انتهاكا سافرا للمادة ٥٦ من الدستور **(راجع حكم المحكمة الدستورية فى قضية نقابة المحامين) ، كما يمثل انتهاكا للاتفاقية** الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابى رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ والتى صدقت مصر عليها عام ١٩٥٨ . وقد حددت لجنة الخبراء التى شكلتها منظمة العمل الدولية مفهوم الحرية النقابية ، وقالت أن فى مقدمة مبادئها .. " استقلال الحركة النقابية وعدم تدخل الدولة والسلطة الإدارية فى شئون النقابات وفى سياساتها أو فى تحديد البنيان النقابى وهيكله ، أو فى التدخل فى الانتخابات النقابية بأى شكل من الأشكال ، أو فى الإشراف المالى عليها أو إجبارها على الانضمام إلى حزب

حسين عبد الرازق



جلال عارف

سياسى..."

الثالث: أوضاع مهنة الصحافة ونقابة الصحفيين. فقد عاشت المهنة تدهورا مستمرا فى ظل سيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية التى تتحكم فى أكثر من ٩٥٪ من الإصدارات الصحفية فى مصر، و١٠٠٪ من شركات طباعة الصحف والتوزيع وفى ظل ظاهرة "الملكية الغائبة" واستئثار رؤساء مجالس الإدارات **بإدارة هذه المؤسسات بأساليب فردية دكتاتورية ولمصالحهم الخاصة**.. وهكذا تواصل التراجع فى أرقام ونسب توزيع الصحف والمجلات، وعانت أغلبها من خلل فى هياكلها المالية والإدارية، **ومن بطالة مقنعة تحاصر أكثر من ٦٠٪ من الصحفيين العاملين بها**، فرضت صراعا ضاريا بين الصحفيين حول فرص العمل والكتابة والنشر والرزق، وأصيبت **علاقات العمل** بخلل بالغ، وتراجعت قيم الكفاءة والاجتهاد. **وأصبحت أجور ومرتبات الغالبية العظمى من الصحفيين عاجزة عن توفير الحد الأدنى من مستويات المعيشة الضرورية**، مما دفعهم للبحث عن أعمال إضافية ومجالات أخرى للعمل لتعويض النقص فى دخولهم. بينما راكمت قلة من أصحاب النفوذ والسلطان وحوارييهم فى المؤسسات الصحفية ثروات هائلة، ووصلت بالنسبة لأفراد محدودين ملايين الجنيهات والدولارات، **كان للفساد وللعلاقات مع مافيا الفساد فى المجتمع والمشاركة بين الأبناء وأبناء المسئولين النصيب الأوفى فى حصولهم على هذه الثروات**. وامتدت ظاهرة الفساد إلى قطاع أوسع من العاملين فى الصحافة حين اختلط التحرير بالإعلان، وأصبح الصحفى لايقيم بمدى كفاءته وجهده الصحفى، وإنما بقدرته على الحصول على الإعلانات من مصادره (المحلية الحكومية، أو الخارجية). وساهم فى هذه الجريمة التى سممت المناخ الصحفى فى مصر وأفقدته المصداقية، إدارات الصحف وأجهزة الدولة والشركات الخاصة والدول النفطية.

وانعكس هذا التدهور فى أوضاع المهنة على المؤسسة النقابية فى ظل حرص الإدارات الصحفية والحكومة على السيطرة النقابية وإخضاعها لمصالحهم وأهوائهم.

وهكذا عاشت النقابة ظاهرة **الانفصال بين مجالس النقابات وجموع الصحفيين**. فعدد كبير من أعضاء مجلس النقابة يدير ظهره - بمجرد انتهاء الانتخابات - للصحفيين ومصالحهم، **ويتجه بولائه لرئيس مجلس الإدارة أو رئيس التحرير أو الحكومة أو لهم جميعا**، وآخرون يسعون لتحقيق منافع ومغانم شخصية من وراء العمل النقابى، بعد أن تسللت فى السنوات الأخيرة بعض مظاهر الفساد والخلل المالى والإدارى للنقابة، وخضع توزيع الخدمات المتاحة التى توفرها النقابة للأهواء والأغراض. واستكملت هذه الحلقة الشريرة بمحاولة تفكيك النقابة وتقويض سلطتها وتفريقها إلى كيانات مستقلة تحت اسم نادٍ أو جمعية. وأصبحت النقابة والصحفيون فى ظل هذا الضعف عرضة للعدوان المتصاعد من أطراف وقوى عديدة. وشهدت الدورة الأخيرة (مارس ١٩٩٣ - مارس ١٩٩٥) فى ظل النقيب **إبراهيم نافع** سلسلة من المواقف والأحداث كشفت عن الهاوية السحيقة التى تندفع إليها نقابة الصحفيين، وكان من أبرز هذه الأحداث والمواقف، شروع الدولة فى تغليظ العقوبة على الصحف والصحفيين، ومحاولة فرض قانون جديد للنقابة يهدم استقلالها، ويزحم جدولها بالآلاف من موظفى الحكومة العاملين فى وزارة الإعلام، ويقلص من مواردها، وينتقص من الحقوق الاقتصادية والضمانات المكفولة لأعضائها بمقتضى قانونها الحالى ويضعهم تحت سيف التهديد بالنقل لأعمال إدارية، **ثم تواطؤ أغلبية مجلس النقابة مع نقيب الصحفيين لتمرير تعديل لقانون سلطة الصحافة يجيز تولى المناصب القيادية (رئاسة الإدارة ورئاسة التحرير) حتى سن الخامسة والستين**، وذلك بالمخالفة لقرارات الجمعية العمومية وتورط كافة سلطات الدولة فى انتهاكات



متوالية للقانون لضمان بقاء النقيب إبراهيم نافع في موقعه في الأهرام، أطول مدة ممكنة. فلم يعين أحدا مكانه بعد بلوغه سن الستين في يناير ١٩٩٤ واستمر في موقعه بالمخالفة للقانون. ثم صدور تعديل خاص له من مجلس الشعب في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ - يجيز المد حتى سن الخامسة والستين. وعندما تبين استحالة تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي، لجأ مجلس الشورى إلى طلب فتوى من مجلس الدولة، فأصدرت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة فتواها التي قضت تماما على أي أمل في استمرار نافع في موقعه بالأهرام. ومع ذلك **استمرت** الدولة في مخالفة القانون والضرب به عرض الحائط إلى حد النشر عن طلب رأي المحكمة الدستورية العليا - دون سند قانوني - في صحة فتوى مجلس الدولة من عدمها. وتتوالى المواقف والأحداث من انتهاك حقوق الصحفيين وضماناتهم بالحبس الاحتياطي لهم في قضايا النشر بالمخالفة الصريحة لقانون النقابة وقانون الإجراءات الجنائية، ومعاملة الصحفيين المحبوسين احتياطيا معاملة مهينة تستهدف إهانتهم وكسر إرادتهم، ثم تهديد الداخلية والنائب العام للنقابة والصحفيين الذين يتصدون للدفاع عن حقوق الصحفيين، وصدور قرارات من مجلس الشورى تستهدف التضييق على الصحافة الحزبية.

المواجهة

وفي هذه الظروف جرت انتخابات نقابة الصحفيين، وفي ظل قرار معلن من الحكم ونقيب الصحفيين "**إبراهيم نافع**" رئيس مجلس إدارة ورئيس التحرير، **بضرورة الاستيلاء التام على النقابة وتصفية العناصر التي تصدت لكل الهجمات السابقة من داخل المجلس (جلال عارف - مجدي مهنا - محمد عبد القدوس - علي هاشم)** وعبرت طوال العامين الماضيين والاعوام السابقة عن تيار نقابي مستقل، وقدمت استقالتها بعد نضال طويل في ٣١ ديسمبر الماضي احتجاجا على عدوان السلطة على النقابة وتواطؤ أغلبية أعضاء المجلس.

وراهنت الحكومة في البداية على إجراء انتخابات تجديد نصفي فقط للمجلس. وقرر المجلس بالفعل في يناير ١٩٩٥ فتح باب الترشيح لانتخابات نقيب الصحفيين والتجديد النصفي (٦ أعضاء) يوم ٧ مارس على أن تتم الانتخابات يوم ٢١ مارس. فالأعضاء **الستة الباقون يدينون باستثناء**



محمد عبد القدوس

عضو واحد قدم استقالته) بالولاء للنقيب ومؤسسته وحكومته. الغريب أن هذا القرار صدر من مجلس النقابة - بعد استقالة الزملاء الأربعة "**جلال عارف - مجدي مهنا - محمد عبد القدوس - علي هاشم**" - رغم معرفة أعضاء المجلس أن ذلك مخالف للقانون ١٠٠ المطبق على النقابات المهنية.

وقد أثار قرار مجلس النقابة حالة إحباط في صفوف الصحفيين، وداخل التيار النقابي الذي تبلور خلال السنوات الست الماضية، وفي السنتين الأخيرتين تحديدا، والرافض لإلحاق النقابة بحزب أو حكومة أو مؤسسة أو شخص، ونواته أعضاء مجلس النقابة المستقلون "**جلال عارف ومجدي مهنا ومحمد عبد القدوس وعلي هاشم**" واثنان من أعضاء مجلس النقابة السابقين "**صلاح عيسى وحسين عبد الرازق**" وعدد كبير من النقابيين البارزين في السنوات الماضية، سواء الذين خاضوا الانتخابات قبل ذلك أم اكتفوا بالاشتراك في النشاط النقابي وساهموا بصورة بارزة في كافة المعارك النقابية مثل "**يحيى قلاش ومدحت الزاهد وكارم محمود وخليل رشاد وأحمد طه ورجائي الميرغني وماجدة موريس ونجوان عبد اللطيف ورياض سيف النصر وأمينة النقاش وعبد القادر شهيب وعبلة الرويني وفريدة النقاش وحمدين صباحي و .. و...**"

وساد الصوت الداعي إلى مقاطعة الترشيح في الانتخابات، سواء لموقع النقيب أو لعضوية المجلس فالمعركة تبدأ وتيار الإلحاق والتبعية يحتكر (٥) مقاعد مقدما. وكان من الصعب مقاومة هذه الدعوة، خاصة مع إصرار **جلال عارف ومحمد عبد القدوس ومجدي مهنا** على عدم خوض الانتخابات، فكما صرح أحدهم "**لقد تعبنا من وضع الأقلية، وأن نكون شهودا على جريمة ترتكب في حق النقابة والمهنة، نكتفي بالرفض والتسجيل للتاريخ، أمام أغلبية مغرورة بقدرتها على الحسم بالتصويت ولاتلقي أي اعتبار لمصلحة الصحفيين والنقابة.**"

ولكن ومع صدور فتوى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بضرورة إجراء الانتخابات للنقيب كل عامين ولمجلس النقابة كاملا (١٢ عضوا) كل أربع سنوات، وبالتالي قرار اللجنة القضائية فتح باب الترشيح لعضوية المجلس كاملا وللنقيب يوم ١١ مارس وإجراء الانتخابات يوم ٢٦ مارس.. تغلب الصوت الداعي لخوض **معركة تكون بداية للتغيير وتأكيدا لقوة النقابة وديمقراطيتها واستقلالها عن المؤسسات والأحزاب والحكومة وسعيا لتطهير الحقل النقابي من أدران الفساد وكافة نواحي الخلل والاضطراب**. واتخذ **جلال عارف** قراره الشجاع والنبيل بأن يتقدم للترشيح لموقع النقيب منافسا لإبراهيم نافع الذي أعلن قراره بالترشيح في السعودية قبل نهاية شهر رمضان (منذ فبراير ١٩٩٥). وقرر بقية أعضاء مجلس النقابة السابقين "**مجدي مهنا ومحمد عبد القدوس وعلي هاشم**" خوض المعركة واستجاب عدد آخر من المنتمين لهذا الاتجاه خوض المعركة أيضا، في مقدمتهم **حسين عبد الرازق وأحمد طه النقر ويحيى قلاش ومدحت الزاهد وكارم محمود ورجائي الميرغني**.

كان واضحا أن مايجمع هؤلاء **هو موقف نقابي نضالي مستقل**، تأسس بالطبع على خلفية فكرية وسياسية واضحة ولكنه لايعكس ولايمثل أي نوع من التحالف الحزبي، فالمرشحون ينتمي اثنان منهم للناصريين، واثنان لحزب التجمع وواحد لكل من الوفد والإخوان المسلمين والوطني والمستقلين والماركسيين.

في المقابل قرر التيار المسيطر على النقابة أن يخوض المعركة على أساس انتزاع تفويض من الجمعية العمومية للاستمرار في سياسة

استئناس النقابة وتفكيكها وإلحاقها بشخص النقيب إبراهيم نافع وبعض المؤسسات الصحفية، والحزب الوطني وحكومته ، وأعلن النقيب بوضوح أنه يريد **مجلسا متناسقا** ، أي لايشارك فيه الأعضاء المستقلون ، أو الشخصيات القادرة على اتخاذ موقف مستقل.

صراع بين المال والسلطة .. والمبادئ

وقد كرست كل إمكانيات الدولة والمؤسسات الصحفية والمجلس الأعلى للصحافة لخدمة النقيب المرشح **ابراهيم نافع** وقائمته . كما استخدمت كل الوسائل والأساليب المشروعة وغير المشروعة لضمان هزيمة تيار الاستقلال والديمقراطية ومحاربة الفساد ، وفوز نافع وقائمته.

فمنح ابراهيم نافع اعتمادات مالية لإعطاء الصحفيين جميعا زيادة في بدل التدريب والتكنولوجيا خمسين جنيها شهريا ليترفع الى ثمانين جنيها . كما منح الإداريين والعاملين مابين ١٥ و ١٠٠ جنيهات علاوة شهرية ، ومنح صحفيي وكالة أنباء الشرق الأوسط بدل شهري ٣٠ جنيها شهريا ، وتقرر تخصيص ١٥ مليون جنيه لمبنى جديد للنقابة . وخصص لميزانية صندوق التكافل الاجتماعي ٢ر٢ مليون جنيه ، وأعلن **ابراهيم نافع** أيضا أنه تم الاتفاق على إقامة مدينة سكنية للصحفيين تضم ٨ أبراج في منطقة السواح بالقبة بالاشتراك مع هيئة الأوقاف وتم اعتماد ٧ر٢ مليون جنيه لتمويل المرحلة الأولى من نادي الصحفيين بمدينة نصر و ١٠٠ ألف لمشروع نادي الصحفيين البحري ،

وقدر ابراهيم نافع القيمة الإجمالية لهذه الخدمات بحوالي ٣٠ مليون جنيه .

يضاف إليها تكاليف تذاكر طائرات ذهابا وإيابا لحوالي ٣٦٠ صحفيا مصريا يعملون في الخارج (البلاد العربية - أوربا - أمريكا وكندا) ثم استدعاؤهم للادلاء بأصواتهم في الانتخابات !!.

وعقد صفوت الشريف وزير الإعلام اجتماعا مع رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء تحرير الصحف الحكومية ، حيث أبلغهم أن **إبراهيم نافع** هو مرشح الدولة ولابد من تكريس جهود المؤسسات لضمان نجاحه وضرورة عمل قائمة مشتركة من مرشحي المؤسسات على أن تكون متناسقة ملتزمة وتتعاون بطريقة سلبية مع إبراهيم نافع . وطرح كل رئيس مجلس إدارة مرشحي مؤسسته الرسميين واعترض ابراهيم نافع على علي هاشم الذي رشح عن الجمهورية على أساس أنه كان معارضا للنقيب طوال ٤ سنوات ، وحدثت مشادة أنهاها وزير الإعلام بأن طلب أن تحدد كل موسسة مرشحيها ويترك له ولنافع إعداد القائمة النهائية . وبالفعل - وحلا للاشكالات - تم الاتفاق على قائمة من ١٦ اسما سميت **القائمة التقدمية** طبعت على ورقة خضراء ووزعت بكثافة يوم الانتخابات وكانت هناك قائمة أخرى يتم توزيعها سرا بعد استبعاد ٤ أسماء من القائمة القومية ، هم مرشحي الجمهورية الثلاثة **علي هاشم ومحسن الرشيدي وعبد العزيز خاطر** ومحمد رجائي الميرغني . كانت

قائمة النقيب الحقيقية تضم " ابراهيم حجازي ، أسامة سرايا ، أمينة شفيق ، حسن المستكاوي (الأهرام) ، جلال عيسى ، حاتم زكريا ، خالد جبر ، ياسر فتحي رزق (الأخبار) شويكار الطرابلسي، مصطفى عبد الرحيم العمرة(أ.ش.أ) جمال شرقي (الوفد) محمد نجم (أكتوبر) ..."

وكجزء من حملة إبراهيم نافع وتيار الإلحاق والتبعية تم لأول مرة في تاريخ نقابة الصحفيين والنقابات عامة ، حرمان أعضاء من الجمعية العمومية من الاشتراك في مناقشة تقرير مجلس النقابة والميزانية خلال انعقاد الجمعية العمومية يوم ١٧ مارس ١٩٩٥ . فعندما اكتشف النقيب إبراهيم نافع أن طالبي مناقشة التقرير هم " **جلال عارف - مجدي مهنا- علي هاشم - حسين عبد الرازق - صلاح عيسى - سمير تادرس..**" لجأ قبل فتح باب المناقشة إلى طرح اقتراح بمنع المرشحين أعضاء الجمعية العمومية من المناقشة ليتم - **في سابقة هي الأولى من نوعها - حرمان عضو الجمعية العمومية من المناقشة عقابا على تقدمه لترشيح نفسه وممارسة حقه الديمقراطي** ، وجرى التصويت بأسلوب غوغائي لايعكس رأي الجمعية العمومية، فسأل النقيب من يوافق على اقتراحه فهلل وصفق عدد محدود من أنصاره احتلوا المقاعد الأولى وجوانب القاعة ومؤخرتها منذ التاسعة صباحا في تكتيك معروف وأغلبهم ممن يطلق عليهم الصحفيون " ميليشيات الصحافة" فأعلن قبول الاقتراح دون أن يستجيب لأصوات الأعضاء التي طالبت بأن يسأل أيضا من يرفض الاقتراح.

وكان مجلس النقابة قد قرر إلغاء الندوات التي تقام للمرشحين لموقع النقيب وعضوية المجلس في مقر النقابة واضطر في النهاية للسماح بعقد عدد محدد من الندوات للمرشحين الذين ألحوا على ضرورة عقدها .

وأعلنت اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات برئاسة المستشار **أحمد سلطان** أنها ستجري الانتخابات في مقر النقابة كالمعتاد وعلى أساس تقسيم الصحفيين على عشر لجان طبقا للمؤسسات الصحفية وتقدم عدد من الصحفيين بطلب إلى رئيس اللجنة أن يتم تقسيم اللجان كما جرى العرف قبل القانون ١٠٠ على أساس الحروف الأبجدية حتى لايخضع الصحفيون لأي ضغوط من

ابراهيم نافع



أمينة شفيق



وتأسيسهم ولاتثور مشاكل بين المؤسسات في حالة تخصيص لجنة لكل مؤسسة ، وأشاروا في رسالة إلى رئيس لجنة الانتخابات إلى توصية الجمعية العمومية يوم ١٤ مارس ١٩٩٣ والتي طالبت " بتشكيل لجان الانتخابات داخل النقابة على أساس الحروف الأبجدية كما هو متبع من قبل " واستجابت اللجنة القضائية عام ١٩٩٣ للجزء الأول من التوصية وتعذر تنفيذ الجزء الثاني الخاص بالحروف الأبجدية لأن الانتخابات كانت ستجرى بعد أقل من ٤٨ ساعة (١٦ مارس) وفي مناقشة مع رئيس اللجنة المستشار **أحمد سلطان** أبدى تفهما لوجهة النظر هذه ووعد بتنفيذها ، وأعيد طرح الموضوع عليه مرة أخرى عن طريق **جلال عارف ومجدى مهنا وحسين عبد الرازق** يوم الخميس ٢٤ مارس ١٩٩٥ ، وعبر مرة أخرى عن تفهمه لوجهة نظرهم خاصة وقد حملوا إليه رسالة موقعة من ٢٥ من المرشحين تلح على الطلب ذاته . ومع ذلك **تمت الانتخابات يوم ٢٦ مارس ١٩٩٥ على أساس لجان المؤسسات "** مما أشعل حرب المؤسسات وترك آثارا سلبية بعد ذلك على المناخ الصحفي !!.

حرب الإشاعات

أجريت الانتخابات يوم ٢٦ مارس ١٩٩٥ في جو صحي بشكل عام وأصبح واضحا أن هناك بالفعل تياران متبلوران ومتصارعان ، **تيار يستند إلى قوة ونفوذ الدولة والمال والمؤسسات الصحفية** . ورغم أنه ينتمي فعليا إلى الحزب الحاكم ، فقد التحق به من ينتمون لليسار الماركسي والناصري ، بل وبالغ بعضهم في التأييد ومهاجمة التيار الآخر ، **تيار الاستقلال النقابي والديمقراطية** ومقاومة الفساد ، الذي اعتمد فقط على الموقف الصحيح وطرح **الحلول الحقيقية لمشاكل وقضايا المهنة والنقابة ، والدفاع عن كرامة الصحفيين وحقهم في أجور عادلة ومستوى معيشة لائق وخدمات بلا من ولاأذى وعن حريتهم وحرية الصحافة .. إلخ.**

ولم يكتف تيار الإلحاق بكل الإمكانات التي استولى عليها ، بل لجأ في الأيام الأخيرة إلى حرب الإشاعات الكاذبة . فردد عدد محدود ومعروف من الصحفيين فرية كاذبة عن وجود **تحالف بين الناصريين** وحزب التجمع من ناحية و" الإخوان **المسلمين " من ناحية ثانية** . وحرصوا على نشر هذه الأكذوبة في الأيام الأخيرة من المعركة الانتخابية ، بعد أن أحسوا بضعف مرشحي السلطة وحلفائهم.

ونشرت روز اليوسف" في صدر صفحتها الأولى أن" **هناك بيانا يناشد** أعضاء الجمعية العمومية **لنقابة الصحفيين الوقوف ضد دعاوى لها مسميات دينية من شأنها أن تفقد نقابة الصحفيين هويتها .. وأن خطورة الأمر تتزايد عندما تقع قوى صحفية ونقابية في مصيدة التحالف مع هذا التيار من أجل الوصول إلى مقعد في مجلس النقابة مهما كان الثمن "** ، وأن ٨٠٠ صحفي قد وقعوا هذا البيان . **ولم يظهر هذا البيان المزعوم لاقبل ولابعد الجمعية العمومية . ولم يعرف اسم واحد ممن قيل أنهم وقعوا عليه !!.**

وقبل ذلك وفي **قاعة إحسان عبد القدوس بروز اليوسف** ، وفي يوم الخميس ٢٣ مارس ، وأثناء لقاء **جلال عارف وحسين عبد الرازق** بالصحفيين في روز اليوسف وصباح الخير ، هاجم صحفي شاب من روز اليوسف **جلال عارف** طالبا منه أن يكشف عن تحالفه مع تيار الإسلام السياسي . وكان هذا الهجوم الذي استفز الحاضرين ردا على حديث **جلال عارف** عن أهمية استقلال نقابة الصحفيين ماديا عن طريق التطبيق الصحيح لنسبة ١٪ من حصيلة الإعلانات لصلحة النقابة طبقا للقانون بما يضمن إلغاء الحد الأقصى وتحصيلها بالفعل ، مشيرا إلى

مجدى مهنا



نجاح نقابة المحامين في الاستقلال المادي عن طريق الدمغة ، فقد فسر الصحفي الشاب إشارة **جلال عارف** لنقابة المحامين بأنها دعوة **إلى اعتبار نقابة المحامين التي يهيمن عليها** الإخوان المسلمون نموذجا يجب الاحتذاء به ، ويبدو أن صاحب الاتهام لم يكن يعرف - أو لم يكن يريد أن يعرف - أن قانون دمغة المحاماة صدر في عهد الرئيس الراحل **جمال عبد الناصر** ، وبدأ تطبيقه منذ عشرات السنين على يد النقباء **مصطفى البرادعي وعبد العزيز الشوربجي وأحمد الخواجه**. وعلق **حسين عبد الرازق** في نفس اللقاء قائلا " أن مايعرفه الجميع داخل النقابة وفي صفوف الصحفيين عامة ، **أن المعركة الانتخابية لاتدور بين أحزاب أو تيارات سياسية ولايجب أن تكون . وأن المرشحين لايعبرون عن انتماءات أو مواقف حزبية فالمعركة في أساسها صراع ديمقراطي بين مناهج وأساليب ومواقف نقابية** .

وجاءت النتائج المعلنة للانتخابات نصرا حقيقيا لتيار الاستقلال والديمقراطية . وللوجوه المضيئة التي تصدت للدفاع عن النقابة والمهنة خلال السنوات السابقة .لقد انتخب ابراهيم نافع" نقيبا للصحفيين بعد حصوله على ١٤٨٤ صوتا مقابل ١٠٥٣ صوتا حصل عليها " **جلال عارف**" وهي نتيجة **تعكس هزيمة حقيقية لإبراهيم نافع** والتيار الذي يمثله في ضوء مجموعة من الحقائق .

- **لقد تكلفت الدولة - طبقا لتصريحات ابراهيم نافع - أكثر من ٢٠٠٠٠ (عشرين ألف) جنيه مقابل كل صوت حصل عليه إبراهيم نافع .**

- **رفض الصحفيون ابراهيم نافع في جميع المؤسسات الصحفية حيث حصل جلال عارف على أصوات أعلى من ابراهيم نافع ب ٧٢ صوتا ولكنه خسر النتيجة النهائية لحصول ابراهيم نافع على ٤١٢ صوتا زيادة عن جلال عارف من أصوات المقيدين في جدول القيد من مؤسسة الأهرام** ، وبينهم عدد هائل من السكرتيرات وموظفي الإعلانات والإدارة سجلوا كصحفيين في النقابة .

- رغم أن الذين أدلوا بأصواتهم (الأصوات الصحيحة) في هذه الانتخابات

وصلوا إلى ٢٦٥٣ بزيادة ٢٨٦ صوتا عن الانتخابات السابقة عام ١٩٩٣ ، فقد **تراجعت الأصوات التى حصل عليها** أبراهيم نافع من **١٧٨٧ صوتا عام ١٩٩٣ إلى ١٤٨٤ صوتا عام ١٩٩٥ أى بخسارة ٣٠٣ صوت** وتراجعت **نسبة الأصوات التى حصل عليها من ٧٥٪ عام ١٩٩٣ إلى ٥٥٫٩٪** عام ١٩٩٥

مجلس التغيير

أما بالنسبة لمجلس النقابة فإن النتائج **انتصار مطلق لتيار الاستقلال والديمقراطية وهزيمة حقيقية لتيار الإلحاق والتبعية.**

- فلم يفز من قائمة ابراهيم نافع إلا أربعة فقط هم (**جلال عيسى** وجاء ترتيبه الثالث وحصل على ١٣٠١ صوت **وأمينة شفيق** وجاء ترتيبها الخامسة وحصلت على ١١٥٧ صوتا ، **وابراهيم حجازى** السادس وحصل على ١١٤٢ صوتا ؛ وحاتم زكريا السابع وحصل على ١١٠٩)

- حصل الفائزون من قائمة ابراهيم نافع على نسبة من الأصوات أقل مما حصلوا عليها فى انتخابات ١٩٩٣ ، فتراجعت النسبة التى حصلت عليها **أمينة شفيق** من ٤٦٫٨٪ من الأصوات عام ١٩٩٣ إلى ٤٣٫٦٪ عام ١٩٩٥ ، وتراجع **ابراهيم حجازى** من ٥١٫٧٪ الى ٤٣٪ عام ١٩٩٥

- بالمقابل فاز خمسة من التيار الاستقلالى وهم: **محمد عبد القدوس** الأول وحصل على ١٨٠٢ صوت ، **وعلى هاشم** الثانى وحصل على ١٧٥٥ صوتا ، **ومجدى مهنا** الرابع وحصل على ١٢٣٦ صوتا ، **يحيى قلاش** الثامن وحصل على ١٠٤١ صوتا ، **محمد رجائى الميرغنى** الرابع عشر وحصل على ٨٣٦.

- **حقق محمد عبد القدوس وعلى هاشم ومجدى مهنا نسبة من الأصوات تفوق ماحصلوا عليه فى الانتخابات السابقة** (١٩٩٣ بالنسبة لعبد القدوس ، و١٩٩١ بالنسبة لمجدى مهنا وعلى هاشم). أما يحيى قلاش فهذه أول مرة يخوض فيها الانتخابات.

- جاء ترتيب **حسين عبد الرازق** التاسع وحصل على **١٠٣٣** صوتا ، وهى نتيجة ملفتة فى ضوء غيابه القسرى عن العمل فى المؤسسات " القومية" منذ عام ١٩٧٥ (منذ عشرين عاماً) وتركيز الحملة الرسمية ضده ، مرة باعتباره شيوعيا ، ومرة باعتباره متحالفا مع الإخوان المسلمين ، وإعلان رجال ابراهيم نافع أن دخول حسين عبد الرازق للمجلس هزيمة شخصية للنقيب . كما جاء ترتيب أحمد طه النقر العاشر وحصل على ١٠١٨ صوتا بزيادة فى عدد الأصوات وفى نسبتها مقارنة بما حصل عليه عام ١٩٩٣ . فقد ارتفعت النسبة من ٢٦٪ إلى ٣٨٪ ولم يدخل كلاهما للمجلس لأن القانون يمنع وجود أكثر من ستة أعضاء (فوق ١٥ سنة) فى المجلس ، ودخل بدلا منهما " حسين الرشيدى ورجائى الميرغنى".

- **فاز صلاح عبد المقصود** وجاء ترتيبه الثانى عشر وحصل على ١٠٠١ صوت وهو الوحيد من الذين خاضوا الانتخابات تحت شعار " الصوت الإسلامى " الذى فاز فى هذه المعركة ، ولفت النظر تضاعف عدد الأصوات التى حصل عليها بالمقارنة بانتخابات ١٩٩٣ ، **فقد ارتفعت أصواته من ٤٥٤ صوتا الى ١٠٠١ صوت** ويعود هذا الفوز الى شخص المرشح ، **ووجود تيار قوى داخل صفوف الصحفيين لإنجاح مرشح ينتمى للإخوان المسلمين كنوع من الاحتجاج على طغيان الحكومة والمؤسسات فى النقابة والمجتمع** خاصة بعد تعديل قانون سلطة الصحافة لحساب رؤساء مجالس الإدارات بعد سن الستين ، وكذلك لبرنامجه الانتخابى الذى قدم رؤيه عملية لبعض الخدمات الأساسية مثل البرنامج .

ويتأكد هذا المعنى إذا أخذنا فى الاعتبار أن الآخرين الذين خاضوا الانتخابات منتمين الى التيار الإسلامى حصلوا على أصوات ضعيفة مثل أحمد السيوفى (٤١٨) صوتا.

وقد **أعلن صلاح عبد المقصود بوضوح رحسم انتماءه لتيار الاستقلال والديمقراطية.**

وتأكد هذا الفوز والانتصار لهذا التيار عند تشكيل هيئة المكتب واللجان ، حيث فرضت الأغلبية النقابية رؤيتها الديمقراطية التى لاتستبعد أحدا ولكن ترفض الإلحاق والتبعية.

* * *

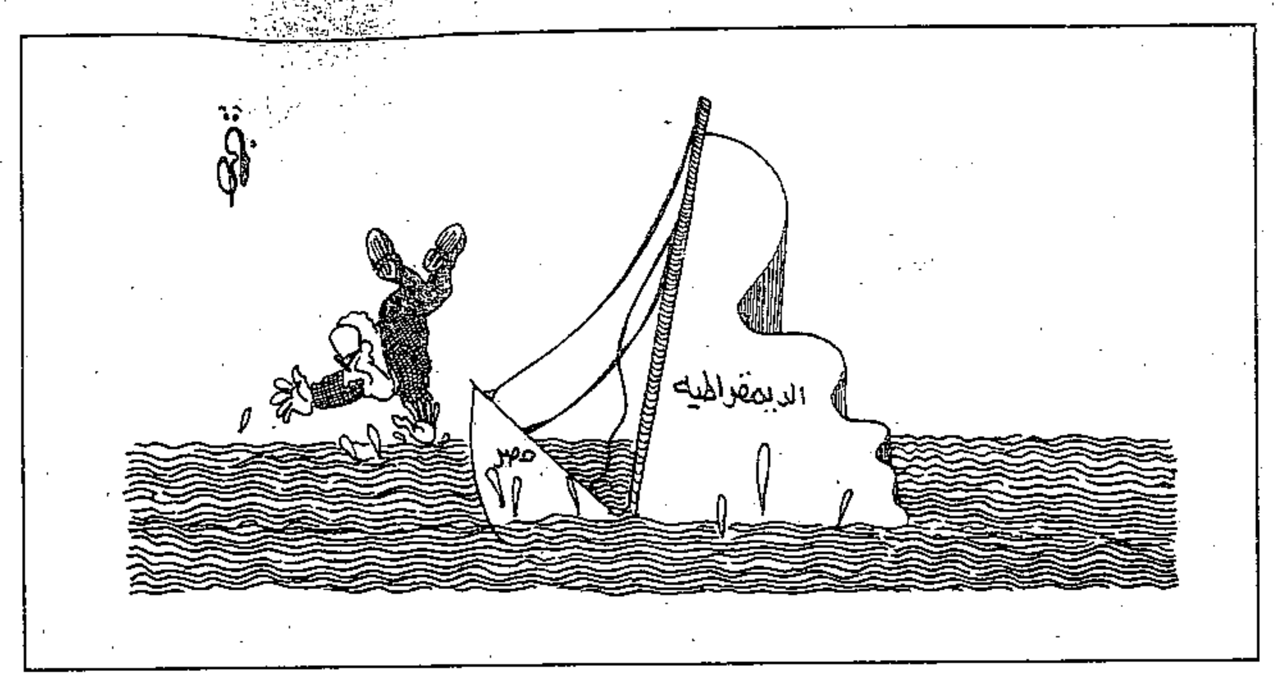
إن الدرس الأساسى لهذه المعركة ، أن هناك إمكانية فى ظل توافر ظروف معينة وإرادة حقيقية للتغيير لبروز تيار ديمقراطى استقلالى يرفض الخضوع لأى سلطة أو تيار ، سواء كان الحكومة والحزب الحاكم ، أو تيار الإسلام السياسى . ومن ثم فهناك باب يكن فتحه لطريق ثالث بدلا من التحاق اليسار والقوى الديمقراطية بشكل ذيلى بالحكم وبتيار الإسلام السياسى والطريق الثالث لايستبعد أحدا لمجرد انتمائه لحزب حاكم أو حزب معارض أو الإسلام السياسى ، فكل من يقبل ويعمل بروح نقابية صحيحة وبشكل استقلالى وديمقراطى فهو جزء من هذا التيار الثالث .

الدرس الثانى والذى يهم اليسار بصفة خاصة سواء كان تجمعيا أو ناصريا أو ماركسيا أن هناك ضرورة لإعادة الفرز وتحديد المواقف . فليس كل من كان يساريا يوما ، حتى ولو ظل منتميا لأحد أحزاب اليسار ، ينتمى فعليا إلى اليسار . فالقضية ليست لافتة أو كارنيه وإنما مواقف وممارسة فالتشرذم الذى بدت عليه هذه الأحزاب من خلال أعضائها - مرشحين وناخبين - خلال انتخابات الصحفيين أمر يحتاج إلى تأمل ومعالجة.

وهذه الملاحظة الأخيرة لاتنال من **التعاون الرائع بين غالبية مرشحى وناخبى التيار الديمقراطى الاستقلالى وفى القلب منه اليسار** . بل أن هذا الفرز فى المجلس يرجع إلى هذا التعاون وإلى ظاهرة جديرة بالتسجيل والرعاية ، وهى أن مرشحى هذا التيار - من كافة الاتجاهات - **كانوا جميعا مشغولين ببروز هذا الاتجاه بصرف النظر عن الأشخاص . ولأول مرة يدعو مرشح علانية وكتابة لمرشحين آخرين منافسين له** . فالهدف العام كان هو المحرك الأساسى وليس الهدف الشخصى على عكس التيار الآخر الذى كان التنافس فى داخله بارزا وحادا فى بعض الأحيان ، فالفرد كان هو الهدف الأساسى.

أسباب تصاعد المواجهة بين الحكم والإخوان المسلمين

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية العامة التى ستجرى خريف هذا العام ، وانتخابات النقابات المهنية التى نجح الإخوان



المسلمون فى السيطرة على معظم مجلس إداراتها فى الدورة السابقة ، وزيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى انتهت قبل أسبوعين ، تجدد التوتر بين الحكومة وحركة الإخوان ، وتزامن هذا التوتر مع نشر أنباء ، عن بروز جناح من الإدارة الأمريكية يسعى لفتح قنوات للحوار مع الجناح المعتدل فى التيار الإسلامى الذى يمثله الإخوان ، تحسبا لاحتمالات استيلاء الإسلاميين على الحكم ، وحتى لاتفاجأ الإدارة الأمريكية ، بشكل مماثل لما جرى لها فى أعقاب الثورة الإيرانية . وقد انتهى هذا التوتر بحملة اعتقالات لأكثر من خمسين عضوا من القيادات النقابية لحركة الإخوان المسلمين على دفعتين ضمت وجوها معروفة للجماعة لعل أبرزها د. عصام العريان الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء ، ونائب الإخوان السابق فى مجلس الشعب ، ود. أشرف عبد الغفار عضو مجلس نقابة الأطباء ، وعضو لجنة الإغاثة بها ، الذى تمكن من الهرب

وكانت النيابة العامة ، قد واجهت قيادات الاخوان بتسجيل يشمل اجتماعا تنظيميا لهم، وضعت فيه الأسس والقواعد لبناء هيكل تنظيمى جديد للجماعة وتم فيه انتخاب الأعضاء الجدد لمكتب الارشاد ، كما جرى انتخاب مجلس الشورى العام الذى يتكون من القيادات الإخوانية المنتخبة فى مجالس الشورى فى مختلف محافظات الجمهورية ، فضلا عن الاستعدادات التى تجريها الجماعة لخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة، وسبل توفير الدعم المالى اللازم لخوضها . وقد وجهت النيابة العامة لقيادات الاخوان تهمة المشاركة مع آخرين فى تشكيل هيكل تنظيمى لجماعة الاخوان المسلمين المحظورة، بهدف تغيير النظام القائم فى البلاد من خلال التغلغل فى المؤسسات الخيرية والقطاعات الجماهيرية للسيطرة عليها بزعم إقامة دولة إسلامية كما وجهت للدفعة الأخيرة من المعتقلين تهمة الاستيلاء على أموال الإغاثة والصرف منها على تدريب عناصر بالخارج والعودة للقيام بعمليات إرهابية فى الداخل.

وقبل حملة الاعتقالات الأخيرة لقيادات الإخوان تصاعد الجزم الحكومى بأن جماعة الإخوان تدعم الإرهاب ، وشن الرئيس مبارك فى صحيفة " نيويورك" الأمريكية هجوما يعد الأول من نوعه منذ توليه السلطة ، على جماعة الإخوان المسلمين ، ووصفها بأنها " أهل الإرهاب " وقال أنه لن يسمح لها بخوض الانتخابات القادمة كما قال عنها فى حديث لصحيفة الحياة الدولية : سأسميها "جماعة غير شرعية " ملوحا بأنه سيتخذ الإجراءات القانونية ضد من يخالف القوانين والدستور معلنا بذلك فتح صفحة مغايرة فى العلاقة بين الحكم وحركة الإخوان المسلمين ، تنهى الاتفاق العرفى على السماح لهم بالعمل العلنى دون منحهم حق الوجود القانونى .

وقد تزايد القلق الحكومى ، وتصاعدت لهجة الاتهام للإخوان بأنهم يدعمون التطرف ، مع الثقل الذى منحته الجماعة فى السنوات الأخيرة لقيادات مايعرف " بالنظام الخاص" داخلها وجاءت الحملة التى شنها الإعلام الحكومى ، على مصطفى مشهور نائب المرشد العام للإخوان متزامنة مع حملة الاعتقالات ضد قيادات الجماعة ، ونشر صفحات موسعة من تاريخها لدمغها بالارهاب والضلوع فى جرائمه . واشتداد الحملة على " مصطفى مشهور" ووصفه بأنه إرهابى ، وأمير للتنظيم الدولى للإخوان المسلمين الذى شكل عام ١٩٨٢ ، يعكس فى أحد جوانبه عدم رضاء الحكم ، عن الاتجاه الموجود داخل الجماعة ، والذى ينحو لاختيار مرشد عام جديد لها ، بديلا لحامد أبو النصر الذى أقعده التقدم فى العمر والمرض ، من بين ثلاثة نواب أحدهم " مصطفى مشهور" وثلاثتهم من الحرس القديم وأعضاء فى " النظام الخاص" الذى درجت قيادات الإخوان على القول بأنه لم يكن سوى جهاز مخصص للقيام بأعمال فدائية لاإرهابية ضد الاحتلال البريطانى لمصر، والاحتلال الصهيونى لفلسطين ، وأن الأعمال التى نفذت ضد السلطات المصرية والطوائف غير الإسلامية ، كانت انحرافا فى عمل هذا الجهاز ، وخروجا عن الأهداف التى أنشئ من أجلها ، ولقد أعلن الإخوان منذ عودتهم للنشاط فى عهد الرئيس السادات ابتعادهم عن أعمال العنف والعمل فى العلن وتوحيد الجماعة بعد أن ثبت لهم أن الصدام الدموى بينهم وبين الحكم لم يكن لصالحهم.

فى تحقيقات النيابة مع القيادات النقابية للإخوان نفى " د. عصام العريان" الاتهامات الموجهة إليه بأنه هو الذى وضع أسس وقواعد

بناء التنظيم الجديد للإخوان ، ووصف تلك الاتهامات بأنها عمل كيدي وتصفية لحسابات معارضته للحكومة في البرلمان واعتراضه على سياساتها الأمنية ، وتشويه لصورته مع اقتراب موعد الانتخابات العامة النقابية .

كما أصدر اتحاد الأطباء العرب في القاهرة بيانا من د. عبد المنعم أبو الفتوح الأمين العام المساعد لاتحاد الأطباء العرب ، يعرب فيه عن دهشته ، بما أعلنه مصدر أمني بوزارة الداخلية عما أسماه القبض على تنظيم يستغل نقابة الأطباء ، ولجنة الإغاثة الإنسانية بها لأعمال خارجة عن القانون.

وأكد البيان أن لجنة الإغاثة شاركت في تخفيف آلام المواطنين العرب في فلسطين ولبنان واليمن والصومال بدعم من الاتحاد ، وبدلا من أن تفخر الحكومة المصرية بذلك ، تعتقل من يبذلون جهدا في هذا المجال . وعبر البيان عن أسفه لأن يزج بجهاز الشرطة في تصفية حسابات شخصية للحزب الحاكم ، وطالب بإطلاق سراح كل المعتقلين من الأطباء ، وبينهم د. إبراهيم الزعفراني ود. حسام حسين .

كما أصدر د. أشرف عبد الغفار بيانا أعلن فيه أنه سيلجأ للقضاء ليحفظ حقوقه القانونية ممن أساءوا إليه وقال إن الاتهامات التي وجهت إليه ونشرت باطلة وملفقة ، وجزء من مخطط عالمي لتشويه صورة العمل الإغاثي الإسلامي ، والعمل النقابي المؤسس ، الذي يقوم به الإسلاميون.

دبلوماسية الحجاج تكسر الحصار الأمريكي

دبلوماسية الحجاج تكسر الحصار الأمريكي

اهتمت الأحزاب والرأي العام المصري اهتماما بالغا بموضوع حجاج الطائرات الليبية ، بصورة عكست مساندة الرأي العام المصري للتحرك الليبي.

وتواصلت محاولات التسوية السلمية لأزمة الحجاج الليبيين بعد توتر الأجواء في المنطقة إثر الإعلان الليبي عن استخدام المسار الجوي في نقل حجاجها بالطائرات إلى الأراضي السعودية .

وكانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت في البداية معارضتها للخطوة الليبية باعتبارها خرقا لقرار الحظر الجوي الذي اتخذه مجلس الأمن مع تصاعد أزمة لوكيربي.

وكانت معلومات قد توفرت حول وضع قطع الأسطول البحري الأمريكية في البحرين الأبيض والأحمر في حالة طوارئ وإمكانية استخدام القوة في منع طائرات الحجاج من الوصول للأراضي السعودية.

وفي محاولة لقطع الطريق على تداعيات الأزمة بذلت مصر ودول الاتحاد المغاربي وساطات بهدف إثناء الحكومة الليبية عن استخدام المسار الجوي في نقل الحجاج.

وتؤكد المعلومات أن المسئولين الليبيين أبلغوا صفوت الشريف ، وزير الإعلام المصري ، رفض ليبيا لاستخدام الطريق البري في نقل الحجاج، ووصفوا قرار مجلس الأمن بوضع ليبيا تحت الحصار بأنه "ظالم" وأضافوا أن القرار مع ذلك استثنى الحالات الإنسانية والخاصة.

وتفيد المعلومات أن ليبيا قد رفضت في البداية مقترحات بشأن التقدم بطلب لمجلس الأمن لاستثناء رحلات الحج من قرارات الحظر الجوي وذكر المسئولون الليبيون أنه سبق لبلادهم التقدم ، في العام الماضي ، بهذا الطلب إلى د. بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة ولكن مجلس الأمن رفض الطلب الليبي ، غير أن ليبيا لم تمانع في أن تتقدم مصر بمثل هذا الطلب ، حتى لاتتحمل هي (أي ليبيا) تبعات الرفض ، وحتى لاتبدو مترددة في عزمها على كسر الحصار.

وقد توافد المواطنون من محافظات عديدة في ليبيا ومن دول عربية مجاورة للمشاركة في رحلات الحج ، واندلعت المظاهرات في طرابلس تندد بالتعسف الأمريكي.

وتفيد المعلومات أن التعليمات قد صدرت للطيارين الليبيين بعدم الاستجابة لأي انذار يستهدف إجبار الطائرات على الهبوط أو تغيير مسارها ، وأن بعض دول الجوار اقترحت على ليبيا مسارا يختصر فترة تحليق الطائرات الليبية في أجوائها ، غير أن المسارات المقترحة كانت تضاعف من الطيران الليبي فوق البحر المتوسط ، ومن فرص احتكاكه بالطائرات الأمريكية.

أدى الإصرار الليبي على تحدي حالة الحصار باستخدام دبلوماسية الحجاج إلى وضع الأطراف المعنية بالأزمة في حرج بالغ ، فالمجموعة الأوربية وروسيا والصين أكدت معارضتها لاستخدام القوة ضد الطائرات الليبية ، وأكدت في اتصالات مباشرة مع الإدارة الأمريكية أن تغيير مسار طائرات الحجاج بالقوة أو إجبارها على الهبوط سوف يشعل موجة غضب في العالم العربي والإسلامي ويضاعف من احتمالات العنف في العديد من مناطق العالم نظرا للحساسية الدينية لأزمة الحجاج.

وأكدت دوائر أوروبية في اتصالاتها مع الإدارة الأمريكية استخدام القوة ضد طائرات الحجاج يختلف عن عملية اختطاف الطائرة المصرية ، التي أجبرت على الهبوط في قاعدة سيجونيلا ، وعلى متنها أبو العباس في أعقاب حادث اكيلي لورو ، رغم ما أثاره هذا الحادث نفسه من توترات في المنطقة ، وأزمات في العلاقات الأمريكية - الإيطالية ، بعد استخدام الأراضي الإيطالية في عملية القرصنة.

وتفيد المعلومات أن دول الجوار لم تقدم لليبيا إذنا بعبور طائراتها في المجال الجوي حتى لاتتهم بالمشاركة في خرق قرار مجلس الأمن ، ولكنها اتخذت احتياطات خاصة في حالة عبور الطائرات الليبية لأجوائها ، ليس من بينها استخدام القوة.

وقد فاجئ الإصرار الليبي السعودية أيضا ، التي كانت مشغولة بهم المظاهرات الإيرانية الباكستانية المحتملة ثم أضيف لها هم الطائرات الليبية.

ورغم أن السلطات السعودية لم ترد على الرسائل الليبية بشأن الرحلات الجوية وعددها وممرات هبوطها ولم تمنح لليبيا الإذن باستخدام المسار الجوي السعودي إلا أن المعلومات تؤكد أنها قد شاركت مع مصر ودول الاتحاد المغاربي في التوسط لدى الإدارة الأمريكية ، لاستثناء رحلات الحج من الحظر الجوي ، بعد أن عارض بعض المسئولين السعوديين الاتجاه لعدم استقبال الطائرات في الممرات وتسهيل هبوطها وتقديم الخدمات الفنية لها ومنح الحجاج على متنها تأشيرات دخول ، لما يمكن أن يسفر عنه هذا التوجه من كوارث محتملة ونتائج سياسية وسلبية ، قد تقلب موسم الحج رأسا على عقب.

وتفيد التقارير أن الإدارة الأمريكية قد وضعت في حساباتها كل هذه المواقف، خاصة بعد أن تحركت من مطار طرابلس أول طائرة تقل الحجاج بالفعل في رسالة واضحة عن عزم ليبيا على كسر الحصار ، فوجدت في الاقتراح المصري باستثناء رحلات الحج ، من قرار الحظر ، فرصة لحفظ ماء الوجه ، فأصدرت تعليماتها للمندوب الأمريكي بالموافقة على مقترحات مصر.



رحلة واشنطن.. هل نجحت ؟..



حاولت صحف الحكومة التهليل منذ عودة **الرئيس مبارك** من واشنطن مدعية أنها كانت رحلة ناجحة بكل المقاييس . لكن الأنباء والمعلومات المتوافرة من واشنطن عشية الزيارة وبعدها لا تشير الى هذه النتيجة . ففى نفس اليوم الذى وصل فيه الرئيس مبارك واشنطن وبدأ لقاءاته مع المسئولين والكونجرس نشرت صحيفة **نيويورك تايمز** حملة على الأوضاع الداخلية لنظام مبارك فى مصر قالت فيها . إن الرئيس مبارك يزور واشنطن وهو يواجه بالداخل استياء متزايدا واتهامات متصاعدة بانتهاك حقوق الإنسان ، وقالت إن المصدر الأساسى لقوة الحركة الإسلامية فى مصر هو الفساد الحكومى الذى أفلت زمامه على حد قول بعض رجال الأعمال والديبلوماسيين الغربيين .

ويقول مراسل الجريدة من القاهرة - نقلا عن مصادر غربية - أنه إذا أجريت انتخابات حرة فى مصر فسوف يفوز بها المتطرفون الإسلاميون ، وإذا بيع القطاع العام وفصل العمال من أعمالهم فسوف يؤدى ذلك إلى اضطرابات ، وإذا ما خفضت العملة فسوف ينهار الاقتصاد . كما يقول المراسل أيضا إن **حكومة الرئيس مبارك - وهى حليف للولايات المتحدة - تقدم نفسها على أنها دولة معتدلة ذات اتجاه ديمقراطى على الطراز الغربى ، وإن كان واقع الأمر يقول إنها دكتاتورية عسكرية** (انظر جريدة الاهالى عدد ٥ إبريل سنة ١٩٩٥) .ولا يصح أن يدعى أحد أن هذه مجرد حملة جريدة من الجرائد ليس إلا ، فالذى يعرف الأوضاع فى الولايات المتحدة يدرك أن صحيفتى " **النيويورك تايمز** " و" الواشنطن بوست " بالذات مرتبطتان ارتباطا وثيقا بالسلطات العليا فى الولايات المتحدة سواء أكانت البيت الأبيض أو وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أو المخابرات الامريكية . ولا تفسير عندى لهذه الحملة فى يوم وصول الرئيس إلا أن المقصود بها دعوته إلى التراجع عن الحملة التى كان قد بدأها فى القاهرة فى مسألة موقف اسرائيل من اتفاق الحظر النووى ورفضها المعلن بالتوقيع على هذا الاتفاق ، فضلا عن التراجع فى قضايا أخرى .

ويمكن أن نقول دون مبالغة إن الزيارة استهدفت من جانب الرئيس مبارك ومساعديه مناقشة الإدارة الأمريكية والكونجرس فى أربع قضايا أساسية : اثنتان منها داخليتان أى تتعلقان بمصر مباشرة هما : قضية المساعدات ، واتفاق الحظر النووى ، واثنتان عربيتان وإن كانتا تهمان مصر الرسمية بدرجة حاسمة وهما **الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى ومصيره ، ثم أزمة لوكربى وليبيا** . بالطبع كانت هناك قضايا أخرى أقل أهمية لن نتعرض لها هنا .

وسوف أبدأ بموضوع مصير اتفاق أوسلو على ضوء التلكؤ الإسرائيلى الواضح ، وبموضوع لوكيربى - ليبيا .

إن المتابع لتصريحات **الرئيس مبارك** المتكررة عن موضوع تعثر المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية (وآخرها ما قاله فى اجتماعه باللواء المصرى العائد من الصومال) ، وتصريحات **عمرو موسى** المتكررة فى مصر وأوربا وأمريكا وكل البلاد العربية التى زارها مؤخرا يدرك حالة الانزعاج التى عليها المسئولون المصريون من الفشل المستمر فى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التى تتم فى القاهرة وتحت رعايتها ، ومن تراجع رابين حتى عن تنفيذ ما نص عليه اتفاق أوسلو من إعادة نشر قوات الاحتلال الاسرائيلية وإجراء انتخابات فى الضفة والقطاع . وحجة إسرائيل هى الأمن الإسرائيلى ، **وهذا الأمن الإسرائيلى يهتز بشدة بفعل الأعمال الفدائية ضد الجنود والمستوطنين التى تنفذها حركات المقاومة الإسلامية** . ومركز رابين وحزبه يهتز اهتزازا شديدا فى وسط الرأى العام الإسرائيلى بسبب هذه الأوضاع كما تدل على ذلك استطلاعات الرأى العام . وكثيرون من الناس فى مصر يظنون أن الرأى العام الإسرائيلى - فى غالبه - مسمم بأفكار المستوطنين ورجال الدين الصهاينة فضلا عن مشاعر الاستعلاء الذى مصدره الأول المركزية الأوربية .

ومن هنا نفهم القلق الشديد الذى يساور مصر الرسمية وجماعة عرفات - وإن كانوا لا يقولونه علنا - من أن رابين يسوف بمفاوضات شكلية لا قيمة لها إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية فى العام القادم سنة ١٩٩٦ ، وإذا جرت هذه الإنتخابات فى أوضاع المصادمات بين الفلسطينيين بعضهم البعض كما قد يؤدى

إلى حرب أهلية وتدهور كامل لأوضاع الأمن فى القطاع والضفة فإن الأرجح فى مثل هذا الجو هو عودة حزب الليكود إلى الحكم وتخليه نهائيا عن اتفاق أوسلو ، فضلا عن أن هذا سوف يتزامن ببدء الحملة الانتخابية الأمريكية وبالتالى انصراف مؤقت من واشنطن عن الاهتمام الجاد بقضايا الشرق الأوسط .

وإذا وقع هذا السيناريو فإن هذا سوف يمثل ضربة عنيفة ليس لعرفات وجماعته فحسب ، وإنما لنظام مبارك أيضا الذى كان الوسيط الأول فى اتفاق أوسلو ، والذى يعتبر فشل هذا الاتفاق بمثابة هزيمة كبيرة له ، فضلا عن آثار هذا الفشل على مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية الواضح منذ الآن أنه متعثر أيضا . أما عرفات وجماعته فإن حالتهم سوف تزداد سوءا وعزلتهم عن الشعب الفلسطينى سوف تتسع فى حالة وقوع ذلك السيناريو .. وحتى الآن فإن عرفات فى موقف لا يحسد عليه ، فالشعب فى غزة ساخط على قيادته التى لم تحقق له أى مكسب . وفى الوقت الذى تحتفظ به إسرائيل فى سجونها بستة آلاف سجين فلسطينى (بعضهم من النساء والأطفال) لا تريد الإفراج عن أحد منهم حتى هؤلاء التابعين لفتح ، يحتفظ عرفات فى سجون غزة بالمئات من رجال المقاومة الفلسطينية ، ويؤدى الدور الذى تطالبه به إسرائيل دون أن تعطيه شيئا ، ثم تتبجح وتطلب المزيد من القمع للشعب الفلسطينى .

هل استطاعت زيارة الرئيس مبارك أن تحقق نجاحا فى هذا الميدان ؟

لا يبدو أن هناك شيئا غير الوعود الأمريكية المعتادة بالحديث مع الإسرائيليين حول أهمية الإسراع بالمفاوضات ، وبالطبع فإن وضع رابين إزاء الانتخابات ليس له الأولوية عند حزب العمل الإسرائيلى فقط ، وإنما له أولوية فى واشنطن أيضا . وعلى أى حال فإن ما يهم واشنطن الآن - لاعتبارات إنتخابية أمريكية تتعلق بمركز كلينتون نفسه فى العام القادم - هو تحقق نجاح حقيقى على المسار السورى الإسرائيلى ، ومن هنا زيارة وزير الخارجيه الأمريكيه فى الشهر الماضى ومن بعده مساعده دينيس روس . لكن الموقف أصعب فى موضوع الجولان وموقف الرأى العام الإسرائيلى منه شديد العداء لفكرة إعادة أرض الجولان لسوريا ، ولذا فإن توقعى ألا يحدث تقدم حقيقى فى هذا الميدان قبل الانتخابات الإسرائيلية .

فإذا انتقلنا إلى أزمة لوكربى - ليبيا فإن ما يشغل مصر فى هذا الموضوع أن **استمرار الضغط الأمريكى على ليبيا إنما يهدد المصالح المصرية هناك** . فهناك مصريون بالملايين يعملون فى ليبيا ويحولون دخلهم إلى أهلهم فى مصر ، وأى محاولة من أمريكا لقطع بيع البترول الليبى إلى الغرب معناه إن نجحت طرد مئات الألوف من المصريين من ليبيا وعودتهم إلى مصر ، ليزيدوا مشكلة البطالة سوءا على سوء .

ومن الواضح أن مبارك لم يحقق تقدما فى هذا الميدان مع واشنطن التى هى مصممة على موقفها فى مسألة لوكربى وليبيا ، وأن الحلول الوسط التى طرحتها مصر والجامعة العربية لاتجد آذانا صاغية لافى واشنطن أو لندن .

نأتى بعد ذلك إلى المسألتين اللتين تعنيان مصر مباشرة .. مسألة المساعدات الأمريكية ومسألة الموقف من اتفاق الحظر النووى على ضوء رفض إسرائيل التوقيع . لقد كتبت عن هذا الموضوع الأخير فى العدد الماضى من " اليسار " ووجهة نظرى أن مصر مادامت لاتنوى الانسحاب من الاتفاق فإن هذه الضجة التى أثارتها لاقيمة لها من زاوية الضغط على إسرائيل **لأن أمريكا تقف فى صف إسرائيل وتعتبر أسلحتها النووية جزءا من الغطاء الأمنى لحلف الناتو** . بالطبع لاشك قد كسبنا تعاطفا مع موقفنا لدى دول عدم الانحياز ، لكن أمريكا طالبت مصر - ويبدو أنها حصلت على هذا التعهد - بألا تقود الدول العربية فى الحملة ضد المعاهدة . ولقد كان موقفنا أول أيام هذه المسألة أننا لن نوقع حتى توقع إسرائيل ، ثم تبين أننا ملتزمون بهذه المعاهدة - أيا كان رأينا مادامت أغلبية بسيطة (٨٦ صوتا سوف توافق عليها . وهكذا تراجعت مصر عن موقفها الأول وقالت إنها قد تفكر فى الامتناع عن التصويت .

وفى مسألة المساعدات الأمريكية لمصر فقد أوضحت بعض الصحف أن واشنطن تنوى خفض المساعدات بنحو ٤٠٪ فى عام ١٩٩٦ ، ثم تزداد نسبة الخفض سنويا حتى يتم وقف المساعدات لمصر كاملا بحلول عام ٢٠٠٠ .

ولقد قال الرئيس مبارك فى واشنطن إن مصر تدرك أن المساعدات الأمريكية لمصر لن تدوم إلى الأبد ، لكنه طالب بالمساواة فى التعامل فى هذه المسألة مع كل دول الشرق الأوسط ، وهو هنا يعنى المساواة مع إسرائيل فى المعاملة المالية . وهذه المسألة سوف تمس أساسا الإدارة الأمريكية القادمة بعد الانتخابات عام ١٩٩٦ . ولاأحد يعلم هل يستمر كلينتون أم يأتى الجمهوريون من جديد .

لكن ماأحزننى على وجه الخصوص أن يحذر **الرئيس مبارك فى صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية** عن النتائج السلبية لقطع المساعدات **قائلا : لكم مصالح فى المنطقة ، وعندما تعزل نفسك عن الآخرين .. كيف ستحمى مصالحك؟ عندما يكون لك أصدقاء طيبون فى هذه المنطقة أفضل من أن توجه بارجتك إلى هناك من أجل حماية مصالحك** (انظر الشعب عدد ١١ أبريل ١٩٩٥) .

وأخيرا هل نجحت رحلة الرئيس مبارك إلى واشنطن إذن ؟ سوف أترك الإجابة

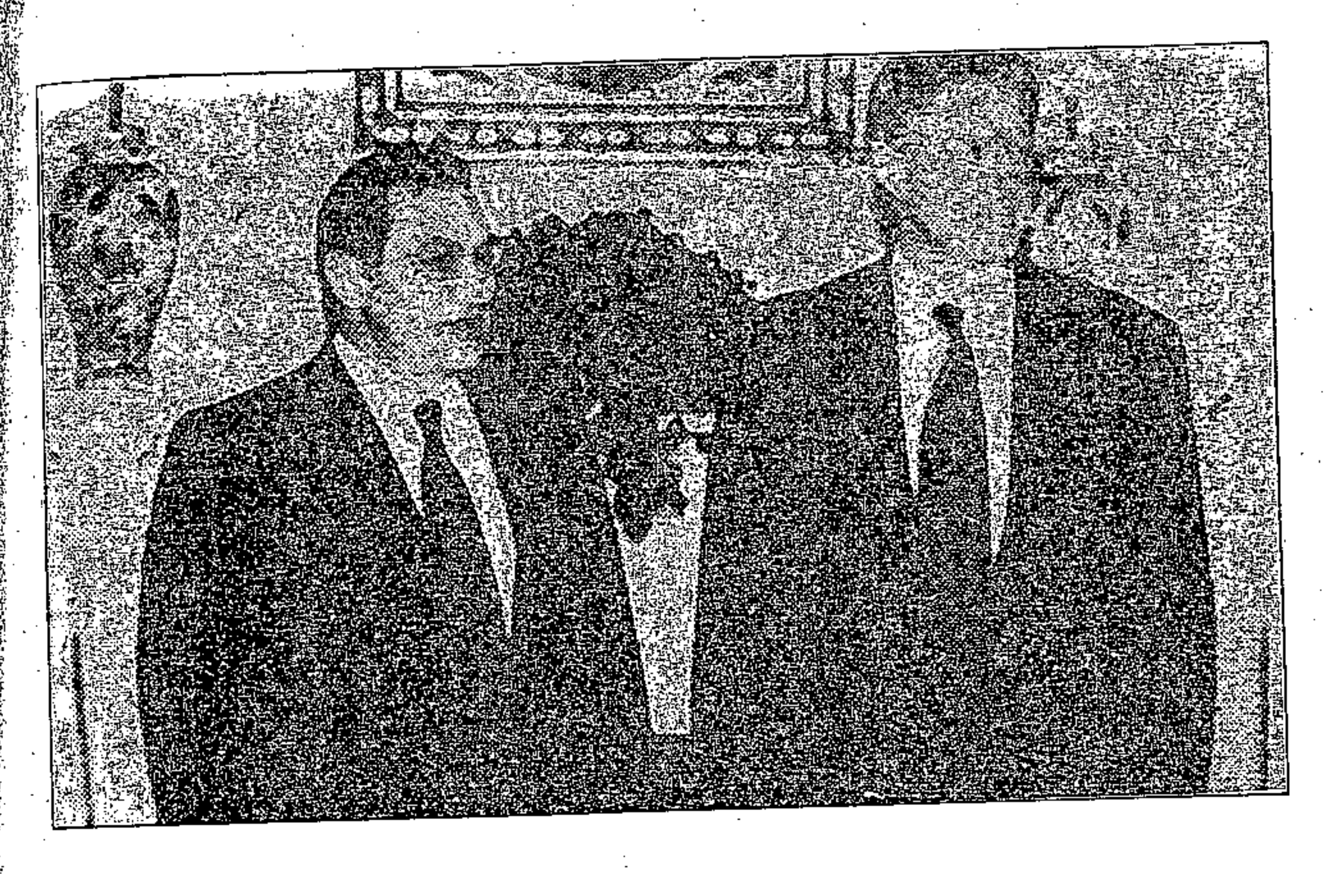
الأرقام تكذب !

مازلت حتى اليوم أذكر أننى قرأت فى مرحلة مبكرة من حياتى كتابين صدرا من مجموعة " بنجوين " أحدهما عنوانه " **استخدام وإساءة استخدام علم الإحصاء** " ، والآخر عنوانه " **كيف تكذب بالإحصاءات** " وأظن أن هذين الكتابين مازالا فى مكتبتى حتى اليوم . كما أتذكر رئيس وزراء بريطانيا (نسيت إسمه الآن) الذى قال مرة فى مجلس العموم فى القرن التاسع عشر مامعناه أن هناك ثلاثة أنواع من الأكاذيب : هناك الأكاذيب العادية ، والأكاذيب الملونة ، وهناك الإحصاء .

تذكرت كل هذا بمناسبة الخلاف الذى ثار بيننا وبين الحكومة حول مسألة معدلات نمو



عرفات



الاقتصاد القومي في السنوات الثماني الأخيرة . وكنت قد نشرت في عدد ديسمبر من "اليسار" جدولا عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الثمانينات وحتى عام ١٩٩٣ ومنه يتضح أن هذه المعدلات في تدهور مستمر خلال السنوات السبع أو الثماني الأخيرة حتى وصل معدل النمو إلى -١٪ عام ١٩٩٣ ، أي معدل بالسالب ، وبعد ذلك وفي محاضرة ألقاها في معرض الكتاب ذكر الأستاذ الكبير **محمد حسنين هيكل** نفس الأرقام عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وكان مصدرنا نحن الاثنين تقارير البنك الدولي ، وهو على عكس هيئات الأمم المتحدة ، لايقبل الإحصاءات الصادرة من الدول على علاتها ، وإنما يتولى مراجعتها والتدقيق فيها وتعديلها إذا لزم الأمر وبالطبع فمهما اختلف المرء مع آراء البنك الاقتصادية والاجتماعية ، فإن البيانات الصادرة عنه ليست محل تشكك من أحد فيما أعلم.

لكن رئيس الوزراء د. **عاطف صدقي** ، ومن بعده وزير قطاع الأعمال د. **عاطف عبيد** مصران على أن معدل النمو في مصر **هو ٥ر٣٪** ، أحيانا دون أن يحددا العام الذي يتكلمون عنه وأحيانا أخرى يتحدثون عن عام محدد بما يخالف بيانات البنك الدولي.

هذا التباين لم يكن ليحدث لو اتفقنا على معدلات التضخم في مصر في السنوات المختلفة ، فالناتج المحلي الإجمالي يحسب بالأسعار الجارية ثم يعدل على أساس نسبة التضخم، والحكومة في محاولة البحث عن إنجازات تصر على أن **نسبة التضخم** لم تزد عن **٧٪** ، بينما وصلت حسابات بعض الإحصائيين المصريين إلى ١٢٪ أحيانا وإلى أكثر من هذا بكثير أحيانا أخرى . ومعدلات التضخم السنوي تحسب عن طريقة حساب الزيادة في أسعار سلعة من السلع والخدمات الضرورية التي لايستغني عنها إنسان في مصر ، وبالطبع يمكن التلاعب هنا- في إحصاءات الحكومة - في تحديد ماهو ضروري وماهو غير ضروري ، كما يمكن التلاعب في تحديد مقدار الزيادات في أسعار السلع فلا تؤخذ الزيادات الحقيقية في الأسواق الفعلية كما يحسها ويراها الشعب المسكين المكتوي بنار الغلاء ، وإنما تؤخذ أرقام أقل منها مفروض أن تكون متحققة نظريا بينما هي ليست كذلك . وإذا خفضت أرقام معدلات التضخم على الورق أمكن أن نصل إلى المعدلات التي يتحدث عنها رئيس الوزراء ووزير قطاع الأعمال ووزير التخطيط . أما إذا أخذت الأرقام الحقيقية للتضخم فسوف نصل إلى أن أرقام البنك الدولي هي الصحيحة ، وأن أرقام الحكومة تكذب !.

والتقرير الذي أعدته السفارة الأمريكية عن حالة الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة يشير إلى أن الزيادات في الأسعار بلغت حوالي ١٠٠٪ في العام المنصرم وأن نسبة الفقراء في مصر ارتفعت بمقدار ١٦٪ خلال عام واحد (أنظر جريدة الشعب عدد ٧ إبريل سنة ١٩٩٥) فكيف بعد ذلك كله يمكن أن نصدق أرقام الحكومة !

كتب شومسكي الجديد.

العام ٥٠١

صدر في عام ١٩٩٣ كتاب جديد للمفكر الأمريكي التقدمي "شومسكي" وعنوانه (**العام ٥٠١ : الغزو مازال مستمرا**). وفي تفسير هذا العنوان الذي يبدو غريبا

يشير شومسكي إلى أنه في عام ١٩٩٢ اكتمل ٥٠٠ عام على فتح كولومبوس للعالم الجديد (الأراضي الأمريكية في عام ١٤٩٢ م) . ولذا فنحن في عام ١٩٩٣ نعيش في العام ٥٠١ منذ الغزو الأوروبي الأول للأراضي الأمريكية أما العنوان الفرعي (**الغزو مازال مستمرا**) فهو تعبير عن قناعة المؤلف بما يجري في عالم اليوم.

ومادة هذا الكتاب تدور حول الأحداث التي وقعت خلال الخمسمائة سنة هذه ، وكيف أثرت على الأحداث التي تقع اليوم وشومسكي يلجأ دائما في آرائه وتحليله إلى الوثائق التي لايتوقف عن الاستشهاد بها في كل صفحات الكتاب . والمقابلة بين الصورة التي يقدمها شومسكي في كتابه بالوثائق وبين الصورة الرسمية في الغرب (أوربا والولايات المتحدة) تثير الدهشة حقا ، حتى عند الذين كانوا يدركون بعض جرائم أوربا التي ارتكبت في المستعمرات.

فالفكرة الأساسية في كتاب شومسكي هي أن " أوربا " خلال هذه السنوات الخمسمائة قد أظهرت وحشية غير متصورة في نزاعاتها مع الشعوب التي غزتها ابتداء، مما فعله الأسبان في العرب واليهود في الأندلس منذ منتصف القرن الخامس عشر من قتل ومحاكمات ومصادرة أموال وأراضي كانت هي المصدر الأول في تمويل رحلة كولومبوس إلى العالم الجديد ، كما أن مافعله الأسبان في المسلمين واليهود كان البروفة الأولى لما فعلوه مع الهنود الحمر ، سكان أمريكا الأصليين .

ووفق شومسكي فإن تعبير " أوربا " هنا يتضمن أيضا الأوربيين الذين استوطنوا العالم الجديد لتشكلوا " الولايات المتحدة " وغيرها من الأقطار ، كما يتضمن أيضا اليابانيين الذين نسميهم "Honorary Whites" الأثرياء جدا بما مكنهم من الانضمام إلى نادي أوربا .

إن التوثيق الذي امتلئ به الكتاب يعود إلى عام ١٤٥٢ ، عام طرد المسلمين من الأندلس وذبحهم ومحاكمتهم أمام محاكم التفتيش ومصادرة أملاكهم ، وكان المسجل الرئيسي لأحداث هذا العصر هو لاس كاساس Las Casas ، وكان شاهد عيان لكل ماجرى فكتب في وصيته يقول " إنني أعتقد أنه بسبب الأعمال الوحشية التي وقعت بشكل ظالم وبربري عليهم (يقصد المسلمين واليهود) سوف يصب الله غضبه وعقابه على أسبانيا " " كل أسبانيا تقريبا قد شاركت في سرقة الثروة الدموية التي انتزعت من الآخرين بفعل المذابح والدمار".

ولقد اندهش الهنود الحمر من وحشية الأسبان والبريطانيين في الحرب ، كما اندهش أهالي أندونسيا من وحشية الهولنديين ، في كل هذه الأماكن حارب الأوربيون " من أجل القتل" . وتتضح وحشية الأوربيين عندما ندرك أن المواطنين المحليين في تلك المستعمرات كانوا أضعف تسليحا بمراحل من الغزاة الأوربيين ، وكانوا في الغالب أكثر رحمة ، ومع ذلك فقد استهدف الأوربيون قتل النساء والأطفال كذلك ، وفي مرحلة لاحقة في إفريقيا حضر ملك بلجيكا (الملك ليوبولد) القضاء على ١٠ مليون نسمة في الكونغو ، وهو أمر مسجل في دائرة المعارف البريطانية بما في ذلك الثروة الهائلة التي كسبها ليوبولد نتيجة استغلال هذه المناطق.

والغريب أن مثقفي أوربا " **التنويريين**" فشلوا في إدانة هذه الجرائم بل برروها **فهوجو جروشس** - أحد ليبراليي القرن السابع عشر ومؤسس القانون الدولي الحديث يتحدث عن الحروب ضد السكان الأصليين للعالم الجديد باعتبارها" **الحروب الأكثر عدالة ضد هذه الجرائم المتوحشة" وآدم سميث** يقول في عام ١٧٧٦ إن الهنود الأمريكيين مجرد متوحشين ، وهي نظرة ظلت سائدة في الأوساط الأكاديمية الأوربية والأمريكية إلى أن فتحت الصحوة الثقافة في الستينيات من القرن الحالي العيون على الحقائق .

ويستعرض **شومسكي** ماقاله حتى شاعر من مستوى **والت ويتمان** عندما خطفت الولايات المتحدة أراضي المكسيك ، ويذكرنا بما قاله **ونستون تشرشل** في القرن العشرين **بأن استخدام الغاز السام كان عملا صحيحا ضد " القبائل غير المتحضرة"** . أما **لويد جورج** رئيس وزراء بريطانيا في الثلاثينيات من القرن الحالي فقد كان فخورا بأن الدبلوماسية البريطانية قد أوقفت مؤتمر نزع السلاح من اتخاذ قرار بمنع ضرب المدنيين بالقنابل !.

ويقول **شومسكي** : إن الأنماط الأساسية التي رسخت في الفترة الأولى من الخمسمائة سنة بقيت هي هي اليوم ، فرونالد ريجان **منح القاتل الجواتيمالي الجنرال هيكتور جراماجو درجة الزمالة من جامعة هارفارد** . وهذا الرجل هو **القائل في حديث مع مجلة أمريكية:" لقد خلقنا استراتيجية أكثر إنسانية (في جواتيمالا) وأقل تكلفة بحيث تتسق مع النظام الديمقراطي. لقد أقمنا أعمالا مدنية) عام ١٩٨٢)تحقق تنمية لسبعين في المائة من السكان ونقتل الثلاثين في المائة الباقين. ومن قبل كانت الاستراتيجية قتل ١٠٠٪".**

وفي المقابل فإن المثقفين القلائل ذوي الضمائر الحية مثل **شومسكي** الذين حاولوا تقديم الصورة الحقيقية كان عليهم أن يدفنوا أعمالهم أو أن تدفن لهم. فالكاتب الأمريكي العظيم **مارك توين** لم تظهر رسائله " **مقالات ضد الامبريالية** " إلا في السنوات العشر الأخيرة ، بينما لم تظهر في كل الكتب التي قامت بالتعريف بحياته كلمة واحدة عن هذه الرسائل.

وكل أنهار الدم هذه طوال ٥٠٠ سنة من أجل ماذا .

إن الإجابة على هذا السؤال تبدو من نص **شومسكي** متى اخترنا المرجعين التاليين الواردين في النص " المرجع الأول يفيدنا أن كلمة Loot أي النهب ، أخذتها اللغة الانجليزية من اللغة الهندوستانية والمرجع الثاني يركز على **جورج كينان**- من الخارجية الأمريكية - الذي كتب عام ١٩٤٨:" **يتبقى أن نتوقف عند الأهداف الغامضة غير الواقعية ، مثل حقوق الإنسان ورفع مستوى المعيشة والديمقراطية ... إذا أردنا أن نحتفظ بالوضع المتميز الذي يفصل بين ثروتنا الهائلة وفقر الآخرين".**

ويستمر **شومسكي** في عرضه للصورة المرعبة مع تغيير الحراس في منتصف القرن التاسع عشر من الإنجليز إلى الأمريكيين كحكام للعالم، عندما أدرك الأمريكيون أن القوة العسكرية البريطانية أقوى من أن تواجه ، فنادوا بضم تكساس للحصول على احتكار دولي للقطن ، وعندئذ يمكن لهم شل بريطانيا وإرهاب دول أوربا . وهكذا بدخول القرن العشرين أصبحت أمريكا أكبر قوة اقتصادية في العالم .

ويستمر **شومسكي** في عرضه الشيق إلى أن يصل بنا إلى الحاضر بعد تحليل عميق للوضع في الباسيفيك واليابان ، والحرب الفيتنامية التي عبر ماكنمارا - منذ أيام فقط - عن ندمه وأسفه للضلوع في مؤامرة هذه الحرب مع **كينيدي وجونسون** وللأرواح (بمئات الألوف من الجانبين التي أزهقت في هذه الحرب والموقف في البرازيل وهايتي وأمريكا الجنوبية مؤكدا في وضوح على ماجاء، في مقدمة كتابه من أن عام ٥٠١ مثل تحديا خلقيا وثقافيا حرجا للقطاعات الأكثر امتيازا في مجتمعات الشمال المسيطرة على العالم.

وسيكون لكيفية مواجهة شعوب الجنوب لهذا التحدي في السنوات القادمة نتائج حاسمة.

حول مؤتمر السياسات الزراعية

الزراعة.. والفلاح
مابين رؤية د. والى.. والأصدقاء الأمريكان والإسرائيليين ورؤية عم عبد الفتاح اسماعيل

عريان نصيف

بتنظيم مشترك بين كل من : وزارة الزراعة المصرية و البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى و وكالة التنمية الدولية الأمريكية.. عقد فى القاهرة فى المدة من ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٩٥، مؤتمر للسياسات الزراعية ، تحت شعار : **حصاد ثمانية أعوام من سياسات الإصلاح الاقتصادى للقطاع الزراعى** المصرى".

ولقد تطابقت وتكاملت - فى هذا المؤتمر - رؤى ممثلى الجهات الثلاث المنظمة للمؤتمر ، وهم السادة : - د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى ، د. حسن خضر رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والإئتمان الزراعى. ، جون لويس مدير مكتب الزراعة والأمن الغذائى بهيئة التنمية الدولية الأمريكية بواشنطن

- بالاضافة إلى السيد/ أد رون هيل - القائم بأعمال السفير الأمريكى بالقاهرة ويمكن تلخيص هذه الرؤية المشتركة ، فيما يلى:

النجاح المبهر للسياسة الزراعية المصرية فى الثمانى سنوات الأخيرة ، حيث يتمثل حصادها فى الانجازات التالية:

١- زيادة الإنتاج الزراعى فى كافة المحاصيل.

٢- ارتفاع دخل المزارعين وتحسن مستوى الفلاحين.

٣- اتساع الرقعة الزراعية باستصلاح مساحات كبيرة من الأراضى الجديدة .

وأن هذه النتائج الرائعة ترجع إلى الاعتبارات التالية:

أولا- سياسة الإصلاح الاقتصادى فى المجال الزراعى ، والمتمثلة فى:

* إلغاء التركيب المحصولى.
* إلغاء التسويق التعاونى .
* إلغاء دور الدولة بالنسبة للأسمدة وباقى مستلزمات الإنتاج.
* إلغاء الحظر على صادرات وواردات القطاع الخاص.

ثانيا: برامج المعونة الأمريكية التى بلغت حوالى ٣ مليار جنيه فى العقد الأخير

ثالثا: وضع استراتيجية التسعينات - فى المجال الزراعى - بإشراف البنك الدولى .

رابعا: حيوية المشروع الثلاثى : الأمريكى / الإسرائيلى / المصرى ، فى الزراعة.

وقد انتهت أعمال المؤتمر بالعديد من التوصيات ، لعل أهمها :

١- إزالة المعوقات أمام القطاع الخاص فى التصدير والاستيراد .

٢- تخصص مصر فى زراعة عدد قليل من السلع والمحاصيل الزراعية التصديرية ذات الميزة النسبية ، مع تنويع مصادر شراء واردات السلع الغذائية الرئيسية.

٣- اقتصار دور وزارة الزراعة - فى مجال الإنتاج الزراعى واستصلاح الأراضى - على مهام البحوث العلمية ، وترك هذه المجالات للقطاع الخاص الأكثر فعالية .

٤- توسيع القاعدة الضريبية.

٥- توسيع دائرة نشاط بنك التنمية والائتمان الزراعى بتعبئة مدخرات القطاع الريفى الذى يضم قطاع الأسر الريفية التى تأتى منه معظم مدخرات هذا المجتمع ، مع قيامه بأعمال الوساطة المالية مع المودعين.

ولقد حرص د. والى على أن يطمئننا على مستقبل السياسة الزراعية، من خلال محورين أساسين:

* تطلع مصر إلى مزيد من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية،وما ستقدمه من معونة قدرها ٨٠ مليون دولار سنويا.
* الخطوات الجادة - من خلال الاجتماعات والاستقبالات المستمرة - "للزملاء" الاسرائيليين والأمريكيين ، لترتيب الأوضاع لقيام **المركز الاقليمى للتدريب للشرق الأوسط**، الذى قام سيادته - باسم القطاع الزراعى المصرى - بابلاغ مؤتمر الدار البيضاء باستعداد مصر لاستضافته وتنفيذ برنامجه .

وإذا كان د. والى كان حريصا - بهذه الكلمة الختامية - على أن يطمئننا على مستقبل الزراعة المصرية والفلاحين المصريين فى المرحلة المقبلة ، فإن السيد / ادمون هيل - نائب رئيس البعثة الأمريكية فى مصر - كان أكثر حرصا على أن يدخل إلى قلوبنا المزيد من الاطمئنان على ضمان ازدهار هذا المستقبل ، طالما كانت قيادته فى يد د. والى .

فقد ذكر سيادته - أمام المؤتمر - أنه حينما كان مع الدكتور والى فى انتظار مقابلة السيد/ آل جور - نائب الرئيس الأمريكى - عند زيارته الأخيرة للقاهرة ، طرح بعض مسئولى السفارة الأمريكية فى القاهرة بعض المعوقات و" الحساسيات السياسية " التى تعوق الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، مما دفع أحد موظفى البيت الأبيض - المتواجد آنذاك - إلى أن يصرح " إن الأمر مستحيل " ،ولكن السيد/ هيل طمأنه - كما طمأن المؤتمر وطمأننا كلنا - مؤكدا له أن " الأمر ليس كذلك ، فنحن نعرف أن **الإصلاح ممكن لأن الدكتور يوسف والى قد نجح فى تحقيقه فى القطاع الزراعى . فقد كان الدكتور والى فى طليعة الإصلاحيين الحكوميين عندما تحدث عن تحرير الزراعة فى الوقت الذى كان فيه التحكم والتدخل هو السياسة الرسمية ، ومنذ بداية الثمانينيات قام هو ومعاونوه - بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية وغيرها من الجهات المانحة - ببذل جهود مخلصة لإصلاح السياسات الزراعية ، ولقد نجحوا فى ذلك "!!!.**

* * *

ولاشك أن هذا المؤتمر - من خلال القوى المنظمة له أو توجهاته وتوصياته - يمثل ظاهرة شديدة الأهمية والخطورة.

فهو لايؤكد فقط الإصرار على السياسة الحكومية فى المجال الزراعى ، ولكن أيضا التخطيط - بالتعاون مع" الزملاء" الأمريكان والاسرائيليين - وفقا لتعبير د. والى- لتعميق هذه السياسات فى المرحلة المقبلة ، أيا كانت آثارها على الزراعة المصرية بكل مايعنيه ذلك من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية.

فالزراعة فى مصر .. هى مايقرب من نصف المصريين ، وحوالى ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة ، ومساحة محصولية سنوية تقرب من ١٣ مليون فدان ، كفيلة مع سياسة صحيحة بتوفير الجانب الأكبر من غذاء المصريين ، وملايين الأفندة التى تتوافر إمكانات استزراعها - إن توافرت النوايا الحقيقية - قادرة على انقاذنا من مخاطر استيراد احتياجاتنا الأساسية ، بالإضافة إلى أنها تعنى ٦٠٪ من الدخل الصناعى الناتج من الصناعات القائمة على الزراعة والمرتبطة بها. ومن هنا فإن مثل هذا المؤتمر - أيا كان حجم اختلافنا مع مستهدفاته أو نتائجه - لابد أن يحظى منا - ومن كل من يعنيه مستقبل مصر - بالمزيد من الرصد والاهتمام والتقويم.

وحتى لانبتسر ماطرحه المؤتمر من قضايا خطيرة ، فسنطرح فى هذا المقال رؤيتنا لإحدى القضايا الرئيسية التى أثارها ، وهى تأثير مايسمى بسياسات الاصلاح الاقتصادى« وتحرير الزراعة » على الانتاج الزراعى وحياة الفلاحين . على أن نفتح - فى الأعداد القادمة - ملفات القضايا الهامة التالية:

* **استصلاح الأراضى ومدى جديته.**
* **المعونات الأمريكية وتأثيرها على الزراعة فى مصر.**
* **الاختراق الإسرائيلى للسياسة الزراعية المصرية.**

لنصل فى النهاية إلى محاولة تقديم رؤية للمسألة الفلاحية فى مصر تستهدف - فى آن واحد - المصالح الوطنية والإنتاج الزراعى وحقوق الفلاحين . آملين أن يكون ذلك محلا لحوار جاد وتوافق موضوعى بين كل القوى الوطنية والتقدمية والفلاحية فى مصر.

نمو الانتاج الزراعى ورخاء الفلاحين فى ظل الخصخصة !

إذا كانت المحاور الأساسية الثلاثة لقيام الزراعة هى الفلاح والأرض والمياه .، فهناك ثلاثة محاور أخرى لايمكن بدونها مكتملة أن ينمو ويتطور - أو حتى يستمر أصلا - الانتاج الزراعى ، وهى:

* التعاون الزراعى وتوفير مستلزمات الانتاج للفلاحين.
* **تمويل الزراعة** وتقديم القروض المالية اللازمة للمزارعين.
* **العلاقة المتوازنة** بين ملاك الأرض ومستأجريها العاملين بها .

وإذا كان مؤتمر السياسات الزراعية قد توصل إلى نتيجة أكدها وأشاد بها، وهى تطور الإنتاج الزراعى وارتفاع دخل الفلاحين فى السنوات الأخيرة من خلال سياسة الخصخصة وتحرير الزراعة ، فليسمح لنا السادة منظموه وموجهوه أن نناقش معهم صحة هذه النتيجة من خلال هذه المحاور الثلاثة .



د. يوسف والى.. فى مجلس الشعب

أولا : التعاون الزراعي:

أعتبر الدستور المصري الحركة التعاونية إحدى الركائز الأساسية - اجتماعيا واقتصاديا - للبلاد ونص في صلب المادتين ٢٩، ٣١ على ضرورة حماية الدولة للتعاون - ملكية ومنشآت - وخص بالاهتمام الجمعيات التعاونية الزراعية التي نص في المادة ٢٨ منه على ضرورة " دعم الدولة لها وفق الأسس العلمية الحديثة".

وكانت الحركة التعاونية الزراعية حتى منتصف السبعينيات تشكل ٥٠٤٩ جمعية على مختلف مستويات البنيان التعاوني، تضم في عضويتها ٢ مليون، -٨٣ ألف فلاح، وتؤدى دورها تجاه المزارعين بتقديم كافة مستلزمات الإنتاج المدعومة بما يمكنهم من القيام بمهامهم الإنتاجية.

... وبعد التحرير والخصخصة !!

١- **تم رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي** وتركت لاستغلال القطاع الخاص ومافيا السوق السوداء، مما أدى إلى زيادة أسعارها بنسب جنونية - وخاصة في الثماني السنوات الأخيرة التي احتفى واحتفل بها المؤتمر.

* **الأسمدة زادت بنسبة تتراوح بين ٥٠٠٪ ، ٨٠٠٪.**

* **المبيدات ارتفعت أسعارها بمتوسط نسبة ٦٠٠٪.**

* **التقاوى والبذور زادت بمتوسط نسبة ٥٠٠٪.**

* **أجر الري بالماكينات ارتفع إلى أكثر من ٦٥٠٪ نتيجة ارتفاع سعر الكيروسين.**

٢- محاولة تصفية الدور التعاوني في المجتمع بالكامل. ولعل ذلك يتضح بجلاء من المذكرة المقدمة من القطاع التعاوني إلى وزارة الزراعة ورئاسة مجلس الوزراء، بشأن خطة هذا القطاع لعام ١٩٩٥/٩٤ والتي نصت على " أن الحكومة لم تنفذ أي مطلب للقطاع التعاوني بالنسبة لخطة ١٩٩٤/٩٣ مما ترتب عليه عدم تمكن هذا القطاع من تنفيذ معظم ماتضمنته تلك الخطة"

٣- بعد عودة " **الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي**- بعد أن كان الرئيس السادات قد قام بحله تحت دعاوى متهافتة - ذلت وتبذل أشد الضغوط من أجل تفريغه من أي مضمون حقيقي ومن أي دور فاعل للزراعة والفلاحين، وصلت إلى حد عدم تمكينه من تقديم مشروع قانون جديد للتعاون الزراعي - قادر على حماية الزراعة والتعاون والفلاحين من مخاطر سياسات هذه المرحلة - تحت دعوى إصدار قانون موحد للتعاون ينظم كل فروعه المختلفة، بالمخالفة للدستور وللواقع الاجتماعي.

وكان من الطبيعي أن يصارح رئيسه - السيد **محمد إدريس** - جماهير التعاونيين والفلاحين بالمناخ الذي من المفروض من خلاله أن يقوم الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي بأداء مهامه وأن يعلن في صحيفة التعاون في ٩٥/٤/٤" **إن كل أغراض الاتحاد الزراعي التي نص عليها القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، هلامية وغير محددة ولو أننا اعتمدنا عليه لكنا جلسنا في الاتحاد نلطم خدودنا ولم يكن ينتظر أكثر من ذلك من قانون ولد في الثمانينيات مع مولد القوانين التي عرفت في تاريخ التشريع المصري بالقوانين سيئة السمعة وفي أعقاب مذبحة الحركة التعاونية".**

ثانيا: التمويل ، والإئتمان الزراعي

استفاد الفلاح المصري - واستفاد بالتالي الإنتاج الزراعي - من التيسيرات الائتمانية التي استمرت منذ بدايات الخمسينيات وحتى منتصف السبعينيات، والتي يتمثل أهمها فيما يلي:

* **تقديم القروض المالية للمزارع بضمان المحصول وليس بضمان الأرض.**

* **سهولة استلام الفلاح لها من الجمعية الزراعية بقريته وليس من البنك مباشرة.**

* **لم تتجاوز فوائد هذه القروض - طوال هذه المرحلة - ٦٪ ، وأصبحت بعد عام ١٩٦١ مجرد فوائد رمزية.**

... وبعد التحرير والخصخصة!!

لم يكتف المسئولون عن السياسة الزراعية، بالانتكاسة التي أحدثها صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ - المنشئ لما يسمى ببنوك القرى - في مجال الإئتمان الزراعي، سواء بعودة أغلب القروض بضمان الأرض، وبتغليب القروض الاستثمارية - حقيقية كانت أو وهمية - على القروض الزراعية، وبرفع الفوائد المتوالي حتى وصلت إلى أكثر من ٢٠٪ وبالحسابات الربوية المركبة.

لم يكتفوا بكل ذلك، بل وقاموا- خلال السنوات الأخيرة التي احتفى واحتفل بها المؤتمر - بالاجراءات التالية:

١- **تحرير سعر الفائدة على القروض - بمختلف آجالها - من بنك التنمية والائتمان الزراعي.**

٢- **تخلي بنوك التنمية والائتمان عن التعامل في كافة أنشطة الاستثمار الزراعي وتركها للقطاع الخاص.**

٣- **التوسع في الاقتراض من البنوك الأجنبية بما أوصل مديونيته إلى أكثر من نصف مليار جنيه**

٤- تهديد من تبقى من المتعاملين معه من المزارعين - وخاصة صغارهم - بالسجن والحجز على أراضيهم للإسراع بسداد مديونياتهم.

وقد أدى كل ذلك إلى تدهور الوضع المالي لبنك التنمية والائتمان، والأخطر من ذلك تدهور سياسة الائتمان الزراعي بكل مايعنيه ذلك من معاناة للفلاحين ومن تردٍ للزراعة المصرية.

والأكثر خطورة هو إعاقة ورفض أي محاولات جادة للنهوض بالائتمان الزراعي وإنقاذ الزراعة المصرية.

* فالمشروع المقدم من **حزب التجمع** بتحويل بنك التنمية والإئتمان إلى بنك تعاوني مازال يتعثر وليس هناك من بوادر تبشر بالأخذ به.

* والمحاولة الجادة - من جانب الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي - لإنشاء بنك للتعاون من مدخرات التعاونيين ووفقا لقانون التعاون، ثم ضربها - من خلال الاتحاد العام التعاوني - بتقديم مشروع بديل لانشاء بنك تعاوني عام في نفس الوقت الذي يوجد فيه بنك خاص لكل فرع من فروع التعاون ماعدا الزراعة.

وكانت النتيجة المستهدفة - والمعروفة مسبقا - هي رفض الحكومة لمشروع الاتحاد الزراعي.

ثالثا : العلاقة الإيجارية

يتضح من الأرقام التالية، مدى خطورة قضية العلاقة الإيجارية والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من توازنها أو اختلالها.

* **المساحات المؤجرة بالنقد تبلغ ١٢٣ر٤٦٩ر١ فدان، تمثل حوالي ٢٤ر٤٪ من اجمالي المساحة المنزرعة،** بخلاف مساحات الإيجار بالمزارعة.

* عدد عقود الإيجار **٧٣٣ر١٨٨ر١** عقدا.

* عدد المستأجرين - نقدا ومزارعة -

يبلغ ٩٩٠ر٢٩٧ر١ مستأجر ،وقد حظيت هذه العلاقة - من خلال قانون الإصلاح الزراعي - ، بقدر كبير من التوازن الذى ساعد على الاستقرار النسبي في القرية المصرية بماله من آثار ايجابية على حياة الفلاحين ، وعلى الإنتاج الزراعي .

... وبعد التحرير والخصخصة؟!

فى الوقت الذى كان من المفيد فيه موضوعيا إعادة النظر فى هذه العلاقة ، بما يكفل التوازن بين أطرافها الثلاثة : **حقوق المستأجرين ومصالح الملاك وفائدة الإنتاج الزراعي** ، أصر المسئولون عن السياسات الزراعية على إصدار القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ - أي خلال السنوات التى احتفى واحتفل بها المؤتمر - والذى لم يكتف **برفع القيمة الإيجارية - دفعة واحدة - بنسبة أكبر من ٣٠٠٪ ، بل وأباح للمالك - بإرادته المنفردة وبقوة القانون وبدون أى اخلال من جانب المستأجر بالالتزامات العقدية أو القانونية - أن يطرد المستأجر من الأرض** ، بكل مايعنيه ذلك ويؤدى إليه ليس من إهدار فقط لمصالح وحياة الملايين من المستأجرين وأسرهم الذين لايملكون أى عمل ولايحصلون على أى دخل سوى من عملهم الزراعي ، ولكن أيضا لصغار الملاك وللإنتاج الزراعي وبالتالى للاقتصاد القومى.

* * *

المحصلة العامة لسنوات التحرير والخصخصة:

١- **الانخفاض العام فى الناتج الزراعي** ، فوفقا للأرقام المتوافرة عن العام الزراعي ١٩٩٣/٩٢ يتبين ذلك بالنسبة لبعض المحاصيل الرئيسية:

* **القطن : انخفض من مليون ، ٢٢١ ألف قنطار إلى ٨١٣ ألف قنطار (ويستوالى انخفاضه لعدم توازن السعر مع التكاليف ولسوء البذور)**

* **قصب السكر : وصلت الفجوة بين إنتاج السكر والاحتياج الاستهلاكى إلى أكثر من ٧٥٠ ألف طن.**

× **الفول: انخفض من ٥٠٤ ألف طن ، إلى ٣٩٣ ألف طن .**

٢- بعض المحاصيل التى ارتفع انتاجها نسبيا عام ١٩٩٤/٩٣ من المنتظر انخفاضه هذا العام ، كما يلى:

* **الأرز** : سينخفض إنتاجه بنسبة



محمود الشريف

كبيرة ليس فقط بسبب مشاكل الزراع بالنسبة للمقننات المائية ، ولكن لسيطرة مافيا السوق على تسويقه وتصديره.

* **القمح** : مع الارتفاع النسبي المحدود - وفقا للواقع الحقيقى وليس الأرقام الإعلامية - نتيجة الحملة القومية التى قادها **د. محمود شريف** ، إلا أنه سيعود للانخفاض للارتفاع الكبير فى التكاليف والزيادة الطفيفة فى السعر (خمسة جنيهات) .

٣- **سيطرة السوق السوداء والمافيا الاقتصادية على مقدرات العملية الزراعية** : بدءا من مستلزمات الإنتاج حتى التصدير والاستيراد مرورا بالتحكم فى السوق الداخلى ، ولعل أزمة محصول الأرز والسكر - بالنسبة للمستهلك المحلى - تؤكد هذا الواقع .

٤- تدهور الواقع الاقتصادى والاجتماعى للفلاحين - وليس صغارهم فقط - ووصول **نسبة من يعيشون تحت خط الفقر فى الريف - وفقا للاحصاءات الرسمية المحلية والدولية - إلى حوالى ٤٥٪ ، وارتفاع عدد العاملين فى ريف مصر إلى أكثر من ٢ مليون مواطن** بكل مايعنيه ذلك ومايمثله من مخاطر على كافة المستويات .

٥- **الانخفاض المتوالى لمعدلات الاستثمار فى القطاع الزراعي** . فبعد أن كانت نسبة الاستثمار فى القطاع الزراعى تمثل ٤ر٢٢٪ من جملة الاستثمارات القومية **فى الفترة من ٦٠ -١٩٦٥ وصلت** خلال الخطة الخمسية ٨٢ - ١٩٨٧ - وفق ماورد بتقرير مجلس الشورى عام ١٩٩٢ - إلى ٨ر٩٪ من جملة هذه الاستثمارات .

.. يوافقون على " تحرير الزراعة " ، ولكن..

* " إننى أنضم إلى آراء الفلاحين فى رفض غياب الدولة فى الزراعة وترك الفلاح وحده يلهث وراء آليات سوق غير مضمونة وغير مأمونة"

د. محمد عبد الله

* " إن ارتفاع سعر السكر بهذه الصورة لايتفق مع الاقتصاد الحر ، ولكنه تعبير عن حالة احتكار.

د. أحمد جويلى

* " إن القبول بالتعاونيات كأفضل صور التنظيم الشعبى - غير الحكومى - للزراعة المصرية ، يتطلب تبنى الدولة لسياسات واضحة المعالم تجاه هذه التعاونيات بما يسهم فى فاعلية دورها فى تنظيم الزراعة المصرية".

مجلس الشورى

* " أصبح من الضرورى وضع نظام لحماية الفلاحين من الأخطار التى تواجههم بعد إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج وتحرير الإيجارات الزراعية".

صفحة " مصر الخضراء " بجريدة الأهرام

وإذا كانت هذه هى بعض فقرات من رؤى جادة لعدد من المسئولين التنفيذيين والسياسيين والبرلمانيين ، رغم تأييدهم العام لسياسة " التحرير الزراعي " ، وإذا كان مؤتمر السياسات الزراعية قد رأى - بخلاف ذلك - أنه ليس بالإمكان أعظم مما كان - وفق سياسات الخصخصة والتحرير - للزراعة وللفلاح ، فإن الفلاح المصرى ، ممثلا فى عم " **عبد الفتاح اسماعيل**" الفلاح التعاونى المخضرم وعضو اتحاد الفلاحين والذى تجاوز عمره السبعين عاما ، له رؤيته الخاصة فى الموضوع..

" أنا ماليش صالح بكلامكم ده . أنا راجل مالك لنص فدان ومستأجر فدان . خللوا الجمعية التعاونية توفر لى التقاوى والكيماوى بسعر متهاود والسلف بفايدة معقولة ، وتستلم منى المحصول بثمن يغطى تعبى أنا وولادى ويمكننا من المعيشة طول السنة ،واضمنوا إنى مانطردش من الأرض طول ما بادفع الإيجار .

بعد كده .. سموها خصخصة والا تحرير والا زى ماأنتم عايزين، مايهمنيش "!! مارأى السادة المنظمون والموجهون لمؤتمر السياسات الزراعية فى رؤية عم" عبد الفتاح "؟!.

نهاية عصر الدمغة فى النقابات المهنية

مصباح قطب

أصدرت المحكمة الدستورية العليا، فى جلستها العلنية المنعقدة يوم السبت ١٩٩٥/٤/٨ ، حكما خطيرا ، يقضى بعدم دستورية ماورد فى قانون نقابة العلميين ، بشأن فرض دمغة قدرها قرش صاغ واحد عن كل برميل بترول ، لصالح النقابة ، نشر الحكم كخبر مقتضب فى الصحف اليومية، وبعده ساد صمت تام ، صمت بلغ من الكثافة حد أن أحد القانونيين ذوى الصلة بإحدى الهيئات العلمية ، والنقابة فى نفس الوقت ، استحلفنى بكل غال وثمين ألا آتى إلى سيرة هذا الحكم ، وألا أفتح القضية ، لأن تداعياتها من الخطورة بمكان . المهم أننى حصلت على الحيثيات يوم ١٨ ، وعلمت أنها ستنشر فى الجريدة الرسمية يوم ١٩ ابريل ، وقلت لعل النشر يحفز شهية أولى الأمر لفتح النقاش حول مستقبل العمل فى النقابات المهنية والمستقبل التمويلى للنقابات ، بدلا من الصمت ، مادامت كل نقابة قد فتحت شهية أعضائها لخدمات بعضها ، لم يكن يتصور فى ظل عمل نقابى سليم أن تتطلب منها أصلا ، ومادامت كل نقابة قد شكلت لجنة لتنمية الموارد ، أصبحت توصياتها الدائمة (أى اللجان تلك) إما تعديل قانون النقابة ليسمح بفرض دمغات جديدة لصالح أعضائها ، أو تعديل القانون لزيادة فئات الدمغات المفروضة.

أول الأعداد

ومن المصادفات الغريبة ، أن تشير اليسار فى أول أعدادها ، وتحديدا فى موضوع " الموظف السوسة فى دواوين الحكومة" ، وهو دراسة للمحرر ، عن أوضاع التمايز بين العمالة فى الدولة المصرية ، إلى قضية دمغات النقابات (ومثلها طوابع الشرطة !) ومايحوطها من شكوك بعدم الدستورية مع إشارة إلى أن هذه السياسة ، هى محصلة لسياسة تأميم استقلالية النقابات المصرية يمنحها جزءا من سلطة الدولة يتمثل فى جباية " ضرائب خاصة" لصالح أعضائها مقابل ضمان ولاء النقابات للحكومة، وقد أشرت فى هذا الموضوع إلى أنه حتى الأعضاء الليبراليين واليساريين فى نقابة التجاريين ، الذين يؤمنون بعدم عدالة فرض دمغات لصالح نقابتهم (كنت قد ناقشت معهم) وقفوا عاجزين فى آخر اجتماع للجمعية العمومية للنقابة ، كان من بين جدول أعماله مناقشة موارد النقابة ، وقفوا عاجزين عن طرح وجهة نظرهم وسط التيار الهادر المطالب بزيادة الموارد بصرف النظر عن الكيفية ومشروعيتها . وقد أوصت الجمعية بتعديل القانون بما يتيح فرض دمغات " لأنه لو لم يصدر فى ظل كون النقيب د. حلمى نمر هو رئيس لجنة الخطة والموازنة بالبرلمان فلن يصدر بعد ذلك" على كافة أوراق التعامل التجارى لصالح النقابة وقد صدر القانون بالفعل وحرك صدوره أجواء غريبة فى بعض النقابات المنحوسة ، المحرومة من مثل هذه الدمغات ، وراحت كل نقابة منها تسعى لأن تحصل على نقيب يكون (عضمة جامدة) فى الدولة ، ليعدل قانونها فى هذا الاتجاه .

وانتقلت العدوى إلى اتحاد العمال نفسه فأعد مشروعاً لتحصيل دمغات على كافة التعاملات الحكومية والمحلية لصالح الاتحاد والنقابات العامة (فقط) لكن المشروع لم ير النور أساسا لتدهور قيمة الاتحاد فى البلد وليس نتيجة للوعى بأهمية أن تكون النقابات العمالية منتجا لقيم العدل والتكافؤ ، التى تتعارض معها مثل هذه الإجراءات ، حيث تميز مواطناً عن آخر بلا مقتضى حقيقى ، وبأهمية أن تقدم النقابات العمالية دروساً فى كيفية انتزاع الحقوق فى إطارها السليم . كالضغط لزيادة الأجور والمزايا وتحسين الخدمات التى تقدمها جهات العمل فى المواقع

والضغط لتحسين الأداء الدولي ذاته في مجالات الخدمات الاجتماعية وإعلاء قيمة العمل ، لا لم يتوقف المشروع لهذه الأسباب وإنما لأنه لم يجد " العضمة الجامدة" التي ترعاه .

وحتى لو تم إقرار هذا المشروع ، لشتان اتحاد العمال إلى حد ما ، فإن برسم المرء أن يقول إنه من سابع المستحيلات أن تسمح الدولة في مصر بقيام اتحاد لعمال الفلاحة والزراعة ، وتخوله أيضا ذات الحق(فرض تعريفة مثلا على كل كيلو خضار أو فاكهة أو عبوة حبوب أو ماشابه) . مع الإشارة إلى أن الدولة حين تتسامح حيال عملية كهذه فإنها تعلم أن عائدها الأساسي يعود إلى البيروقراطية النقابية- باستثناءات - لا إلى جموع أعضاء النقابة ، لكن - وحتى والحال كذلك - فلا أتصور أن يتم تنظيم كل فئات الشعب المصرية العاملة، وأن يسمح لها بحق كذلك (حتى يكون شرعيا مادام للجميع وبنفس الأسس).

وكانت المصادفة الثانية هي إشارة اليسار في عددها الأخير - عدد أول ابريل - إلى تلك القضية مرة أخرى ، في معرض موضوع عن نقابة المهندسين ، حيث أشير إلى أن الإعانة التي تقدمها الدولة للنقابة تبلغ ٩ آلاف جنيه وأن الدمغات الهندسية التي تحصلها النقابة على منتجات الحديد والأسمنت ، وصل عائدها إلى ٧٨ مليون جنيه ، بينما وصل عائد الدمغات على الأعمال التي تقوم بها النقابة بنفسها ، وهذه لا أطمئن عليها إلى حوالي ١٣ مليون جنيه . وقلنا أن الخلل الرئيسي في النقابات المهنية كامن في أن الدولة تصورت أن لها الحق إلى الأبد في مصادرة استقلالية النقابات مادامت تركت لها فرصة ممارسة عمل من أعمال السيادة ، وهو تحصيل ضريبة لأعضائها ، ولم يكن بخطر في بال الحكومة أن يأتي تيار سياسي ويسيطر على النقابة ، في ظل هدف ثابت هو السعي إلى السلطة ، وليس مجرد السيطرة على نقابة ، أي بصرف النظر عن التنازل الذي قدمته الدولة للموقع النقابي ، فهو معارض معارض.

ثم إلى الحكم

والآن جاء حكم المحكمة الدستورية وأصبحت الدمغات التي تحصلها نقابات كالزراعيين والمهندسين والتجاريين ونوادي ضباط الشرطة (مثلا طابع شرطة بجنيه على طلبات زيارة المعتقلين الذين بمأمون الأمرين من ضباط الشرطة (!!).

وربما أيضا شمل الأمر نقابة الصحفيين (دمغة الإعلانات) ونقابة الأطباء ، وغيرها فلست مؤهلا قانونيا لبيان أي من تلك الدمغات يقع في موقع الدمغة التي حكمت المحكمة الدستورية ببطلانها . بيد أن الشئ الرئيسي في كل حال هو أن هذا المورد هو أهم موارد النقابات المهنية ، على الإطلاق وقد بينت قيمته في نقابة المهندسين ، وهاكم مثلا آخر في نقابة العلميين : بلغت اشتراكات النقابة ٥٦٠ ألف جنيه عام ١٩٩٤ وهي اشتراكات كانت ضوعفت بقرار من الجمعية العمومية عام ١٩٩١ . وبلغت قيمة تحصيلات الدمغات القانونية (وهي الدمغات المفروضة بمقتضى قانون النقابة على منتجات كيماوية) الصودا والسماد ٨٠٠ ألف جنيه . أي أن إجمالي متحصلات النقابة ١٫٣٦ مليون جنيه ، بينما المعاشات ١٫٢ مليون جنيه في عام ١٩٩٤ ، وكانت ٤٠٠ ألف جنيه فقط عام ١٩٨٨ ، وبينما مبلغ الدعم الذي تقدمه الدولة لنقابة عدد أعضائها ٤٢ ألفا هو ٧٠ ألف جنيه !! .

هذا مع العلم بأن قيمة المعاش ٥٠ جنيها شهرياً فقط ، وهي قيمة " أقل بكثير من قيمة معاشات نقابات أخرى كثيرة وهو مايجعل الأعضاء يلحون على زيادة قيمة المعاش " حسب تعبير النقابة ذاتها في أحد أوراقها .

المهم أن متأخرات دمغة قرش على كل برميل بترول وحدها والتي رفضت الشركات تنفيذها ، بلغت بنهاية عام ١٩٩٤ نحو ٢٧ مليون جنيه وكانت المتأخرات ١٣٫٢ مليون جنيه حتى ١٩٨٨ ، وهو العام الذي أقامت فيه النقابة الدعوى رقم ١٢٦١٤ لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ٩/٢٩ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (الدائرة ١٥ مدني) وهي الدعوى التي أقيمت ضد هيئة البترول وشركاتها ، وقد طعنت الأخيرة بعدم الدستورية ، وارتأت المحكمة جدية في الدفع فأحالت القضية إلى المحكمة الدستورية وأصدرت الأخيرة حكمها بعدم دستورية الفقرة (د) من البند (٤) من المادة ٧٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن العلمية المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٣ . وهي الفقرة التي تقضي بأن تشمل ايرادات النقابة مبلغ قرش عن كل برميل بترول خام وأي من المنتجات البترولية المصنعة وعلى أساس أن يكون القرش ضمن عناصر التكلفة ، أي يتحمله المستهلك ، وأن تدفعه الدولة لو بيعت المنتجات بأقل من سعر التكلفة.

وقالت المحكمة

ورأت المحكمة الدستورية أن الدمغة المفروضة هي ضريبة لا يجوز لها الا أن تنفقها طبقا للدستور بما يحقق المصالح العامة . وقالت أيضا إنه يجوز للدولة أن تحول بعض مواردها إلى جهات تراها بعينها للنهوض بمسئولياتها وتطوير نشاطها ، بشرطين : أن تكون الأغراض التي تقوم عليها هذه الجهة وفقا لقانون انشائها وثيقة الاتصال بمصالح المواطنين في مجموعهم ، أولها آثارها على قطاع عريض من بينهم ، مما يجعل دورها في الشئون التي تعنيهم حيويا . وثانيا أن يكون دعم هذه الجهة ماليا ، مطلوبا لتحقيق أهدافها على أن يتم ذلك ، لا عن طريق الضريبة التي تفرضها السلطة التشريعية ابتداء لصالحها لتعودليها مباشرة غلتها ، بل من خلال رصد ما يكفيها بقانون الموازنة العامة وفقا للقواعد التي نص عليها الدستور وفي إطار الأسس الموضوعية التي يتحدد مقدار هذا الدعم على ضوئها ؟؟.

هذا هو الأساس أن تقدم الدولة من الخزانة العامة الدعم المناسب للنقابة لتقوم بدور هام أو بمعنى أدق - من وجهة نظر المحرر - بالدور الذي كان يفترض أن تقوم به أصلا حيال العضو مثلما حيال أي مواطن، كتوفير الرعاية الصحية مثلا .

والمهم أن المطلوب الآن ألا نغرق في الصمت . أو الحزن (وهو مخيم على البعض بالنمل والمرء بقدر السبب) المطلوب أن نتحرك في اتجاه خلق عمل نقابي حر وتطوعي وعصري ومستند على قاعدة العمل على تحسين شروط وظروف العمل والتعاقد والأجور والضمانات والمعاشات قبل أي خدمات أخرى ، وباستخدام وسائل العمل الديمقراطي الممكنة والمعروفة في العالم أجمع .

النقابة ليست سلطة .

النقابة ليست إكراها (عضوية بالعافية) النقابة الحرة عمود هام في المجتمع المدني الحر القوي .

الخدمات يمكن أن يؤدي الكثير منها جمعيات .

من العيب أن تقتل المجتمع المدني منظمات المجتمع المدني مثل النقابات التي تقوم بأدوار شمولية تحول دون تمدد المنظمات التي يعمل أعضاؤها في إطارها . النقابات الشمولية التي تعمل كدولة وكحزب وكريع نقابة وكجمعية وكأب ، ولا تترك الفرصة لمائة زهرة تنظيمية تتفتح .. وتقضي على نفسها في النهاية ، هذا هو الطريق .

صحيح أن الحكم لا ينطبق إلا على العلميين . لكن المسئولية تقع على الجميع .

التهرب الضريبى مشكلة نظام

"ضريبة مبانى" على سكان المقابر وشقة فى القاهرة ثمنها ٤٠ مليون جنيه !!





د. محمد الرزاز
التهرب الضريبى

لاخلاف على أن ظاهرة التهرب الضريبى توجد فى كل دول العالم بلا استثناء ، المتقدمة منها والمتخلفة ، إلا أن أثرها بالغ الخطورة على الدول المتخلفة نظرا لمحدودية مواردها وضعف جهاز الدولة ، فضلا عن استشراء الفساد وسيطرة الشرائح الطفيلية ، الأمر الذى يؤدى إلى انتشار هذه الظاهرة على نطاق أوسع وأقوى ، حيث لاتوجد رغبة جدية فى مكافحة هذه الجريمة .

بل إن الدولة كثيرا ماتقوم بالانحياز صراحة للمتهربين ، مثال ذلك ، ماينص عليه قانون ضريبة الأيلولة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ (فى المادة الثالثة من مواد إصداره) من أنه " يتجاوز فى جميع الأحوال عما لم يسدد من ضريبة التركات المفروضة بالمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢" ويعنى هذا النص أن أى ممول لم يدفع ضريبة التركات المستحقة عليه قبل ٢١ يوليو ١٩٨٩ يعتبر غير ملزم بسدادها أو بتعبير النص يتجاوز عما لم يسدده !! .. والحق إن هذا التنازل غير المبرر عن حقوق المجتمع لايملكه أحد ، فضلا عن كونه مجافيا لروح العدالة ، إذ يعاقب الممول الشريف على التزامه ، ويمنح المكافأة بسخاء للمتهربين ، فيقوم بالتجاوز عما لم يسددوه من ضرائب.

إن عدم الجدية فى مكافحة التهرب الضريبى من السمات المميزة للدول المتخلفة، إذ تصطدم مكافحة هذا التهرب بطبيعة المصالح المسيطرة ، وسلوك الشريحة الحاكمة ، والتى تستميت فى الدفاع عن مواقعها ، فتصدر من القوانين ماتحمى به نفسها ، وتمنع من افتضاح أمرها ، فمثلا يقرر قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (م١٩١) **إن إحالة الجرائم الضريبية (وأهمها بالطبع التهرب الضريبى) إلى النيابة العامة لاتكون إلا بقرار من وزير المالية ولاترفع الدعوى العمومية عنها إلا بطلب منه"** ويصح هنا التساؤل ، لماذا يتم تقييد سلطة النيابة العامة فى تحريكها لدعاوى هامة تتعلق بجرائم مخلة بالشرف ويؤدى انتشارها إلى إهدار أموال الدولة على نطاق واسع ؟! كما يجيز نفس القانون لوزير المالية أو من ينيبه ، الصلح مع الممول بعد رفع الدعوى العمومية وإلى أن يصدر حكم نهائى فيها وتنقضى الدعوى بإتمام هذا الصلح ، إن مثل هذه التشريعات المائعة تقنن وتبيح التهرب الضريبى ، ولايمكن، فى وجودها محاكمة كبار المتهربين ، أصحاب الثروة والسلطة معا.

وهذا الأمر لايتعلق فقط بالقوانين الضريبية ، وإنما كذلك بمجمل الأوضاع والقوانين السارية فى المجتمع ، **فقانون سرية الحسابات بالبنوك يحمى ماليا** التهرب الضريبى ، ومع وجوده لايمكن مراقبة حسابات كبار المتهربين والتحرى عن مصادر أموالهم ومشروعيتها ، فقد استحدث هذا القانون اجراءات معقدة وطويلة للاطلاع على حسابات عملاء البنوك ، **واستنادا إلى هذا القانون يتم تهريب مئات الملايين من الدولارات إلى الخارج بعيدا عن أعين الجهاز الضريبى ، كما استطاع تجار المخدرات الاستفادة من هذه الثغرة وإضفاء المشروعية على أموالهم ، واعتمدت الجماعات**

الارهابية ، فى تدبير مواردها المالية ، على هذا القانون ، فتأتى النقود من الخارج ولايمكن للدولة مراقبة هذه الحسابات.

أن سوء صياغة القوانين (سواء كان مقصودا أم غير مقصود) ، ووجود العديد من الثغرات والأحكام الغامضة فى التشريعات الضريبية يساعد على ازدياد التهرب الضريبى.

ويزيد من فرص هذا التهرب تخلف الأجهزة القائمة على الحصر وتحصيل الضريبة ، إذ أن انخفاض كفاءة التحصيل يقابله زيادة فى معدل التهرب . وعندما تفشل الإدارة الضريبية فى كشف حيل مافيا التهرب ويتمادى أصحاب الملايين فى استنباط الطرق للإفلات من الضريبة ، فإن العبء الضريبى يقع على الممول الشريف ، **ومع مرور الوقت تفرض الحكومة ضرائب جديدة ، فتزيد أعباء من يدفع الضريبة من قبل ، بينما يرتع الأفاقون بأموالهم ولايطولهم سيف الضريبة.**

د. عاطف عبيد

الفساد واحتكار السلع



وما يؤكد الحاجة إلى إعادة النظر فى الأسس التى يقوم عليها نظامنا الضريبى ، مانراه جميعا من مظاهر البذخ الشديد والسفه غير المحدودة ، التى أصبحت تدل على شريحة بذاتها تملك ثروات بلا حدود ، وتعمل على استشراء حمى الاستهلاك فى المجتمع ، ولاتسهم بأدنى قدر فى التنمية ، وبينما ينام مئات الألوف من المواطنين فى المقابر ((بل ويدفعون ضريبة مبانى على سكنهم فيها) وعلى الأرصفة وفى الخيام ، تذكر مجلة الأهرام الاقتصادى (بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣) أنه توجد عمارة فى القاهرة تقع بين النيل وشارع الجيزة أمام حديقة الحيوان **يصل سعر الشقة فيها ٥٤٫٥٠٠٫٠٠٠ أربعة وخمسين مليون جنيه ونصف المليون جنيه** ، فكيف أفلتت هذه الثروات من القانون الضريبى؟! . أن عشرات الألوف من أصحاب الملايين والمليارات التى ظهرت فجأة ، يقف المواطن العادى أمامهم مكتوف اليدين حائرا ، ويتساءل : **من يحمى هذه الفئة التى راحت ثرواتها تتحدى الناس ؟** وكيف تكسب أى حكومة ثقة الشعب وهى تحمى حفنة من المقامرين والأفاقين الذين تتراكم لديهم الملايين بلا جهد ولاعرق ولا إنتاج . لاريب أن رؤوس الفساد قد أصبحت كبيرة ، وأنها قد أينعت وحان قطافها .

أن هذه الثراوت الفاحشة ، والتى تتحدى قدرة جهازنا الضريبى على الاقتراب منها ، تزداد بانتشار الأنشطة الطفيلية فى المجتمع حتى النخاع . وهى أنشطة تتميز بسعيها إلى الربح السريع بكل الطرق ، مشروعة وغير مشروعة ، وقد نجح أصحابها فى جمع أموال طائلة خلال مدة وجيزة ، عن طريق فرض العمولات وعمليات التهريب واحتكار منافذ التوزيع ، واستغلال النفوذ لدى المسئولين بالدولة ، وفرض الاتاوات والمضاربات العقارية ، والاشتغال بالوساطة والسمسرة وتهريب الآثار المصرية والنصب على البنوك واستيراد الأغذية الفاسدة . **لقد أصبحت العناصر الطفيلية جزءا من نسيج النظام الحاكم ، لذا فمن الطبيعى ألا يستطيع الجهاز الضريبى القائم الاقتراب من مصالحها** . وعليه يتعين القول أن التهرب الضريبى أكبر من أن يكون مشكلة إدارة ضريبية ، وإنما يرتبط وجوده بطبيعة المصالح المسيطرة فعلى الرغم من وجود الضرائب التصاعدية على الدخل، إلا أنها تصبح فى معظمها مجرد حبر على ورق حيث يتعلق الأمر بكبار الثروة والنفوذ ، فهؤلاء بحكم سيطرتهم على النظام الحاكم وشغل مناصبه من القمة إلى القاع لايجدون مشقة فى التهرب.

ومن المفارقات الغريبة ، والتى يلاحظها كثير من الدارسين ، أنه فى مقابل طوفان من الإعفاءات الضريبية للدخول شديدة الثراء ، يزداد حجم تهربها من الضريبة سنة بعد أخرى . **وهذا التهرب يضطر الدولة إلى مزيد من فرض الضرائب غير المباشرة (كضرائب الدمغة والمبيعات ...) ، وهى ضرائب تصيب كل الدخول بلا تمييز ، وبالتالى تتجه إلى أصحاب الدخول المنخفضة ، وهم الأغلبية ، على نحو لايتناسب مع مقدرتهم التكليفية** . ومن المعلوم أن إمكانية التهرب تزيد مع ارتفاع المركز المالى للممول ، ويتحدث **جاستون جيتز** عن قانون مؤداه " أن الفئات الاجتماعية التى بيدها القوة السياسية تميل إلى التهرب الضريبى " وهذه الفئات فى الدول المتخلفة ، تمتلك القوتين معا . السياسية والمالية ، وبالتالى يمكنها الإفلات من الضريبة ، خاصة وأن السلطات الضريبية لاتملك الموارد الكفيلة بتعقب كبار المتهربين ، وعلى العكس من ذلك الضرائب المفروضة على دخول العاملين بالحكومة أو القطاع العام يتم خصمها من المنبع ، أى قبل الحصول على المرتب ، وبالتالى فمن الصعب جدا التهرب منها .

ويرتبط التهرب الضريبى بانتشار مايعرف بالاقتصاد الخفى (أو الموازى أو السرى) فى المجتمع . وهذا الاقتصاد لايقترن بالضرورة بكل ماهو فاسد أو غير مشروع ، وإنما يشمل كذلك المشروعات التى تزاول نشاطها بدون الحصول على تصريح ، فهى مشروعات غير مسجلة ، لايمكن لسياسات الدولة الاقتصادية توجيهها أو التأثير فيها . **ويقدر البعض حجم الاقتصاد الخفى فى مصر بأنه لايقل عن نصف الناتج القومى** . ومن المعروف أنه كلما زاد الاقتصاد الخفى كبر حجم التهرب الضريبى والعكس صحيح . وخطورة هذه الظاهرة لاتتمثل فى نقص الايرادات الضريبية فحسب ، وإنما أيضا إهدار مبدأ تخصيص الموارد الاقتصادية ، **حيث تتحول المشروعات والأنشطة من القطاع الخاضع للضريبة إلى القطاع المتهرب منها**. وتتعدد مكونات هذا الاقتصاد فى مصر ومنها ، **سرقات ورشاوى الموظفين والعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال وأرباح تجارة المخدرات ، وأنشطة**

الدعارة ، وتجارة الآثار وتهريبها ، وأرباح المضاربات العقارية والعمولات والسمسرة .. الخ ويعود ازدهار الاقتصاد الخفي في مصر إلى النظام الضريبي غير العادل وسوء توزيع الدخل القومي، وتعدد الأجهزة الرقابية المصحوب بفساد إداري شامل وتسيب الإدارة وغياب الديمقراطية.

أن اتساع نطاق التهرب الضريبي في مصر يقف وراءه فساد كبير تزكم رائحته الأنوف . ونستطيع ضرب العديد من الأمثلة على هذا التحالف غير المقدس بين الفساد الاداري والتهرب فمثلا نظام " الدروباك" الذي تطبقه الجمارك ، يسمح باستيراد بعض الخامات ومستلزمات الأنتاج ، لتصنيعها في مصر واعادة تصديرها ، ولأن هذا النظام نشأ لتشجيع الصناعات التصديرية فإنه يتم اعفاء خامات ومستلزمات انتاجها من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات ، وقد قامت مافيا التهرب الضريبي بمساعدة كبار المسئولين بالتلاعب في اجراءات هذا النظام وتحقيق أرباح طائلة ، وذلك عن طريق استيراد بعض السلع تحت نظام " الدروباك" وبالتالي التمتع بالاعفاءات المذكورة ، وبدلا من اعادة تصدير هذه السلع في صورة مصنوعات ، كما يهدف هذا النظام ، تم بيع تلك السلع في السوق المصرية مما تسبب في ضياع ملايين الجنيهات من الأموال العامة في صورة رسوم وضرائب ثم التهرب من سدادها . وقد ركزت عصابات التهريب في هذا المجال على السلع المحظور استيرادها كالأقمشة الأجنبية ، وبدلا من اعادة تصديرها في صورة ملابس جاهزة ، تم بيع هذه الأقمشة في الداخل عن طريق تواطؤ بعض مسئولي الجمارك ، وحققت هذه العصابات أرباحا طائلة على حساب الخزانة العامة ، فمن يحاكم هؤلاء المفسدين ؟!.

والمتتبع لأحوال السوق في مصر يجد كميات كبيرة جدا ومتنوعة من السلع المستوردة (وخاصة الأجهزة الكهربائية كالتليفزيونات والفيديوهات ..) التي دخلت الحدود المصرية عن طريق التهريب ، ولم يسدد أصحابها للدولة أي رسوم أو ضرائب . ولاشك أن إغراق السوق بمثل هذه السلع فيه تدمير للصناعات المصرية المماثلة ، فضلا عن أنها غالبا ماتكون غير مطابقة للمواصفات فتعرض مستخدميها للخطر (كالسخانات) ، وللحد من هذه الظاهرة يجب تشديد الرقابة على المنافذ الجمركية ، مع التطبيق الحازم لقرار حظر تداول السلع مجهولة المصدر ، ذلك القرار الذي عارضت بشدة مافيا التهريب

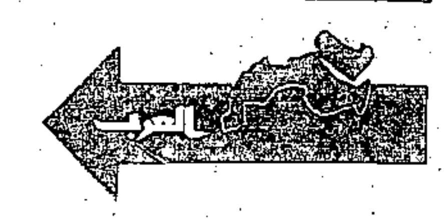
إن مملكة الفساد في مصر تكبر يوما بعد الآخر ، ولايمكننا أن نفصل بين الفساد والتهرب الضريبي ، فانفاق الحاكمين لجزء كبير من أموال الدولة على أغراضهم الشخصية وشهواتهم والسفه والتبذير في انفاق المال العام على مظاهر الحكم بغير مراعاة لصالح السواد الأعظم من الشعب، وهم ذوو الدخل المنخفض والمحدود (متوسط دخل الفرد في مصر ٦٠٠ دولار سنويا وهو أقل متوسط للدخل بين الدول العربية باستثناء السودان والصومال وموريتانيا) وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ، ورفع الدعم عن كافة السلع والخدمات الضرورية ، كل هذا يزيد من إحساس المواطن العادي بالظلم ، فيحاول التهرب من الضرائب ، خاصة وأن النخبة بقيمها الزائفة قد سممت المناخ الاجتماعي وأفسدت قيمة العمل والإنتاج لصالح مبدأ " الربح السريع وبأى وسيلة" فتتعدد أمثلة الفساد . **وتخبرنا الصحف الأمريكية عن عضوة مجلس الشعب التي حصلت من شركة لوكهيد الأمريكية على مليون جنيه رشوة مقابل حصول الشركة على عقد توريد طائرات في مصر وتطالعنا الصحف البريطانية منذ أيام بخبر القبض على عصابة دولية (تتكون من مصريين وأجانب) تعمل منذ أكثر من ٩ سنوات في تهريب وبيع آثارنا المصرية ، وأنها حصلت على أرباح تقدر بمئات الملايين من الدولارات من هذه التجارة..**

إذن لايمكن بأي حال ، التفكير في مكافحة التهرب الضريبي دون اعلان مسبق للحرب على الفساد . فالأسمنت مثلا سلعة استراتيجية هامة ، وقد احتكر تجارتها عدد صغير من التجار على مستوى الجمهورية (حدد د. عاطف عبيد عددهم ب ٣٩ تاجرا) . ومن وقت إلى آخر كانوا يقومون بتخزين الأسمنت فيرتفع ثمنه ، ويكسبون عشرات الملايين . هذا الاحتكار مقصود ومخطط له . فشركات الأسمنت (في قطاع الأعمال العام) تشترط لمن يريد دخول الأسمنت كوكيل أن يدفع تأمينا لايقل عن مليون جنيه ، فتنحصر المنافسة بين الكبار ، ويقوم هؤلاء برد الجميل إلى مسئولي شركات الأسمنت (اكراميات ، رشاوى ، إتاوات .. الخ) فهل تمكن الجهاز الضريبي من محاسبة أباطرة الأسمنت عن الملايين التي ربحوها ؟!

وينبغي القول أن **مصلحة الضرائب تتعامل مع حوالي ٤٠ مليون ممول ،** ومن الواجب استبعاد صغار الممولين وحفظ ملفاتهم من أجل التفرغ لمحاسبة كبار الممولين حتى يمكن الكشف عن دخولهم التي أفلتت من الخضوع للضريبة ، وحتى تتمكن المصلحة من تحصيل ملايين الجنيهات من المتأخرات الضريبية والتي تقل قوتها الشرائية بمرور الوقت مما يمثل إهدارا للمال العام.

ووفقا لبيانات وزارة المالية ، قام **العاملون بمصلحة الضرائب بفحص ٣ مليون ملف عام ١٩٩٣ مقابل مليون ملف عام ١٩٨٦ ، أي زيادة بنسبة ٣٠٠٪ ، كما تم إجراء ٩٧٠ ألف لجنة مقابل ٢٩٦ ألف لجنة عام ١٩٨٦ ، كما أنجزت لجان الطعن ١٣٦ ألف ملف خلال عام ١٩٩٣ مقابل ٤٥ ألف ملف عام ١٩٨٦.** وهذا يدل على حجم العمل الذي أنجزه هؤلاء العاملون في ضوء الامكانيات المتاحة لهم وطبقا للحدود المسموح بها . والواقع أن مأموري الضرائب يتم ارهاقهم بمعدلات لأداء العمل فوق كل طاقة ، ويعمل الواحد منهم في مكتبه بالمصلحة وفي المنزل ليمكنه تقديم كشف في نهاية كل شهر بعدد الملفات التي أنجزها ، وإذا قلت عن العدد المحدد له حرم من اثابته التي تعادل مرتبه الهزيل مرتين . وفوق ذلك تتلاشى يوما بعد الآخر الخدمات الصحية التي كان يقدمها لهم صندوق الرعاية الاجتماعية بالمصلحة . وينبغي معارضة مايتم من تحجيم واضعاف للدور الذي يقوم به مأمور الضرائب ، فمن اللازم توفير مقومات الحياة الكريمة له ولأسرته حتى لايسهل اغراؤه فتضيع حقوق الدولة ، أو يتجه للبحث عن عمل إضافي فلا يتفرغ لعمله ، كما يجب إضفاء بعض الحصانة على العمل الفني للمأمور تمكنه من ملاحقة كبار المتهربين دون خشية أي تنكيل به من جانب مليونيرات هذا العصر أصحاب الثروة والسلطة والنفوذ..

نخلص مما سبق ، أن زيادة التهرب الضريبي في مصر لاتعتبر من مشكلات الإدارة الضريبية فحسب ، وإنما هي في الأساس ، مشكلة نظام اجتماعي واقتصادي . وإذا قلنا أن النظام الضريبي يحتاج إلى تطوير شامل حتى يكون عادلا ، فإن هذا التطوير يتطلب تغييرات تقع فيما وراء النظام الضريبي نفسه ، وذلك بتعديل أسس النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد ، لأن أي إصلاحات جزئية ، في هذا الصدد ، ستكون محدودة الفائدة.



مظاهرات الخبز فى اليمن

- تحالف المشايخ والعسكر والأصوليين.. يواجه عاصفة

- السعودية والخليجيون يؤيدون التحالف الثلاثى



اندلعت المظاهرات فى اليمن بعد أن استجابت الحكومة لمطالب البنك والصندوق وألغت دعم رغيف الخبز (القمح والدقيق) ورفعت أسعار البنزين بنسبة ١٠٠٪ ، بكل ما تنطوى عليه هذه الزيادة فى أسعار الطاقة على أسعار باقى السلع التى تنقل فى الأسواق عبر وسائل النقل.

والأسعار فى اليمن كانت من الأصل ملتهبة ، فبعض السلع ارتفعت أسعارها بعد الحرب ما بين ١٠٠٪ إلى ٣٠٠ ٪ بينما واصل الريال تدهوره فى مواجهة الدولار حتى بلغت قيمة الدولار ١٤٧ ريالا منذ أسابيع ، بينما لم تتجاوز ٥٦ ريالا قبل الحرب ، وارتفع عجز الموازنة الى ٦٠ مليار ريال يمنى ، وبلغ الوضع الاقتصادى درجه من التردى حتى أشارت تقارير محايدة الى أن بعض سكان المحافظات الجنوبية بدأوا يبحثون عن غذاء لهم فى صناديق القمامة .

رغم ذلك لم ترحم مؤسسات التمويل الدولى اليمن بل طالبت ، كشرط لتقديم القروض ، تصفيه ثلثى القطاع المدنى وتخفيض قيمة الريال وإلغاء الدعم .


على عبد الله صالح

مظاهر التوتر

ولم تكن باقى عناصر روشتة الخصخصة فى حاجة لوسيط دولى لأن الحكومة اليمنية ، ألغت بعد الحرب ، قوانين الإسكان والأرض فى المحافظات الجنوبية ، ومهدت التربة لعودة نفوذ السلاطين وإحياء القوى الاجتماعية القديمة كقاعدة اجتماعيه بديلة للحزب الإشتراكى وأنصاره .

ومظاهرات الخبز ليست المظهر الوحيد لتوتر الأوضاع فى اليمن ، على الأخص فى محافظات الجنوب ، التى دمرت فيها الحرب شبكة المياه والكهرباء ولم تقطف من " ثمار السلام " سوى إصلاح جزئى لبعض الأعطاب ، وإعلان عدن عاصمة شتوية للجمهورية وتشجير الميادين التى تحيط بقصر الرئيس .

فقبل ذلك جرت فى عدن وأبين معارك عنيفة بعد اعتداء الميلشيات التكفيرية على أضرحة الأولياء ، ودور السينما والنساء غير المحجبات فى الشوارع والأسواق ، وطارد الأهالى فلول الميلشيات واشتبكوا معهم فى معارك بالسلاح .

معارك الحجاب

بعدها خرجت فى عدن مظاهرات ، أثناء زيارة للرئيس **على عبدالله صالح** ، عندما جرت محاولة لفرض مناهج جديدة للتعليم - وضعها حزب الإصلاح - فضلا عن إجبار الطالبات والمدرسات فى عدن على ارتداء الحجاب ، واستجابت السلطات بسرعة وعاد نظام التعليم إلى سابق عهده قبل انتزاع حزب الإصلاح لوزارة التعليم فى عملية توزيع الحصص بينه وبين المؤتمر فى أعقاب هزيمة الاشتراكى وخروجه من ائتلاف الحكم .

خلاف على الأوسمه !

وحتى العلاقة بين **المؤتمر والإصلاح** لم تخل من توترات سواء أثناء توزيع النياشين والأوسمة على "أبطال " الحرب المجنونة ، حتى اعتذر بعض القادة العسكريين من الإصلاح على قبول أوسمة من درجات أدنى بعد أن بلوروا للحرب خطها الدعائى التكفيرى ضد " كفار عدن " تحت شعار " الجهاد " ، وجمعوا لنجدات المدافع " **طلائع الفتح** " من المساجد ، دفاعا عن دولة الوحدة ، رغم إنهم كانوا أشد أعداء الوحدة حتى قبل أيام من ساعة الصفر ولعبوا دور الجلاد **لكوادر الحزب الإشتراكى** الذين أغتيل منهم ١٥٦ قبل اندلاع الحرب ، التى بدأت بتدمير اللواء الجنوبى الثالث المدرع فى ٢٧ إبريل عام ٩٤.

ولم يعد الإعلام يبحث الآن نبأ احتجاب " **على سالم البيض** " ، نائب الرئيس ، فى

محافظة عدن بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في صنعاء ، بل احتجاب الشيخ " **عبدالله بن حسين الأحمر** " رئيس مجلس النواب وشيخ مشايخ قبائل حاشد ، في جولة أوربية تستغرق شهورا يختتمها بزيارة للسعودية يستعيد فيها حصة مشايخ القبائل من صندوق الزكاة ، حتى اضطروا جميعا لاستقباله على سلم الطائرة ، رغم تبرم الرئيس

تربص

ولا يعني ذلك أن التحالف بين المؤتمر والإصلاح يسعى لوراثة دور الاشتراكي وحصته في الحكم ، والاستئثار لنفسه بنصيب الأسد ، وتحميل المؤتمر أعباء الأزمة الراهنة منفردا ، وقطف ثمرة السلطه كاملة عندما تصبح الظروف مواتية .

وقد سمعت من قيادات في حزب المؤتمر زارت القاهرة مؤخرا تعبير " قتلت يوم قتل الثور الأبيض "!! في وصف حال المؤتمر بعد هزيمة الإشتراكي ، الذي كان يلعب دور " **رمانة الميزا ن** " بين المؤتمر والإصلاح.

رمانة الميزان

ووفقا لروايات مصادر عليمة فإن بعض حكماء اليمن نصحوا الرئيس بإتاحة فرصة أوسع لنشاط الاشتراكي ، لموازنة اثر الإصلاح ولكن رغبة الرئيس في "اشتراكي " هزيل ، مكسور الجناح ، منقسم على نفسه كتلا وأجنحة وتيارات لم تتح لعناصر هذه المعادلة أن تختمر ، غير ما ظفر به الإشتراكي لنفسه.

وعلى العموم فإن قيادة الإشتراكي في الداخل والتي أدانت محاولات الحاق " موج " (جبهة المعارضه في الخارج) بالمشاريع الرجعية لدول الخليج ، لازالت طرفا في معادلة اليمن ، على الأخص في المحافظات الجنوبية التي يتم فيها الارتداد عن كل المكاسب الاجتماعيه للشعب في السكن والتعليم والصحة والأرض والخبز ،

ورغم عنفوان حملات الدعاية ضد الاشتراكي إلا أن تحالف **المؤتمر** والإصلاح لم يقدم بديلا عن عيوب الاشتراكي فيما يتعلق بالتعددية والديمقراطية ، ولم يحافظ على ما حققه **الاشتراكي** من مكاسب اجتماعية حتى تحولت نار " **الاشتراكي** " في عيون قطاع كبير من أهالي الجنوب أرحم من جنات أطراف الائتلاف الجديد .

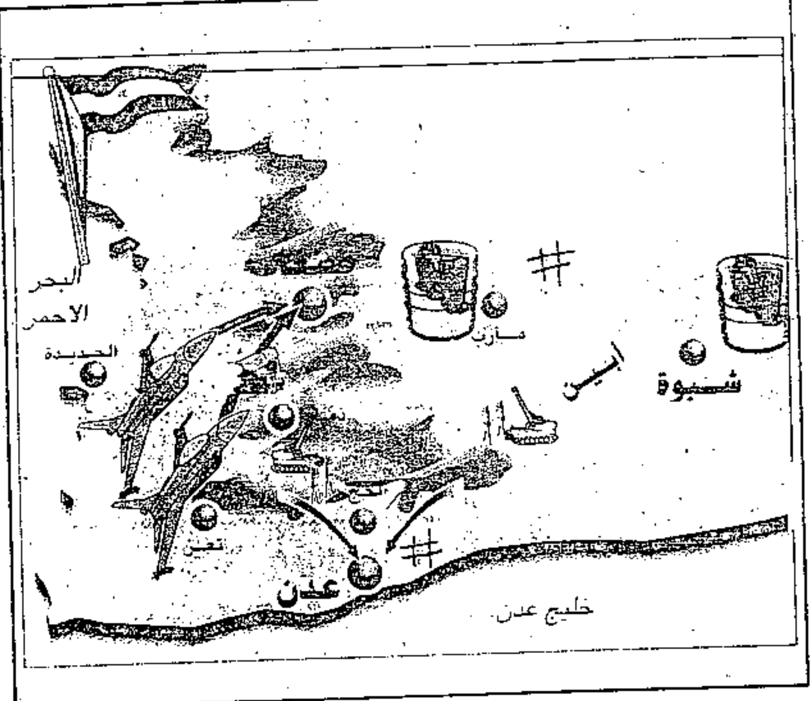
اضطهاد مناطقي

وربما يضاعف من هذه المرارة انخفاض حصة الجنوب في كل شيء ، من المناصب السيادية في الوزارة (نائب الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الدفاع) الى انخفاض الحقائب الوزارية من ١٠ وزراء جنوبيين إلى ست فقط .. إلى تخفيض وكلاء الوزارة في عدن الى درجة مدير عموم .. إلى تجميد رواتب آلاف من الكوادر العسكرية والدينية .. إلى تعرض بعض المحافظات لأكبر عملية نهب تشهدها في تاريخها شملت الأثاث والملابس والسيارات والمساكن.

ولا تتصل أزمة الحكم في اليمن بهذه الخطوط وحدها ، فالدعاية التي استمرت للفترة بعد الحرب حول تحميل الانفصاليين وزر كل سلبيات الوضع في اليمن ، لم تعد تنطوي على أي جاذبيه ، بعد هزيمة " الانفصاليين " في الحرب ، وإدانة قيادة الاشتراكي لقرار الحرب والانفصال وخروج الحزب من ائتلاف الحكم ، ولم يعد بوسع المؤتمر أن يبسط هيمنته عبر عملية نقد الماضي وأن يداوي جراح " اليوم " بأخطاء الأمس !

تنازلات

وأكثر من ذلك فإن الهجوم الناجح الذي شنه المؤتمر على قيادات **الاشتراكي** التي ارتبطت بمشاريع الخليج قد تبدد أثره بعد تجديد اتفاق الطائف الذي أبرم عام ٣٤ بين الإمام يحيى والملك عبدالعزيز والتي استمرت فيه السعودية في السيطرة على الأراضي اليمنية في **جيزان ونجران**



مناطق حقول النفط

مصافي التكرير

على سالم البيض



وعسير ، ثم استولت بعد ذلك على جزيرة سبدى وتهامة فضلا عن مناطق الوديعة والشرور ، وهى وإن كانت مناطق جنوبية ، إلا أنها دخلت مفاوضات ترسيم الحدود بعد إعلان دولة الوحدة .

وقد جددت الحكومة اليمنية اتفاق الطائف الذى يعتبره معظم اليمنيين نوعا من الغصب والعدوان السعودى للأراضى اليمنية حتى إن اليمنيين اغتالوا كل المسئولين الذين جددوا هذا الاتفاق عامى ٥٤ و١٩٧٤ .

رغم هذا كان يخفف من آثار هذا الاتفاق المعاملة التمييزية - المتبادلة - التى كان يتمتع بها المواطن اليمنى فى السعودية ، من حيث حرية التنقل والتملك والإعفاء من شرط الكفيل وإمكانية الحصول على الجنسية السعودية .

وبعد حرب الخليج ، وتأييد الرئيس اليمنى للرئيس العراقى فى عملية غزو الكويت فى أغسطس ٩٠ ثم انهيار هذه المعاملة التمييزية وطرد مئات الألاف من اليمنيين خارج الأراضى السعودية وحرمانهم من حق التملك ، ورغم تجديد اتفاق الطائف ، لا يتوقع المراقبون ، أن يستعيد اليمنيون نفس المزايا السابقة ، بسبب الخط الانكماشى فى توجهات السياسة الاقتصادية للسعودية .

كسر العزلة

وإذا كان **الشيخ الأحمر** صاحب الصلات الوثيقة بالسعودية ، قد ضغط من أجل تجديد اتفاق الطائف ، إلا أن الرئيس **على عبدالله صالح** لم يكن أقل عزما عن إصلاح علاقته بالسعودية لأكثر من سبب فبينما يواجه نظامه أزمة فى الداخل لايمكن أن يعيش فى عزلة عن وسطه الإقليمى ، والسعودية هى المفتاح للخليج ، **والسعودية** هى الممول لجبهة (موج) ، وصاحبة نفوذ لدى قبائل عديدة فى الشمال ، كما أن أسواق السعودية بما توفره من فرص عمل ، ولو أقل ، قد تلعب دورا فى تخفيف حدة الأزمة فى اليمن .

باختصار فإن رهان الرئيس على السعودية لم يكن مصدره القوى الضاغطة الأخرى (موج والإصلاح) فقط ، بل الشعور العام بالضعف ومحاولة كسر حواجز العزلة وتطبيع الأوضاع مع منطقة ساورتها المخاوف من أن يكون على عبدالله صالح مجرد صدام حسين صغير .

غير أن **للسعودية فى اليمن** أهدافا أخرى إذا استجابت لها اليمن أصبحت مؤهلة لعضوية مجلس التعاون الخليجى ، فاليمن لا يمكن أن تكون نشازا فى وسط **الخليج** ، وليس من المسموح أن تكون قوة إقليمية منافسة للنفوذ السعودى أو تقدم نموذجا مختلفا عن النموذج السعودى والخليجى العام

اتحاد مشايخ

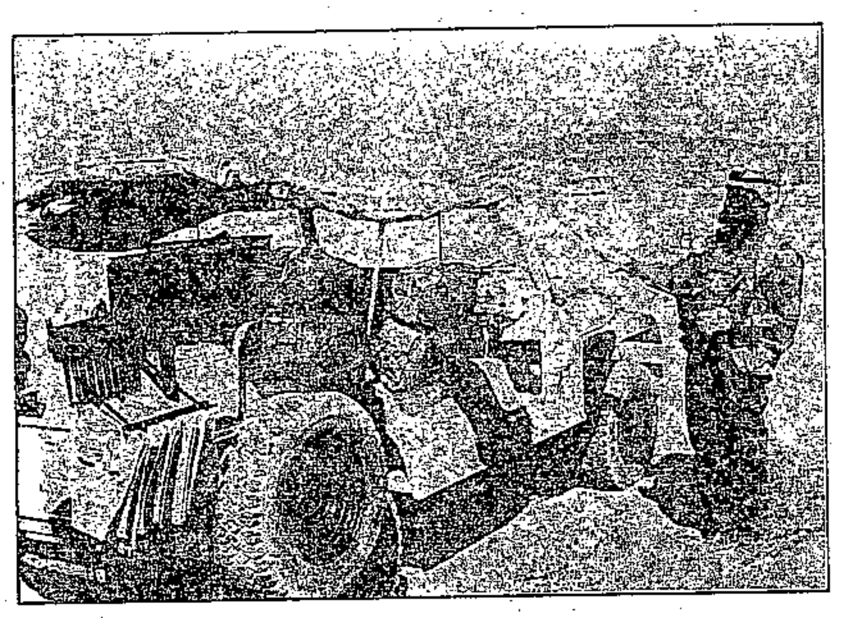
وتؤكد مصادر عديدة أن هناك مخططا سعوديا لتحويل مجلس النواب إلى ما يشبه مجلس شورى يعتمد على القوى المحافظة من مشايخ القبائل والسلاطين وتهميش

تدريب على استخدام مدافع الهاون



تجربة التعددية الحزبية ، وتغذية نزعات التقسيم المناطقي للوصول إلى نوع من الاتحاد المشايخي ، بين زعماء القبائل وأبناء وأحفاد سلاطين الجنوب البائدين .

وتضيف المصادر أن بريطانيا تدعم هذا التوجه السعودي ، خلافا للخط الأمريكي الذي بات واضحا في الحرب من خلال إجهاض كل مشاريع تدويل أو تعريب الأزمة وتطور في اللحظات الحرجة للحرب الى حصار الشواطيء وتفتيش السفن المتجهة لعدن أو المكلا لمنع وصول الأسلحة والذخائر لقوات الحزب الاشتراكي التي لم تنسحب من مواقع استراتيجية هامة (كقاعدة العند) إلا بعد النفاذ الكامل للذخيرة .



تدريب على وسائل تطهير المعدات من الحرب الكيماوية

الرهان الخاسر

وتشير مصادر في الحزب الاشتراكي الى أن أحد أخطاء " علي سالم البيض " ، الأمين العام السابق للحزب ، إنه لم يلتقط حقيقة التوجه الأمريكي ، أثناء الأزمة وراهن على تعهدات أمريكية بوقف الحرب وعدم اقتحام عدن .

ووفقا لهذه المصادر فإن تصفية الحزب الإشتراكي أخير " مخلفات " المعسكر الاشتراكي في منطقة حساسة كالخليج فإن أحد أهداف السياسة الأمريكية ، التي جرى التنسيق بشأنها مع قيادات " شمالية " ، وإن قرار تصفية الإشتراكي قد واكب قرار " إعلان الوحدة " ، ودللت على ذلك بعدة شواهد منها طريقة توزيع القوات التي سحبت القوة الضاربة الجنوبية في مواقع بعيدة ، وغير استراتيجية ، بينما حشدت القوة الضاربة الشمالية في المحافظات الجنوبية قرب عدن ، ومنها القيام بعمليات الإحلال والتجديد في الأفراد والأسلحة للألوية " الشمالية " فقط ، ومنها إصرار الرئيس علي عبد الله صالح على استبعاد القوات التابعة للرئيس السابق علي ناصر ، والتي لجأت لصنعاء عام ٨٦ ، من المصالحة بين شطري اليمن ، والتي تمت بإعلان الوحدة ، ويجدر الذكر أن قوات " علي ناصر " مع ميليشيات الإصلاح هي التي اقتحمت عدن بعد الدمار شبه الكامل للقوات " الشمالية " و" الجنوبية " التي شاركت في القتال .

أهداف أمريكية

وتؤكد مصادر الاشتراكي أن السياسة الإمريكية مثلت نوعا من الفرامل على الأهداف السعودية أثناء اندلاع الأزمة ، وإن أمريكا وجدت لنفسها مصلحة في تعدد وسائل الهيمنة على الخليج . بهدف تعميق تبعية أطرافه الثرية من خلال أطرافه المشاغبة.

وبالطبع لم يكن كل ذلك متاحا لولا المشاكل الأصلية في الوضع اليمني ، والتي جرى القفز عليها من خلال صيغة " الاندماج " ، وكأنها الصورة الوحيدة للوحدة ، مع أن الفيدرالية أو الكنفدرالية كان يمكن أن تفتح الباب في اليمن للتطور الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة ، في حين أن الاندماج لم يلغ لا مشاعر ولا وقائع التشطير وفتح الأبواب للحرب ولصعود دولة شمولية تعتمد على تحالف القبائل والعسكر والأصوليين

محاكم التفتيش

وتكفي نظرة واحدة لما جرى في اليمن بعد الحرب لاستخلاص هذه النتيجة ، فقد جرت تعديلات دستورية تم بمقتضاها إلغاء مجلس الرئاسة وانتخاب الرئيس في انتخابات تنافسية عامة ، حيث حل محلها مبدأ الاستفتاء ، ووضعت قيودا جديدة على حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف ، وانعكس إثر صعود الإصلاح على باقي التعديلات الدستورية فالمواد الخاصة بشروط الترشيح لعضوية مجلس النواب أضيف إليها " أن يكون مستقيم الخلق والسلوك مؤديا للفرائض الدينية " ، وأضيف لقانون العقوبات إعدام المرتد عن الإسلام ، وجلد الزاني ، وصلب قاطع الطريق وجلد شارب الخمر وقطع يد السارق ، وأضيف للمادة ٥٩ من الدستور (الدفاع عن الدين والوطن واجب مقدس وأضيف للمادة ٤٦ (لا جريمة إلا بناء على نص شرعي) ، كما أضيفت عبارة (في حدود القانون) الى أحكام قاطعة في الدستور ، فالتعديلات الدستورية والقانونية التالية للحرب وفقا للبيانات الصادرة عن المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات ، لم تسفر إلا عن تعزيز نفوذ تحالف القبائل والعسكر والأصوليين ، وفتح الطريق لمحاكم التفتيش .

أزمة الحكم

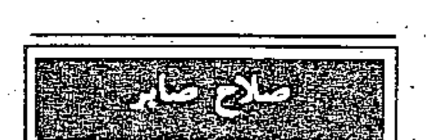
والحكم في اليمن يواجه أزمة بالتضييق على الحريات ، ولكن هذا التوجه يحدث في وضع مأزووم يعاني فيه الناس من نقص الخبز والحرية بينما يتداول الناس روايات عن الفساد تتجاوز كل حد ، والأزمة شاملة لأوضاع الاقتصاد والسياسة والعلاقات الاجتماعية وشكل الدولة والوضع في المحافظات بما يفتح الباب لاحتمالات التغيير .

فالسؤال بين القوى السياسية في اليمن لم يعد متعلقا بضرورات التغيير ، بل شكله ، وحكام اليمن لهم رأي ، والقوى الإقليمية والدولية المعنية بشئون الخليج لها رأي ، ولكن الجديد الآن أن الشارع اليمني قد دخل من جديد طرفا في المعادلات السياسية.

ومظاهرات الخبز في اليمن .. هي الأولى ، على هذا النطاق الواسع ، ولكنها بالتأكيد لن تكون الأخيرة .

خطوة للحوار.. خطوتان للعنف

الجزائر مختبر للسياسة والعنف والحوار



في المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية الجزائري **محمد صالح دميري** في لندن في السابع من الشهر الماضي أكد على أن الانتخابات الرئاسية التي وعد بها الرئيس الجزائري **الأمين زروال** - كمحاولة للخروج من الأزمة السياسية للبلاد - ستجري في موعدها المقرر في نهاية هذه السنة ، وأن الحوار متواصل مع كافة الأطراف ومن بينها الأحزاب التي اجتمعت في روما . كما أكد دميري أن حوادث العنف أصبحت تحت السيطرة وهي أصلا من مسئولية السلطات ، وأكد أن الأزمة الجزائرية يمكن القول أنها في نهاياتها ولذا فالدولة اتجهت للاقتصاد فأنجزت خطة ثلاثية على مدار السنوات الثلاث الآتية بحيث ينفق عليها ماقيمته أكثر من ٣٣ مليار دولار. ولكن مؤشرات الأحداث في الجزائر وحوارات الأحزاب والقوى السياسية فيما بينها أو مع السلطة ، المتفاوتة بين لغة الكلام ولغة الرصاص والدم تؤكد على عكس هذا الحديث المتفائل للوزير الجزائري.

فحوارات الرئيس مع القوى السياسية حول انتخابات الرئاسة لم تؤد إلى الاتفاق فيما بينهم. ولايقتصر الأمر هنا على" **كتلة روما**" التي قبل بعضها بالتشاور مع الرئيس زروال انطلاقا من " **العقد الوطني**" الذي اتفقت عليه هذه الكتلة في سانت إيجيديو بروما ، وإنما يتخطاه إلى الأحزاب الصغيرة والهامشية الأخرى التي قدم بعضها خلال هذه المشاورات إقتراحات تقترب في مضمونها من" **العقد الوطني**" ، وحتى جنرالات الجيش السابقين والأعضاء في جبهة التحرير الوطني ومنظمة المجاهدين والذين يعدون من أهم أجزاء النخبة السياسية في الجزائر، فهؤلاء أيضا قدموا اقتراحات تدور في مضمونها حول" **العقد الوطني**".

وبالتالي فالرئاسة واقعة بين سندان القبول بهذه الأفكار والتي يعد قبولها تنازلا أمام جبهة الانقاذ السلامية ، أحد كبار الأحزاب الموقعة على " **العقد الوطني**" والتي ترفض السلطة الحوار معها ، خوفا من غضب **الاستئصاليين**" في الجيش مثل اللواء **محمد العماري** رئيس الأركان أو الاستئصاليين" من القوى السياسية الأخرى الرافضة للحوار مع " **الانقاذ**" مثل حزب" **التحدي**"- الشيوعي سابقا وبين رفض هذه الأفكار وبالتالي رفض قوى سياسية هامة لها وجودها الأقوى في الشارع الجزائري وهي " **كتلة روما**".

والأمر لايبدو بسيطا حتى يقترب الرئيس زروال من طرف على حساب آخر إذ أن هناك ثقوبا ليست ضيقة في كل طرف تزيد من صعوبة التوصل لاختيار. فالاقتراب من معسكر روما مثلا لايعني انتهاء العنف ، فالعنف يقوم به إلى جانب " **جيش الانقاذ الإسلامي**" الجناح العسكري لجبهة الانقاذ الإسلامية ، وجماعات أخرى بعضها ينتمي للإنقاذ ولاينتمي لأمير جناحها العسكري ، وجماعات أخرى تمارس العنف ضد السلطة والمواطنين والأجانب وتقاتل الإنقاذيين ولاتنتمي لأطرهم الفكرية أو التنظيمية وهي الجماعة الإسلامية المسلحة.

وبالتالي فرغم هذه النغمة المتفائلة التي تحدث بها دميري في مؤتمره الصحفي بلندن فهناك عملية عنف مستمرة بين مختلف القوى في الجزائر لم تقل وتيرتها عما مضى . فاثر عملية عسكرية قادها العميد السعيدباي قائد الناحية الأولى ضد الجماعات الإسلامية المسلحة في " **عين الدفلي**" - استغلتها السلطة إعلاميا في اطار حربها النفسية ضد الجماعات - قامت الجماعات باغتيال **محمد عبد الرحماني** مدير صحيفة " المجاهد" الحكومية" الصادرة باللغة الفرنسية " كرد على السلطة.

كما أكدت جبهة " الانقاذ" في آخر عدد من نشرتها " **الرباط**" أن المواجهة دخلت مرحلة جديدة استعملت فيها كل الأسلحة وخاصة السلاح الجوي واتهمت السلطة بقتل آلاف المدنيين في المواجهات الأخيرة في الشمال باستخدام القصف العشوائي الذي يصيب المدنيين في المناطق التي تعتقد السلطة أن بها معسكرات للمسلحين.

كما اضطرت السلطات الجزائرية إلى حماية مناطق البترول والغاز بجعلها مناطق مغلقة لأول مرة منذ اشتداد الصراع الداخلي على السلطة الذي بدأ بالغاء انتخابات سنة ١٩٩١ التي كادت أن تفوز فيها " الإنقاذ".

حيث أصدرت وزارة الداخلية الجزائرية في الرابع من أبريل الماضي **قرارا بجعل أربع مناطق صحراوية أراض محظورة** ومنعت دخولها إلا للذين يحملون تصاريح خاصة وتشكل المناطق الأربع وهي الوادي واليزي والأغواط وورقلة ، العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ويقع حاسي مسعود أكبر حقول النفط الجزائري في إحداها " منطقة ورقلة".

ويعكس هذا الأمر شدة الصراع الداخلي وليس اتجاهه لنهايته حسبما صرح دميري خاصة وأن رؤية أغلب المراقبين تنصرف إلى عدم نية الإسلاميين " الذين خطفوا طائرات ونسفوا مصانع ومدارس ودمروا أعمدة كهرباء" شن هجمات على منشآت النفط أو الغاز ، لأنه من الغباء السياسي تدمير مصدر ٩٥٪ من إقتصاد البلاد التي يبغون الاستيلاء على سلطتها.

** تسليح الشعب .. علام يدل؟

وثمة مؤشر آخر على تأزم أوسع للحالة الجزائرية وهو يتعلق بالقرار الذي أخذه وزير الداخلية **عبد الرحمن مزيان الشريف** وصرح به لصحيفة " **ذي إند بندنت**" اللندنية في ١٢ مارس الماضي والذي حاول فيما بعد التغطية عليه في الصحف المحلية هذا القرار كان تسليح أفراد من الشعب الجزائري أو تقنين المقاومة المسلحة للتصدي للمجموعات الإسلامية المسلحة في القرى والمناطق المعزولة التي لاتستفيد من تغطية

أمنية كافية.

وقد صاحب هذه الخطوة تباين في رؤى القوى السياسية الجزائرية لها بحسب تباين مواقعها في مواقع المعارضة - المتباينة أساسا - أو مواقع السلطة . حيث اعتبرت صحيفة " **لو ماتان**"(شيوعية استئصالية) أن رهان السلطة على الشعب لمقاومة التطرف رهان رابح وأن تعميم تجربة الميليشيات المسلحة سيؤدي إلى خنق الجماعات الإسلامية . وبالتالي أيد الفكرة كل من حزب التحدي - الشيوعي سابقا - وحزب سعيد سعدي (**التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية**) ، وحزب بوكروح(**التجديد**) بينما رفضه **حسين آيت أحمد** رئيس **جبهة القوى الاشتراكية** وحذر من العواقب الوخيمة لسوء استخدام السلاح من قبل المواطنين ومن احتمال انفلات الوضع كلية من قبضة السلطة.

ومن داخل نفس المعسكر (كتلة روما) أكد **عبد الحميد مهري** الأمين العام **لجبهة التحرير الوطني** أن قرار وزير الداخلية يعد وصفا لواقع فعلي وعليه فالأمر الحالي خطير وتقنينه أخطر وأن ذلك يدفع البلاد إلى حرب أهلية حقيقية ويؤكد في ذات الوقت عجز أجهزة الدولة .

وجبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية هما القوتان الوحيدتان الحاصلتان على مقاعد مع جبهة الإنقاذ في الانتخابات التي تم الغاؤها.

ويؤكد معظم المراقبين في العاصمة الجزائرية بأن تعميم " **الدفاع المدني**" في ظل الأوضاع الراهنة يمكن أن ينحرف عن مقاصده الأصلية **ليتحول إلى مصدر إضافي لإمداد الجماعات الإسلامية بالأسلحة التي هي في أمس الحاجة إليها** ، وأن الحكومة تسعى لتوريط المواطنين بواسطة التسليح في محاولة للتعويض عن عدم نجاح الحلول التي تقترحها للأزمة السياسية المستفحلة.

**** الانتخابات الرئاسية وأمل الحل**

لأن السلطة الجزائرية تبدو في غاية الجدية في مسألة الانتخابات الرئاسية كحل للأزمة السياسية وبدأت في إرسال الدعوات للأحزاب من أجل التشاور مع الرئيس زروال حول هذه القضية إضافة إلى ٥٠ شخصية وطنية تشاور زروال مع معظمهم وقدم ٢٧ منهم بيانا حول اقتراحاتهم التي دارت حول **عقد مؤتمر وطني للمصالحة يجمع بين** أرضية ندوة " الوفاق" و" **العقد الوطني" واتخاذ اجراءات سياسية تسبق الانتخابات منها تنشيط الحياة الإعلامية والسياسية ورفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين إداريا والبالغ عددهم ٦٤٧ معتقلا** .

وأمام هذه الجدية من السلطة أصبح يطرح أكثر من تساؤل حول من من الأحزاب سيقترب من أطروحات السلطة حول هذه الانتخابات ومن منها سيقترب من أطروحات أخرى مغايرة؟ وهل يعني قبول أحزاب من كتلة روما بالتشاور مع الرئيس زروال حول الانتخابات تخليا عن" العقد الوطني" أم لا؟.

المؤشرات تشير إلى ثلاثة اتجاهات:

الأول: يتمثل في" كتلة روما" والتي قبل بعض أحزابها بالتشاور مع الأمين زروال حول انتخابات الرئاسة انطلاقا من مبادئ " **العقد الوطني**" ودون الخروج عليه وبعضها الآخر رفض الاستجابة لدعوة زروال بالتشاور معه **وكلا الطرفين أكدا رفضهما الانتخابات الرئاسية التي دعا اليها الرئيس زروال وأكدا على أهمية إحداث " تسوية شاملة في الجزائر أي الجمع بين كل القوى السياسية الرئيسية بما في ذلك جبهة الانقاذ"** .

وكان آخر هذه الأحزاب " **الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر** " بزعامة الرئيس الجزائري الأسبق **أحمد بن بيلا** الذي رفض في البداية الاجتماع مع زروال ثم عدل رفضه بعد أن تضمن جدول الأعمال مناقشة سبل إنهاء العنف في الجزائر ، ثم خرج ببيان أكد فيه رفضه للانتخابات وتمسكه " بالعقد الوطني" .

الثاني : وهو يتمثل في الأحزاب الصغرى التي سعت لتشكيل جبهات فيما بينها استعدادا لملء الفراغ الذي ستتركه " كتلة روما" في الانتخابات الرئاسية إذا مارفضت المشاركة فيها ومن هؤلاء :

* رضا مالك رئيس الحكومة السابق الذي شرع في الصياغة النهائية للبيان الذي سيعلن فيه عن تشكيل تكتل سياسي يضم وزراء من حكومته السابقة ويتمحور حول ما أسماه " **القطب الجمهوري الديمقراطي** " الذي يلتقي في أطروحاته مع كل من **سعيد سعدي (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، والهاشمي شريف (" التحدي "- الحزب الشيوعي سابقا-)** ويعد من أكبر معارضي جبهة القوى الاشتراكية وممثلا لولايات الوسط الجزائري بهذا الشكل.

وفي الغرب الجزائري باشرت قوى أخرى التحضير لجبهة أخرى على رأسها وزير الإعلام سابق وأحد الجنرالات المتقاعدين وأصدر هذا الاتجاه صحيفة يومية باللغة الفرنسية في الغرب الجزائري وأخرى أسبوعية باللغة العربية في العاصمة ويسعى هذا الاتجاه للحصول على اعتماد رسمي له من وزارة الداخلية.

وفي الجنوب تسعى مجموعات سياسية أخرى لفعل نفس الشئ بهدف ملء الفراغ الذي ستحدثه الأحزاب الكبرى " كتلة روما".

الثالث: هذا الاتجاه يقف بين الاثنين السابقين ويتمثل في أحزاب صغيرة أو قوى سياسية أو اجتماعية صغيرة بعضها يوافق على الانتخابات ويجد نفسه لها بعد أن قدم اقتراحات بالتحاور والانفتاح على كتلة روما والغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين ومزيد من الحرية السياسية والإعلامية وأهمها **حركة النهضة الإسلامية** والشخصيات الوطنية ال ٢٧ السابق الحديث عنها . أما البعض الأخرى فهو يقف تماما إلى جوار " **كتلة روما**" ويرفض الانتخابات في ظل الأوضاع الراهنة ومنها **جمعية الإخوة الجزائرية** في فرنسا التي دعا **موسى كراوش** الناطق باسمها إلى عدم تسجيل المواطنين لأسمائهم بغية المشاركة في الانتخابات.

وكل هذه التداخلات والتفاعلات تجعل الجزائر بمثابة مختبر للسياسة والعنف والحوار بين القوى المختلفة.

ملاحظة : تشير لفظة " **الاستئصاليين** " إلى القوى السياسية أو الاجتماعية أو أفراد النخبة الحاكمة في الجزائر أو وسائل الإعلام التي ترفض الحوار مع تيار الإسلام السياسي في الجزائر وتدعو لاستئصالهم بالقوة باعتبارهم جميعا ضد الديمقراطية وممارسين للعنف فكرا وفعلا.

كما تشير " **كتلة روما** " أو أحزاب " **العقد الوطني**" إلى الأحزاب الثمانية التي اجتمعت مرتين في ندوة بروما تحت رعاية جمعية سانت إيجيدو الكاثوليكية ووقعت على" العقد الوطني" ومن أهمها **جبهة القوى الاشتراكية وجبهة التحرير الوطني وجبهة الإنقاذ الاسلامية والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر** . و" **العقد الوطني** " غير " **الوفاق الوطني**" فالأخير خاص بندوة الحوار الوطني التي أدارتها السلطة وقاطعتها الأحزاب الكبرى ولم يشارك فيها غير الأحزاب الصغيرة فقط.

الطريق لضمان الأمن بتصويب مسار التسوية

حنا عميرة

رسالة القدس

الأحداث الأخيرة التى شهدها قطاع غزة ، بعد عمليتى مستوطنتى نتساريم وكفار دروم فى قطاع غزة ، أكدت مجددا أن الاتفاقات والترتيبات السياسية والأمنية المعقودة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى قد فشلت فشلا ذريعا وإن هذه الترتيبات والاتفاقات ، باتت على وشك الانهيار ، بالرغم من أن جميع بنودها الأمنية قد صيغت وفقا للاعتبارات الإسرائيلية ولمصلحة الأمن الإسرائيلى !.

فالقضية ليست فيما تدعى إسرائيل بأن السلطة الفلسطينية وقوات الأمن الفلسطينية لاتقوم بدورها الأمنى ، كما نصت عليه الاتفاقات المعقودة معها ، وإنما فى المضمون السياسى القاصر والعاقر لهذه الاتفاقات التى لاتلبى أبسط مستلزمات الأمن الذاتى

الفلسطينى والحق فى العيش الكريم على أرض الوطن بعيدا عن ضغوط الحصار والمصادرات والاستيطان والاعتقالات وهدم البيوت وفرض سياسة الأمر الواقع ووضع المزيد من العقبات والحواجز للحيلولة دون

جنديان إسرائيليان ، وشرطيان فلسطينيان " ابتسامات . وسلامات "



تقدم الشعب الفلسطينى نحو تقرير مصيره.

ومن هنا تقدم إسرائيل بالمزيد من المطالب الأمنية من السلطة الفلسطينية سيزيد من تفاقم الأوضاع ومن حدة الأزمة الناشئة عن تطبيق اتفاقات وترتيبات غير صالحة للتطبيق !.

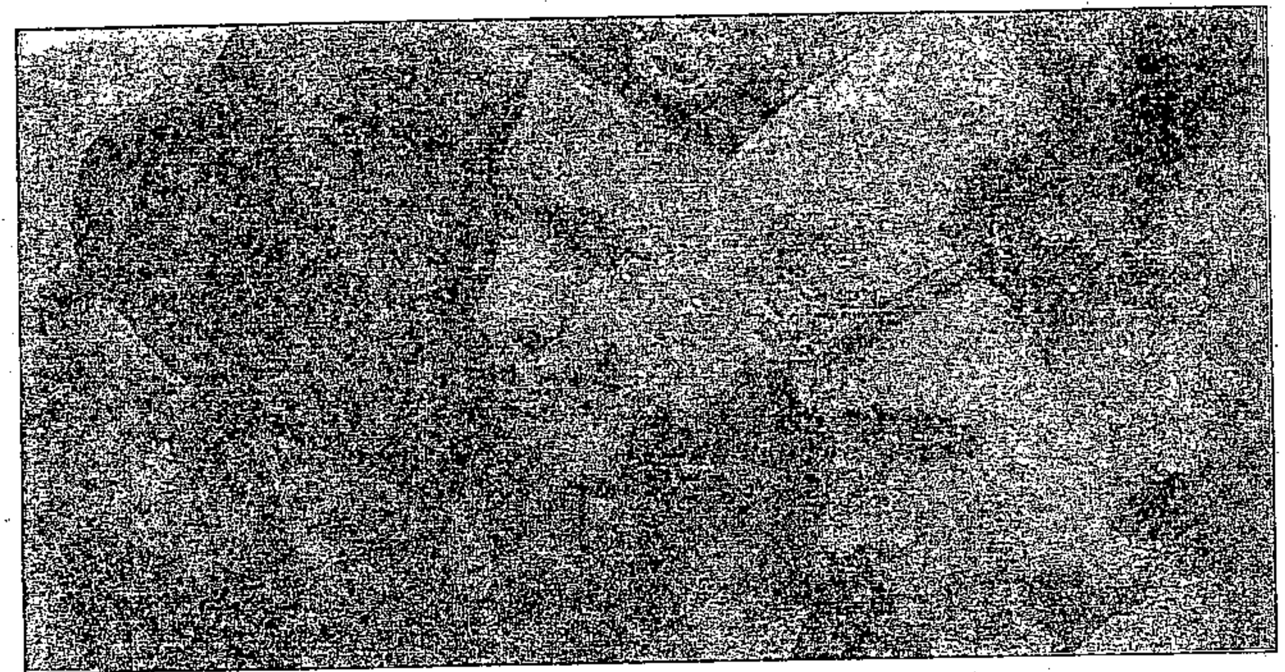
لقد قامت السلطة الفلسطينية منذ شهر آب " أغسطس" من العام الماضى وحتى الآن ب ١١ حملة اعتقالية واسعة فى قطاع غزة شملت أكثر من ٨٠٠ شخص تقريبا من المحسوبين على منظمات المعارضة الفلسطينية ، ومع ذلك فان الأمور لم تتحسن والأمن لم يستتب !.

وبالمقابل فقد قامت إسرائيل ، بالإضافة إلى فرض الطوق الأمنى الشامل والمستمر على الضفة والقطاع ، بحملات اعتقال واسعة شملت حوالى ٢٧٠٠ شخص حسب أقوال رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق رابين ، ومع ذلك فإن الأمور لم تتحسن وأمنها لم يستتب ! وهذه دلائل إضافية بأن الحل لايكمن بالمزيد من الإجراءات العسكرية والأمنية وإنما بضرورة إعادة النظر بالاتفاقيات السياسية المعقودة والتى أكدت التجربة بأنها ستؤدى إلى المزيد من الكوارث وانعدام الأمن! وإن مايسمى بفلسفة المرحلة الانتقالية أو الاختبارية لبناء الثقة بين الجانبين قد أدت للمزيد من عدم الثقة ، وبدل إجراءات بناء الثقة أصبحنا نشهد إجراءات هدم الثقة ممثلة بمصادرة الأراضى العربية وبالطرق الالتفافية وبخطط العزل والفصل من أجل حماية أمن المستوطنين !.

عناصر انعدام الأمن

تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ، الولاية الجغرافية الكاملة على الأرض الفلسطينية ، المستوطنات ، المستوطنون ، استمرار المصادرات ، الطرق الالتفافية ، القدس ، اللاجئون والنازحون .. هذه القضايا الأساسية وهى ذات مضمون سياسى هام ومصيرى للشعب الفلسطينى . ومع ذلك فإنها جميعا خارج نطاق مايسمى بالمرحلة الانتقالية واتفاقى أوسلو والقاهرة، وهى لذلك ستبقى إلى حين إيجاد حل لها مقبول على الشعب الفلسطينى ، عناصر ملتهبة لانعدام مايسمى بالأمن على الطريقة الإسرائيلية.

فالإجراءات العسكرية والأمنية الإسرائيلية وغير الإسرائيلية المتبعة حاليا لن تؤدى إلى إيجاد حلول لهذه القضايا وبالتالى



جنود إسرائيليون يبكون قتلاهم

فإن المطلوب هو **تعديل الأسس والمضمون السياسى للحلول المرحلية المقترحة** ، بحيث يتم إلغاء صفة التأجيل إلى مالانهاية عن هذه القضايا ، والبدء بمفاوضات جدية فورا حولها ، وهذا هو الطريق السليم لمعالجة قضايا الأمن ، لأن الأمن لن يأتى قبل الشروع بحل القضايا السياسية الأساسية ، كما أنه لايمكن وضع الأمن ومتطلبات إسرائيل الأمنية فى تعارض مع هذه القضايا ... هذا ماأكدته التجربة العملية منذ أوسلو وحتى الآن .. وهذا مايجب المباشرة به الآن .. لكن رابين لايرى الأمور بهذا المنظار ...

طلبات رابين وعسكرييه ستؤدى إلى المزيد من انعدام الأمن !

فى رده على السؤال التالى لمراسل صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية بتاريخ ١٤ نيسان :

– كيف تتم ملاحقة عرفات فى ملاحقة الإسلاميين فى أعقاب الهجومين الانتحاريين قرب مستوطنة نتساريم وكفار دروم؟!

– أجاب رابين : ملاحقة عرفات ليس كافيا ، يجب أن يفعل ذلك بتصميم وقوة وكجزء من جهد متصل ومانسأله القيام به :

أولا: التأكد من أن هناك قوة مسلحة واحدة معززة بالقانون (أى قوة الشرطة الفلسطينية).

ثانيا: التأكد من أن الآخرين لن يحملوا أسلحة باستثناء أشخاص يمكن منحهم تصريحا.

ثالثا: البحث بطريقة فعالة عن أولئك الذين يحرضون وينظمون ويحمون أو يقومون بأعمال عنف وإبعادهم عن المنطقة بالمحاكم أو بالاعتقال الإدارى.

وبعد ذلك اعترف رابين ، بأن إجراءات **ياسر عرفات فى غزة تحتاج لبضعة أشهر** إضافية لتقييمها والحكم عليها..

أما وزير الشرطة الإسرائيلى **موشيه شاحال** فقد عبر للصحفيين عن مخاوفه من أن يكون رابين ، استنفذ آخر إمكاناته لدفع عملية السلام قدما ، وأضاف : " **أشك فى أن يواصل الطريق حتى المرحلة الثانية من الحكم الذاتى ...**"

ونأتى بعد ذلك إلى تصريحات الجنرال شاؤول موفاز وهو قائد المنطقة الجنوبية فى إسرائيل ، والتى يقع قطاع غزة فى نطاقها ، إذ قال بأن عرفات لم يحترم اتفاق القاهرة الأمنى ، وأضاف " **إذ لم يتخذ عرفات إجراءات ترضى إسرائيل فعلينا إعادة النظر بهذا الاتفاق** ".

من الضرورى إعادة التذكير بأن تهديدات هذا الجنرال تتعلق **باتفاق صيغ بشكل كامل تقريبا وفق متطلبات إسرائيل الأمنية** وهذا مااعترف به مسئولون إسرائيليون كبار فى مقدمتهم وزير الخارجية **شمعون بيرس**.

إن هذه التصريحات تشير بشكل واضح إلى رهن عملية المفاوضات الحالية والتقدم فيها ، بمدى الاستجابة لمتطلبات إسرائيل الأمنية ، وبمدى مايتحقق فعلا من هذه المتطلبات على الأرض ، وهذا تأكيد إضافى بأن عملية السلام الجارية ، وفق منهجها الإسرائيلى ، أى منهج الحلول الأمنية والإبقاء على مادو قائم ، أى استمرار الاحتلال ، تكاد تصل إلى نهايتها بالفشل الذريع ... ولهذا فلا داعى للانتظار عدة أشهر إضافية لتقييم نتائج إجراءات السلطة الفلسطينية على الصعيد الأمنى ، فهذه النتائج تكاد تكون معروفة من الآن...

أما نجاح هذه العملية فهو بحاجة لمنهج سياسى آخر يعالج جميع القضايا المؤجلة فورا ويعالج قضايا الحل النهائى .. و الشروع فى مفاوضات التسوية الدائمة .. التى تضع الأساس لأمن وطيد ومتكافئ يخدم مصالح الطرفين.

[ندوة]

مستقبل النقابات المهنية فى مصر



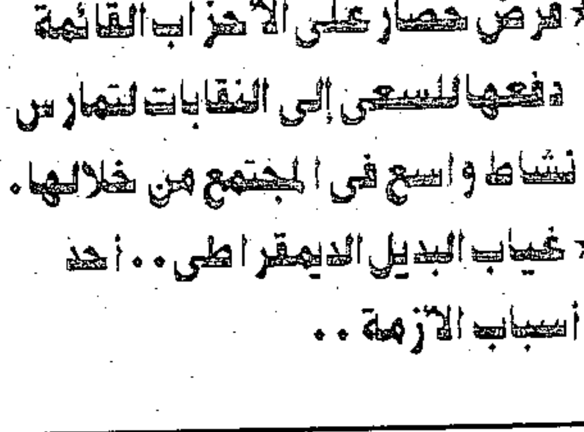
كان مفترضا أن يشارك فى هذه الندوة عدد ، كبير من قيادات العمل النقابى المهنى فى مصر من كافة الاتجاهات. وقد تم توجيه الدعوة لهم بالفعل . ولكن فوجئت رئاسة تحرير اليسار باعتذار البعض وغياب آخرين، فقد اعتذر فى صباح اليوم المخصص لهذه الندوة د. **حلمى نمر** نقيب التجاريين . وغاب دون اعتذار د. **محمد على بشر** أمين عام نقابة المهندسين ، و**أحمد سيف الإسلام** أمين عام نقابة المحامين ، و**تهانى الجبالى** عضو مجلس نقابة المحامين .

ورغم النقص الذى مثله هذا الغياب ، فقد حاول المشاركون أن يطرحوا كافة وجهات النظر بأكبر قدر من الشمول والموضوعية.

شارك فى الندوة :

- **أحمد نبيل الهلالى** عضو مجلس نقابة المحامين السابق
- **أحمد يحيى** سكرتير نقابة المحامين الأسبق
- **حسين عبد الرازق** عضو مجلس نقابة الصحفيين سابقا.
- **صلاح عيسى** عضو مجلس نقابة الصحفيين الأسبق

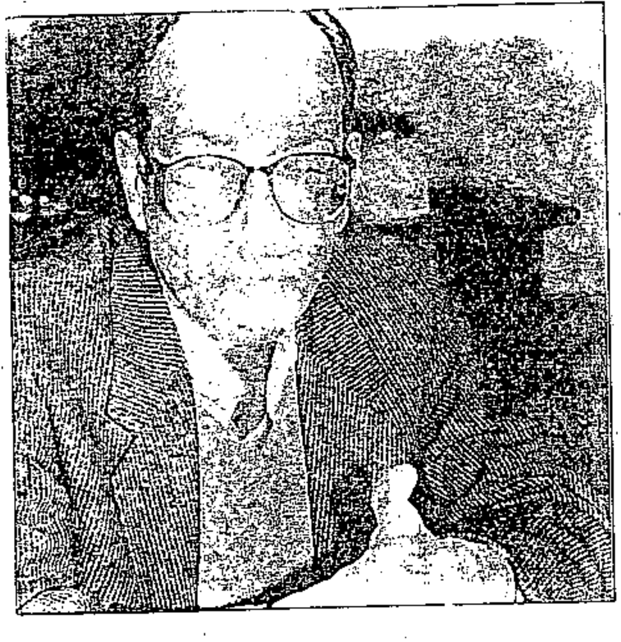
وأدار النقاش **عبد الغفار شكر** عضو مجلس مستشارى اليسار والذى أعد ورقة العمل.



عبد الغفار شكر:

★ فرض حصار على الأحزاب القائمة دفعها للسعي إلى النقابات لتمارس نشاط واسع فى المجتمع من خلالها.

★ غياب البديل الديمقراطي .. أحد أسباب الأزمة ..



عبد الغفار شكر

اشتد الصراع حول النقابات المهنية فى مصر فى السنوات الأخيرة ، واتخذ هذا الصراع مظاهر متعددة من أبرزها صدور أكثر من تشريع خلال فترة قصيرة لتنظيم انتخابات مجالس الإدارة ، ورفع الدعاوى القضائية من أطراف متعددة للسيطرة على هذه النقابات ، وماتنشره الصحافة القومية والحزبية من وجهات نظر متعددة حول مايحدث وأسبابه والنتائج المترتبة عليه ، وقد وصل هذا الصراع ذروته فى صدور حكم قضائى بوضع نقابة المهندسين تحت الحراسة بعد أن تعذر إجراء الانتخابات بها لفترة طويلة كما قبض على عدد من قيادات نقابة الأطباء بتهمة استغلال النقابة فى نشاط سياسى يجرمه القانون.

وليس من شك فى أن هذا الصراع يثير قلق الكثيرين من الحريصين على مستقبل هذا الوطن وعلى مستقبل التطور الديمقراطى فى مصر . وتبدى كافة الأحزاب والقوى السياسية اهتماماً كبيراً بهذه التطورات ، خاصة وأن النقابات المهنية كانت ومازال إحدى الركائز الهامة للنضال الوطنى الديمقراطى فى التاريخ المصرى المعاصر ، وهى الإطار المنظم

★ اليسار .. والقوى الليبرالية يفضلان التعاون مع الحكومة لانها سيطرة الاخوان المسلمون بعد أن عجزوا عن تحقيق ذلك بقواهم الذاتية ..

لمصالح قطاع كبير من الفئات الوسطى التى تلعب دورا رائدا فى المجالات الفكرية والثقافية والفكرية فضلا عن مسئولياتها الكبيرة فى مجالى الإنتاج والخدمات.

من هنا فإن مجلة اليسار إذ تبادر إلى تنظيم هذه الندوة حول" **مستقبل النقابات المهنية فى مصر** " وتدعو للمشاركة فيها قيادات أساسية فى هذه النقابات من مواقع سياسية مختلفة إنما تفعل ذلك انطلاقا من روح المسئولية التى تحتم علينا طرح هذه القضية الخطيرة لنقاش جاد ومسئول لعلنا نساهم بذلك فى دفع الآخرين لتوسيع نطاق المعالجة الموضوعية لهذه القضية بروح البحث عن أفضل السبل لتحاشى الوصول بهذه النقابات إلى مأزق يصعب الخروج منه ولضمان استمرار الدور الوطنى والديمقراطى والخدمى لها.

وفى هذا الصدد فإنه من المهم أن نسجل أولا بعض الملاحظات الأساسية التى نعتقد أنه لابد من وضعها فى الاعتبار عند مناقشة المشكلة مثل:

١- نجحت جماعة الإخوان المسلمين فى السيطرة على مجلس إدارة عدد من النقابات الكبيرة ، وعززت مواقعها داخل النقابات من خلال هذه السيطرة سواء بتنفيذ مشروعات خدمية أو تجارية أو بممارسة أنشطة فكرية وثقافية وجماهيرية فى إطار توجهاتها السياسية **وحرصت على استبعاد الأطراف الأخرى من أى نشاط فاعل فى هذه النقابات.**

٢- غياب قوى سياسية كان لها دور مؤثر فى هذه النقابات منذ تأسيسها كقوى اليسار والقوى الليبرالية ، ولكن تأثيرها تراجع فى السنوات العشر الأخيرة بشكل ملحوظ مما ترك فراغا واضحا فى خريطة الصراع حول هذه النقابات ، وتثير المواقف الحالية لهذه القوى الكثير من الملاحظات حول أسلوبها فى التعامل مع المشكلة حيث يبدو أنها تفضل التعاون مع الحكومة لإنهاء سيطرة الإخوان المسلمين على بعض النقابات بعد أن عجزت عن تحقيق ذلك بقواها الذاتية.

٣- غياب الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم عن ساحة العمل النقابى كقوة جماهيرية وعجزه عن تعبئة قطاع من الأعضاء فى كل نقابة يكفى لتحقيق أهدافه والاكتفاء بالمعالجات الحكومية التى اعتمدت أساسا على تعديل التشريعات المنظمة لنشاط النقابات المهنية وانتخابات مجالس

الإدارة روضع مزيد من القيود التى تعتقد أنها ستمكنها من إنهاء سيطرة الإخوان المسلمين عليها .

٤- أجريت انتخابات نقابة الصحفيين أخيرا فى ظل التعديلات التشريعية ومايصوره البعض من قيود تؤثر فى فاعلية العمل النقابى وديمقراطيته وحققت هذه الانتخابات نتائج لها دلالتها ، فقد تشكل مجلس النقابة من عدد من النشطاء النقابيين الذين يمثلون فى نفس الوقت الاتجاهات السياسية الأساسية فى مصر ، كما أن مرشح الحكومة لمنصب النقيب - وبالرغم مما حصل عليه من دعم مادى وسياسى من الحكومة - لم يحقق الفوز إلا بأغلبية لاتتناسب مع هذا الدعم . وهناك من يستنتج من انتخابات نقابة الصحفيين أنه لاتوجد مشكلة حقيقية بالنسبة للممارسة الديمقراطية فى النقابات المهنية فى ظل التعديلات التشريعية الأخيرة :

٥-تجمع النقابات المهنية فى مصر - على خلاف الوضع فى كثير من الدول الأخرى - بين سلطة التصريح بممارسة المهنة وتنظيم هذه الممارسة وبين الدفاع عن مصالح أعضائها وتقديم الخدمات لهم فى حين أن ذلك يتم فى دول أخرى من خلال جمعيات علمية مهنية تختص بسلطة التصريح بممارسة المهنة بينما يقتصر دور النقابات المهنية على التعبير عن مصالح أعضائها ، وبذلك فإن هذه النقابات ليست موضع صراع أو تنافس بين القوى السياسية بالدرجة الموجودة فى مصر.

من هذا كله فإن استشراف مستقبل النقابات المهنية فى مصر يمكن أن يناقش من خلال التساؤلات التالية :

١- ماهى الأسباب الحقيقية للأزمة الراهنة فى العمل النقابى المهنى فى مصر؟ وماهى مسئولية مختلف الأطراف فى ذلك (الحكومة - الأحزاب السياسية - الإخوان المسلمون) ؟

٢- ماهى العلاقة الواجبة بين النقابات المهنية والنشاط السياسى ؟ وهل يعنى قيام هذه النقابات بنشاط حول القضايا العامة للمجتمع سواء كانت وطنية أو سياسية أن تكون هذه النقابات امتدادا للأحزاب السياسية ؟

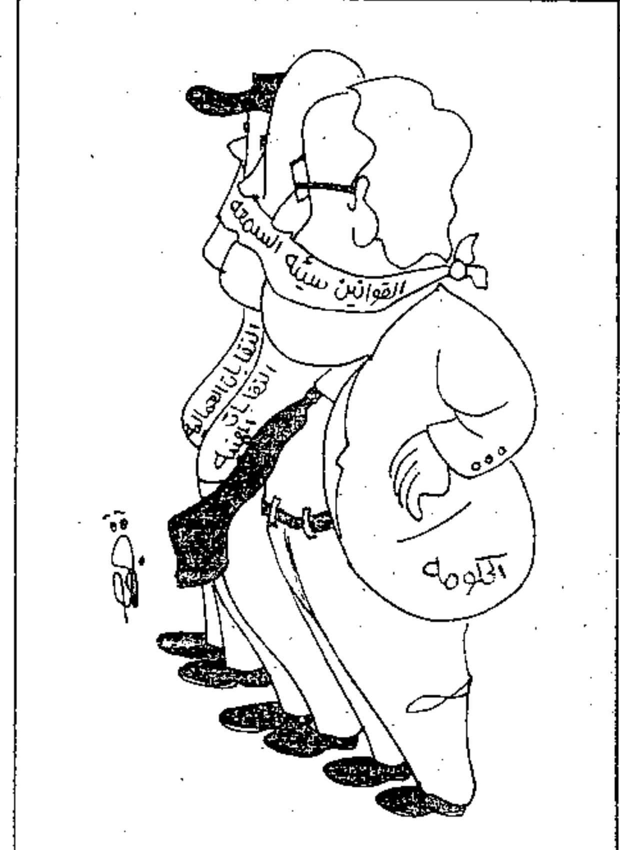
٣- ماهى العقبات الحقيقية التى تحول دون استقلالية النقابات المهنية سواء عن الأحزاب السياسية أو الأجهزة التنفيذية ؟ وماعلاقة ذلك بالوضع الديمقراطى فى مصر.

٤- هل من المفيد الفصل بين سلطة التصريح بممارسة المهنة وتنظيمها وبين الدفاع عن مصالح المهنيين بحيث يقتصر دور النقابة المهنية على تقديم خدمات لأعضائها والدفاع عن مصالحهم؟

أحمد يحيى

سأبدأ من السؤال الأول حول أسباب الأزمة وفى تقديرى أن هناك خطين عريضين :

الخط الأول : غياب القوى السياسية الوطنية فى المجتمع المدنى غيبة حقيقية عن النقابات . وبتحديد أدق فانحساردور اليسار فى النقابات كان له تأثير سئ على كل القوى الوطنية . وتعبير كل القوى الوطنية أعنى به كل القوى ماعدا الإخوان المسلمين ولايفهم من كلامى أن الإخوان المسلمين ليسوا وطنيين وإنما يعنى أن كل القوى الأخرى لها طابع والإخوان المسلمين طابع مختلف ، فإذا كنا نتحدث من منطلق أننا نريد أن تكون النقابات مؤسسات ديمقراطية حقيقية تسهم فى العمل الديمقراطى فى مصر دون تفرقة بين المسيحى والمسلم فالقوى الوطنية تستطيع أن تلعب دورا هاما جدا فى خدمة أعضاء النقابة وفى خدمة البلد فى ذات





أحمد يحيى:

★ انحسار اليسار كان له تأثير سلبى على العمل النقابى.

★ الفصل بين حق الترخيص وممارسة المهنة وبين العمل النقابى فكرة جديدة وهامة.

★ أرفض خضوع النقابة لأى حزب.

★ الدولة غائبة ولاتقوم بدورها فى علاج مشكلة البطالة.



الوقت.

هذه القوى تفككت بطريقة غريبة جدا وانحسار دور اليسار فى **النقابات كان له تأثير سلبى على العمل النقابى**. تحرك اليسار كان يدفع كل القوى الأخرى للحركة إما لمواجهة اليسار أو لكى تكون على نفس مستوى نشاطه. توقف هذا الدور - أقصد دور اليسار - أدى إلى توقف القوى الأخرى. بالنسبة للحزب الوطنى لم يكن له تواجد حقيقى كان يعلن أنه لايتدخل فى النقابات ولم يكن يتدخل لا فى جانب الخدمات ولا فى تحريض الناس نحو هدف معين ولم يكن مهتما بخلق حركة فى النقابات على عكس ماكان الاتحاد الاشتراكى يعمل. صحيح الاتحاد الاشتراكى كان تنظيم شمولى لكنه كان يستطيع أن يبعث الحركة فى النقابات وهو ماعجز عنه الحزب الوطنى.

إن مايجرى اليوم فى النقابات هو مسئولية القوى الوطنية التى يجب أن تدين تقصيرها فى الفترة الأخيرة فى حق النقابات وأكبر تقصير حدث هو تفككها.

أنا أرفض خضوع النقابة لأى حزب حتى لو كان له ٩٩٪ من مقاعد البرلمان فيجب أن تبقى النقابات قومية ولكل الناس وأنا أزعم بأنى كنت من الناس الذين جسدوا هذا المفهوم أثناء وجودى فى نقابة المحامين. أنا كنت من أشد الناس حبا **لعهد الناصر** لكنى كنت أقول دائما **عبد العظيم الجزار الذى** يهاجم عبد الناصر طول النهار إذا لم يستطع الجلوس فى حجرة سكرتير نقابة المحامين فإلى أين يذهب ؟ النقابة مفتوحة له ولغيره من كل القوى لأنها نقابة الجميع لايمكن أن تكون نقابة لحزب مهما كان هذا الحزب.

فى ظل تفكك القوى الوطنية استطاعت قوة ضئيلة العدد ولكن منظمة الاستيلاء على النقابات.

هناك سبب آخر يتعلق بالكوادر النقابية فجيلنا تربى على أيدى نقابيين كبار جدا علمونا العمل النقابى وكنا كوادر نقابية تستطيع أن تخدم الغرضين النقابيين: الغرض العام وغرض الخدمة النقابية. تعلمنا لأننا دخلنا النقابة فوجدنا نقابيين كبار أساتذة حقيقيين. من يعلم الأجيال الجديدة؟! عشنا فى ظل أساتذة نختلف معهم فى السياسة ولكن لانستطيع تجاهل قيمتهم النقابية. والأجيال الجديدة لاتجد أمامها نماذج نقابية حقيقية، والنتيجة تخلف العمل النقابى والعمل على كسب ود الأعضاء ولو على حساب المصلحة النقابية والمصلحة العامة من هنا أصبحت أموال النقابات تستعمل بصورة غير سليمة.

الأزمة وصلت إلى أن النقابات أصبحت أضعف ماتكون، لم تعد رافدا يدعم العمل الوطنى ولم تعد تقدم الخدمات النقابية التى كانت تؤديها فى الماضى.

فكرة الفصل بين حق الترخيص وتنظيم ممارسة المهنة وبين العمل النقابى بمعنى الدفاع عن مصالح الأعضاء، وتقديم الخدمات، فكرة جديدة وهامة لم يعد مقبولا أن أترك قضية هامة مثل الترخيص وتنظيم ممارسة العمل فى مرفق هام مثل مرفق العدالة فى أيدى قيادات ليست على المستوى الذى يستطيع أن يحمل أمانته. فكرة أن تكون هناك هيئة أو جمعية فنية أو علمية تقوم بالواجبات المتعلقة بالقيد والتأديب وكافة المسائل المتعلقة بمزاولة المهنة فكرة جديدة وهامة.

أحمد نبيل الهلالى

الواقع أن الأزمة الراهنة فى العمل النقابى أزمة مركبة فهناك طبعا مشكلة حادة بين مجالس النقابات المهنية وبين الحكومة، وهناك أزمة أيضا داخل النقابة المهنية الواحدة، بين أعضاء النقابات وبين أعضاء مجالس الإدارات، ومن هنا أقول أنها أزمة مركبة. وفى تقديرى أن هيمنة الاخوان المسلمين على العديد من النقابات المهنية زاويا من زاوية الأزمة لكنها ليست سبب الأزمة. فلا يجوز اختزال الأمر بحيث تصور الأزمة الراهنة على أنها وليدة المواجهة بين الإسلام السياسى والدولة، الأزمة أبعد وأقدم من ذلك كثيرا. فالإخوان المسلمين لم يهبطوا على مجالس النقابات المهنية بالمظلات ومسئولية هيمنتهم على بعض النقابات المهنية هى فى الأساس مسئولية الدولة وسياستها، لأن هذه **الهيمنة هى الحصاد الطبيعى لسياسات النظام التى مارسها فى الجامعات خلال العقود الماضية** من حظر النشاط السياسى والحزبى على الطلاب، إلى إطلاق العنان للجماعات الإسلامية فى الجامعة إلى تمكين هذه الجماعات من الاتحادات الطلابية إلى استخدام هذه الجماعات لضرب اليسار فى الجامعة سواء كانوا ماركسيين أو ناصريين. هذه السياسات هى التى خلقت التربة الخصبة لتنامى الفكر السلفى فى صفوف الطلاب وانتشار الجماعات الإسلامية فى الجامعة. وطبيعى أن هؤلاء الطلاب بعد التخرج يتدفقون على النقابات المهنية وبالتالى انتقلت قوة عددية لها

ثقلها ومنظمة وملتزمة إلى صفوف النقابات المهنية . من هنا بدأت المشكلة في الظهور.

الأزمة أيضا بين مجالس الإدارات وبين الدولة في تقديري لاتعود لسيطرة الاخوان المسلمون وصدامهم مع النظام ، وإنما **جوهر الأزمة والصدام بين النقابات المهنية وبين الدولة هو غياب الديمقراطية في المجتمع** وممارسة ماأسميه بالدولة البرليسية التي نعيش في ظلها. الهجمة على النقابات المهنية لاتستهدف ضرب الإخوان في هذه المجالس إنما **تستهدف ضرب استقلالية النقابات المهنية وضرب الدور القومي والوطني والديمقراطي للنقابات المهنية** . وهي سياسة قديمة تنتهجها الدولة منذ فترة طويلة ضد النقابات المهنية وعندما اصطدم السادات مع المحامين في عام ١٩٨١ وحل مجلس نقابة المحامين لم يكن المجلس إخوانيا . وعندما حاولت الحكومة إصدار قانون جديد لنقابة الصحفيين عام ١٩٩٣ ، وهو المشروع الذي أفشله نضالات الصحفيين ، لم تكن الاتجاهات الإسلامية أو الإخوان يهيمنون على نقابة الصحفيين .حتى المجابهة الأخيرة التي وقعت في العام الماضي بين المحامين وبين الحكومة بعد اغتيال " **عبد الحارث مدني** " غير صحيح أنها كانت مجابهة بين الإسلام السياسي وبين الدولة كماصورته الصحف الحكومية على خلاف الحقيقة .وللأسف فإن بعض صحف المعارضة رددت هذه الصورة المغلوطة .المجابهة كانت بين الدولة البوليسية وبين القاعدة العريضة من المحامين غير المسيسين أساسا ، يضاف إليهم قوى من المحامين من كافة الاتجاهات السياسية . صحيح أن المحامي الذي ذهب ضحية للتعذيب ينتمي إلى الجماعات الإسلامية لكن هبة المحامين لم تكن من أجل التضامن مع إرهابي أو دفاعا عن الإرهاب ، وإنما كانت لها أهداف محددة واضحة من اللحظة الأولى فكانت تطالب بالا حتجاج على انتهاك قانون المحاماة باقتحام مكتب محامي في غيبة ممثل النيابة، انتهاك حق المواطن في الحياة ،المطالبة بتحقيق محايد في ملابسات وفاته ، محاسبة ومحاكمة الضباط المسئولين عن اغتياله ، الإفراج عن مجموعة كبيرة من المحامين الاسلاميين صدرت أوامر قضائية متتالية بلغت بالنسبة لأحدهم ٣٠ أمرا قضائيا بالإفراج ومع ذلك لايفرج عنهم .هذه كانت حقيقة الأزمة. هناك أسباب أخرى للأزمة لايجب إغفالها أهمها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فالنقابات المهنية اليوم تعيش واقعاً جديداً مختلفاً اختلافا كبير عن واقعها القديم. **فبعد أن كانت النقابات أقرب إلى أن تكون تنظيمات للصفوة من المهنيين الميسورين والمنتمين للطبقات الغنية والمتوسطة، أصبحت النقابات المهنية الأن جراجات لسول من المهنين الشبان العاطلين أوضحايا البطالة المقنعة** ،تطحنهم المعاناة والمشكلات الاقتصادية والمهنية. ومن هنا بدأت تبرز فوارق طبقية واضحة في صفوف هؤلاء المهنيين، وبرزت شريحة عريضة ممن يمكن أن نسميهم المهنيين الكادحين. وأظن أن هذه المجموعة هي التي قامت عام ١٩٨٩ في نقابة المحامين بما اصطلح على تسميته انتفاضة المحامين .محامون لايجدوا مكاتب يتمرنون فيها ويعانون من الأزمة الاقتصادية والمشاكل الحياتية .
وللأسف فالقيادات التي تسميها القيادات الوطنية والديمقراطية المنتمية الى معسكر مايسمى بالمجتمع المدني ، هذه القيادات التقليدية لم تتنبه مبكرا لهذا التحول، لم تهتم بمعاناة هذه الشريحة ، لم تقدم حلولا لمشاكلها ، ولم نلتزم في نقابتنا بالديمقراطية النقابية ، واستغرقنا في صراعات بيننا وبين بعضنا البعض لانهاية لها وزهقنا القاعدة العريضة من المحامين فينا كلنا ، والنتيجة عزل هذا المعسكر كله بأطرافه المختلفة عن القاعدة العريضة من المهنيين . وهكذا أخلينا الساحة للاخوان المسلمين الذين نجحوا في استغلال هذه الظروف بذكاء ، ونجحوا بالفعل في تقديم خدمات ملموسة للمهنيين استفادت منها هذه الشريحة .ومن هنا فالأصوات التي يكسبونها في الانتخابات أصوات حقيقية لم تأت نتيجة للتزوير وإنما نتيجة لجهودهم ونتيجة أنهم قوى منظمة ونتيجة غياب الأطراف الأخرى المنافسة لهم .

أيضا من الأسباب المهمة التي لايمكن إغفالها الدور الذي تلعبه الأصابع الخفية الخارجية ومحاولتها التسلل إلى داخل صفوف النقابات وتصعيد الصراعات النقابية بشكل غير مبدئي وتفجير الأزمات داخل النقابات المهنية بين المهنيين وبعض حتى ينشغل المهنيون بهذه الصراعات عن القيام بدورهم الوطني والقومي والديمقراطي .

أيضا هناك أسباب سياسية كامنة وراء تصعيد الأزمة والهجمة على النقابات المهنية في هذا الترقيت بالذات. القضية ليست قضية الإخوان فالمجالس الإخوانية قائمة منذ سنوات وليس خافيا على أحد أنه في أكثر من نقابة مهنية عقد اتفاق جنتلمان بين الحزب الوطني وبين الإخوان على تقسيم المواقع ، فيترك منصب النقيب للحزب الحاكم ويسمح للاخوان بأن يأخذوا نصيب الأسد في مقاعد العضوية . إذن ماهو الجديد؟ في تقديري أحد أسباب الهجمة الحالية أن **النقابات المهنية تجهر حتى الأن بمواقفها المعلنة منذ كامب ديفيد وكانت لمقاومة الاتفاق مع العدو الصهيوني** وبالتالي فمن المتوقع أن تلعب دوراً في مقاومة المخططات التي ترسم للمنطقة من شرق أوسطية وتطبيع مع إسرائيل، والمطلوب نسف هذا الدور القومي للنقابات المهنية ، مطلوب تطويع النقابات المهنية للمخطط الصهيوني الأمريكي في المنطقة .

أيضا من المعروف أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقود هجمة عالية على النقابات مهنية وعمالية لأنه مطلوب أن تلعب النقابات دوراً جديداً في التخديم على سياسات الصندوق والبنك الاقتصادية.

صلاح عيسى

الصورة تبدو كابوسية بما فيه الكفاية فقط أضيف عوامل أخرى لها تأثيرات حاسمة على الوضع الحالي للنقابات المهنية مثل الخلط بين ماهو سياسي وماهو نقابي، وهي - على ماأظن - ظاهرة حديثة . فالنقابات المهنية المصرية منذ النشأة وبحكم أنها منظمات تضم شرائح مختلفة من النخبة المصرية كان هناك دائما في نشاطها ماهو سياسي وخاصة في النقابات التي لعضويتها علاقة مباشرة بالعمل السياسي كالمحامين والصحفيين أو ماتسمى بنقابات المهن المتعلقة بالرأي العام .

قبل ثورة ١٩٥٢ كنا نرى في عهود الأقليات الوفد يسعى لتأكيد شعبيته بأن يطرح نقيباً وفدياً ضد نقيب الحكومة .

الصورة الآن مختلفة وأوافق الأستاذ نبيل الهلالي على أن السبب في الأزمة هو **محاولة الحكم تطويع النقابات ودمجها في بنية السلطة التنفيذية وإفقادها أي شكل من أشكال الاستقلال** الذي يعبر عن أهداف أعضائها والمنتمين إليها بعيدا عن انتماءات أعضائها الفكرية والسياسية فالانتماء ليس بالضرورة حزبيا فهناك فرق مابين هو سياسي وفكري وماهو حزبي .

هذا السعي الحكومي لدمج النقابات في بنية السلطة التنفيذية هو جزء من سعي أخر لدمج كل منظمات المجتمع المدني في بنية السلطة التنفيذية بل ولدمج السلطة التشريعية هي الأخرى .إن فكرة الهيمنة الحكومية الراسخة على مقدرات المجتمع، فكرة مازالت ثابتة في مصر برغم سياسة الانفتاح الاقتصادي .في الواقع نحن أمام إشكالية حقيقية تريد انفتاحا في الاقتصاد وانغلاقاً في السياسة وهذه معادلة مختلة من الأساس . ومن هنا سيطرة الجماعات الدينية كما قال الأستاذ نبيل هي أعراض لمشكلة قبلنا بذلك أو رفضنا . فهؤلاء يستولون على النقابات في انتخابات لايستطيع أحد أن يطعن في نزاهتها إننا أمام رأي عام في



صلاح عيسى:

★ هناك محاولة لتطبيع النقابات ودمجها فى السلطة التنفيذية

★ الخراب والفساد يسيطران على النقابات المهنية

★ الخدمات تحولت الى رشوة مقنعة .

★ الاخوان المسلمون أخطر من جماعات العنف

النقابات المهنية يمثل النخبة المصرية أو أجزاء كبيرة من النخبة المصرية ، أصبح يميل إلى اختيار الإخوان المسلمين أو التيارات الدينية ولايختار غيرهم ويثق فى أن قدرتهم على إدارة هذه النقابات لمصلحة أعضائها أفضل مما فعلت الحكومة وأفضل مما قد يفعل غيرهم من القوى السياسية. هناك مشكلة أخرى تتمثل فى حجم وكم الخراب والإفساد الذى يحدث فى النقابات المهنية من خلال التصريخ بمزاولة المهنة والحفاظ على آدابها وأخلاقياتها . ونحن فى نقابة تسيطر عليها الحكومة منذ عشرين سنة من خلال عدد من المجالس المتتالية ولايسيطر عليها الإخوان وقد حدث إفساد متعمد لجدول القيد بنقابة الصحفيين لأهداف انتخابية . وفى كل عام ينضاف ١٠٠ أو ٢٠٠ صحفى للجدول نصفهم على الأقل لاصلة لهم بمهنة الصحافة ولايعمل بها مثل سكرتيرى رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارات والعاملين على الكمبيوتر الخ لاستخدام أصواتهم فى الانتخابات مشكلة أخرى ونموذج آخر للإفساد . حاليا لايحاسب صحفى لأنه يجمع بين العمل فى التحرير والعمل فى الاعلان ولايؤاخذ صحفى لأنه يستغل مهنته فى التربح والخروج على أداب المهنة فى التعامل مع سفارات أجنبية أو فنانين . والوقائع فى هذا الصدد كثيرة جدا بحيث أصبح هناك نوع من التواطؤ على إفساد تقاليد المهنة والخروج عنها وتخريبها تخريبا شاملا.

هناك ظاهرة أخرى سلبية تتمثل فى التعصب الإقليمى المؤسسى .

هذه كلها ظواهر وأوضاع لاعلاقة لها بوجود " الاخوان المسلمون" ولابد من فك هذا الالتباس بالنسبة للإخوان وسعيهم للهيمنة على النقابات المهنية . فلا يجب أن ننسى أنهم قوة سياسية يصادر حقها فى إنشاء حزب سياسى ، ومن المفهوم أن تسعى للتواجد فى منظمات المجتمع المدنى الأخرى وتحويلها عن صفتها النقابية إلى صفة حزبية ضيقة .هذا أمر طبيعى وسيظل هذا الوضع قائما سواء كان الاخوان المسلمون يفعلون ذلك ضمن خطة مرسومة وموضوعة لها الأهداف ويتم تنفيذها تدريجيا أم كرد فعل تحت وطأة الإحساس بالحصار والبحث عن شكل شرعى لوجودهم فى المجتمع .

هناك ملاحظة أخرى ، فأنا أعتقد أنه حان الوقت لنكف عن تدليل الجماهير . لدى إحساس كبير أننا كشعب ولظروف تاريخيه طويلة جدا برزت فى شخصيتنا القومية بعض العيوب فى مجال العمل النقابى . المفروض أنه عمل تطوعى فى الأساس . عمل جماعى يستهدف أن تحتشد الناس من أجل الدفاع عن مصالحها وتتعاون معا فى سبيل ذلك، نلاحظ أن فكرة العمل التطوعى والعمل الجماعى تتراجع فى مصر و خاصة فى النقابات المهنية هناك الآن عزوف عن التقدم للانتخابات فى النقابات المهنية وعدم رغبة فى القيام بالعمل التطوعى لخدمة الآخرين. غالبية أعضاء هذه النقابات لايهتمون بالعمل النقابى إلا فى مواسم الانتخابات وضمن حالة إثارة شاملة ، ولايسعون لكى يعرفوا ماذا يدور فى داخل النقابة ولايحاسبون المجالس التى ينتخبونها .فى نقابة الصحفيين مثلا ظاهرة من أعجب الظواهر قبل صدور القانون ١٠٠ كان لدينا هناك جمعية عمومية كل سنتين لانتخابات التجديد النصفى وانتخاب النقيب وهناك جمعية عمومية فى السنة التالية بلا انتخابات .الجمعية العمومية التى ليست فيها انتخابات لايحضرها أكثر من عشرين عضوا ولاتنعقد على الإطلاق ومنذ سنوات لم تناقش أى جمعية عمومية تقرير مجلس الإدارة أو الميزانية .

المطلوب إنهاء الاجتماع بسرعة والتصويت والانصراف وهذه صورة مفجعة للغاية

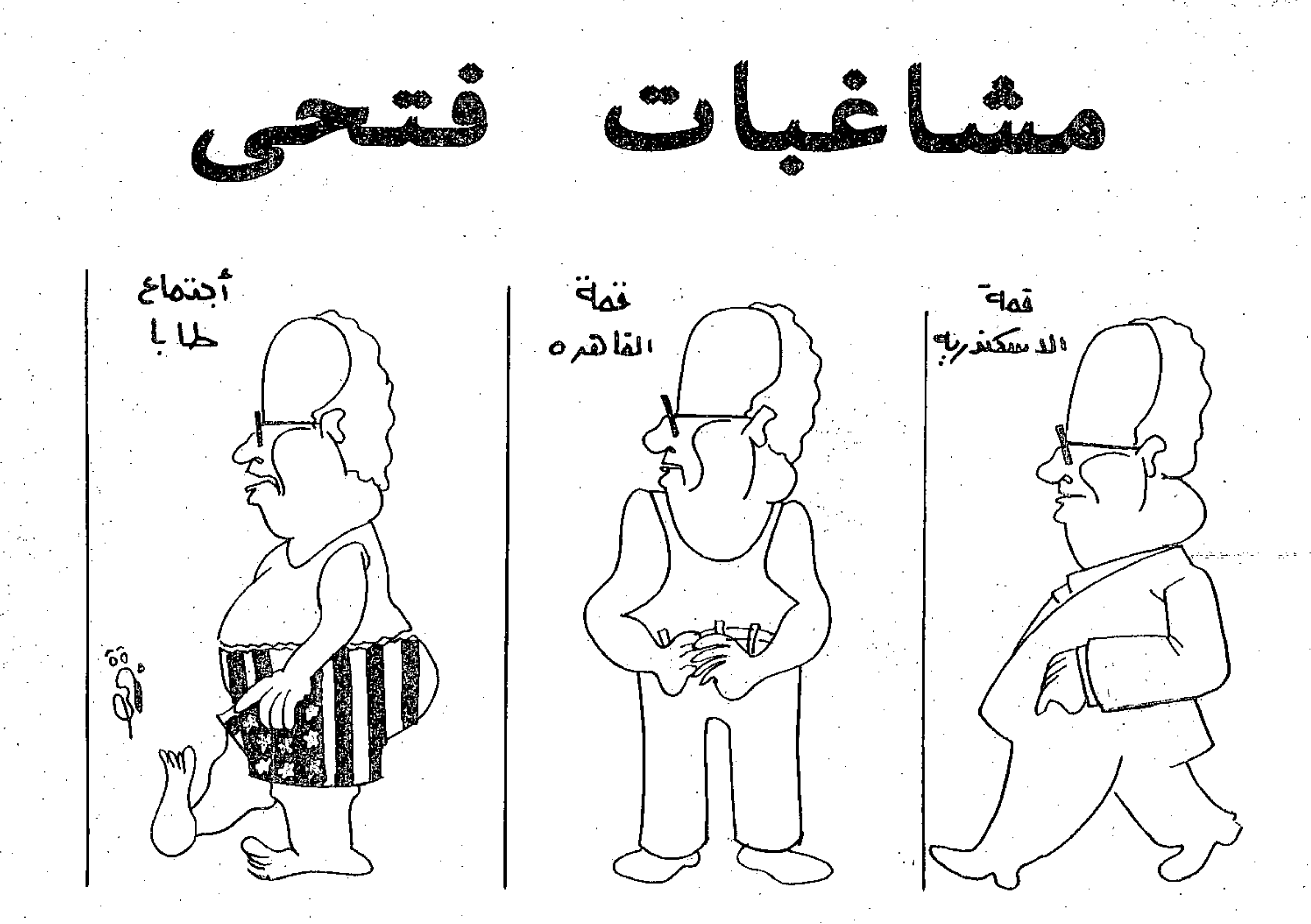
حسين عبد الرازق

أتفق مع الرأى القائل أن الأزمة لاتنحصر فى سيطرة أو هيمنة الإخوان على عدد من مجالس النقابات وأن الأزمة أعمق وأشمل من ذلك ويتحمل مسئوليتها فى الأساس سياسات الحكم وممارساته .

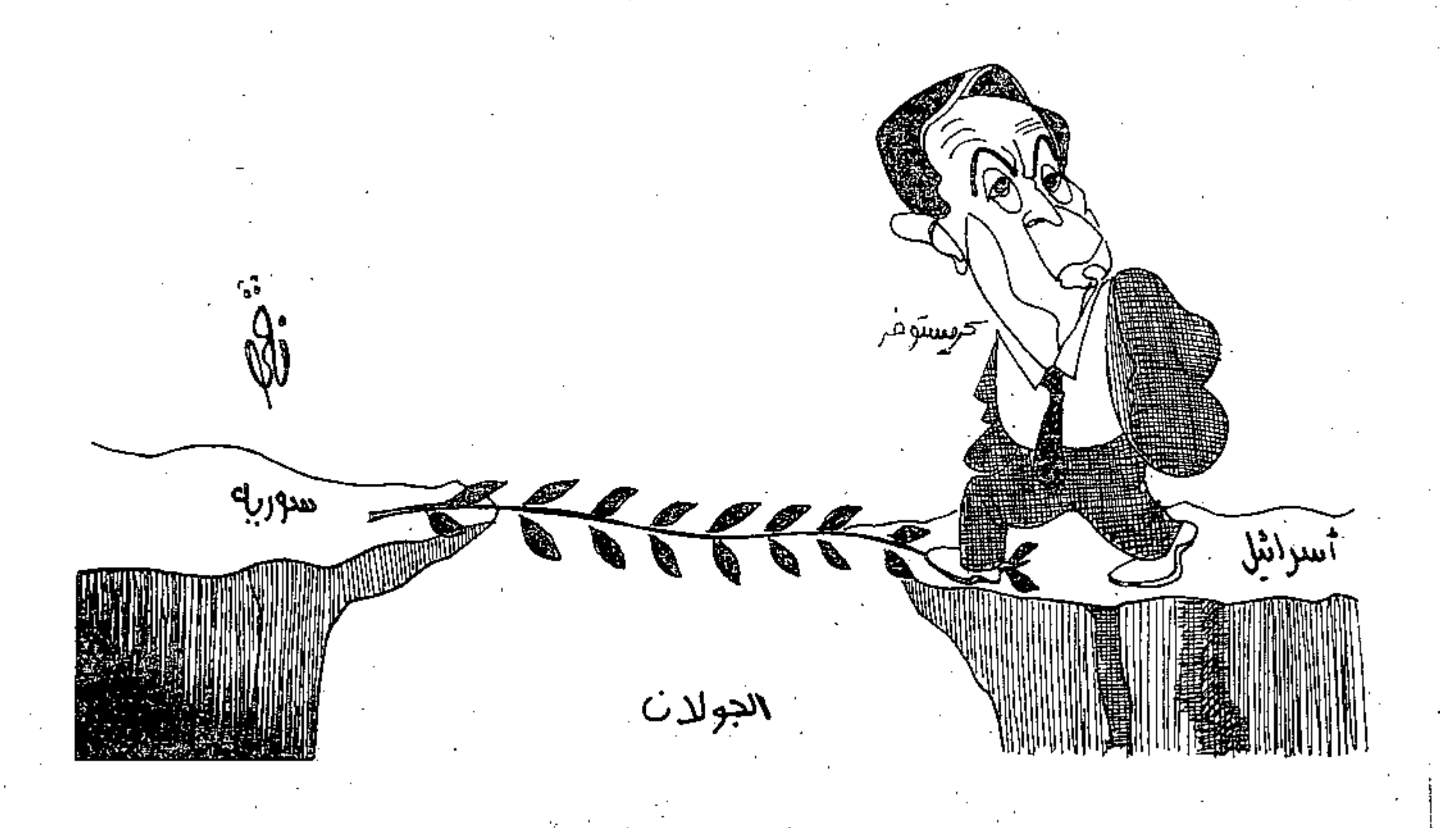
لكن هذا لاينفى أن هناك جانبا من الأزمة يتحمل مسئوليته تيار سياسى معين يتمثل فى الإخوان المسلمين فحصولهم على أغلبية مجالس عدد من النقابات المهنية جعلهم يمارسون هيمنة وسيطرة واستبعاد للآخرين ويكادون يحولون هذه النقابات إلى فروع لهذا التيار السياسى مثلهم مثل الحكومة تماما .

فى نفس الوقت ففى ضوء ماينشر ومايقال هناك استخدام للأموال فى غير محلها وتقارير الجهاز المركزى تشير لهذه الظاهرة الخطيرة . وإذا كان استيلاؤهم على عدد من مجالس النقابات ناتج عن ممارسات سابقة للحكومة وقوى أخرى فسيطرتهم على عدد من مجالس النقابات المهنية وأسلوب إدارتهم أصبحوا جزءا هاما من هذه الأزمة وسببا من أسبابها.

مشاغبات فتحى



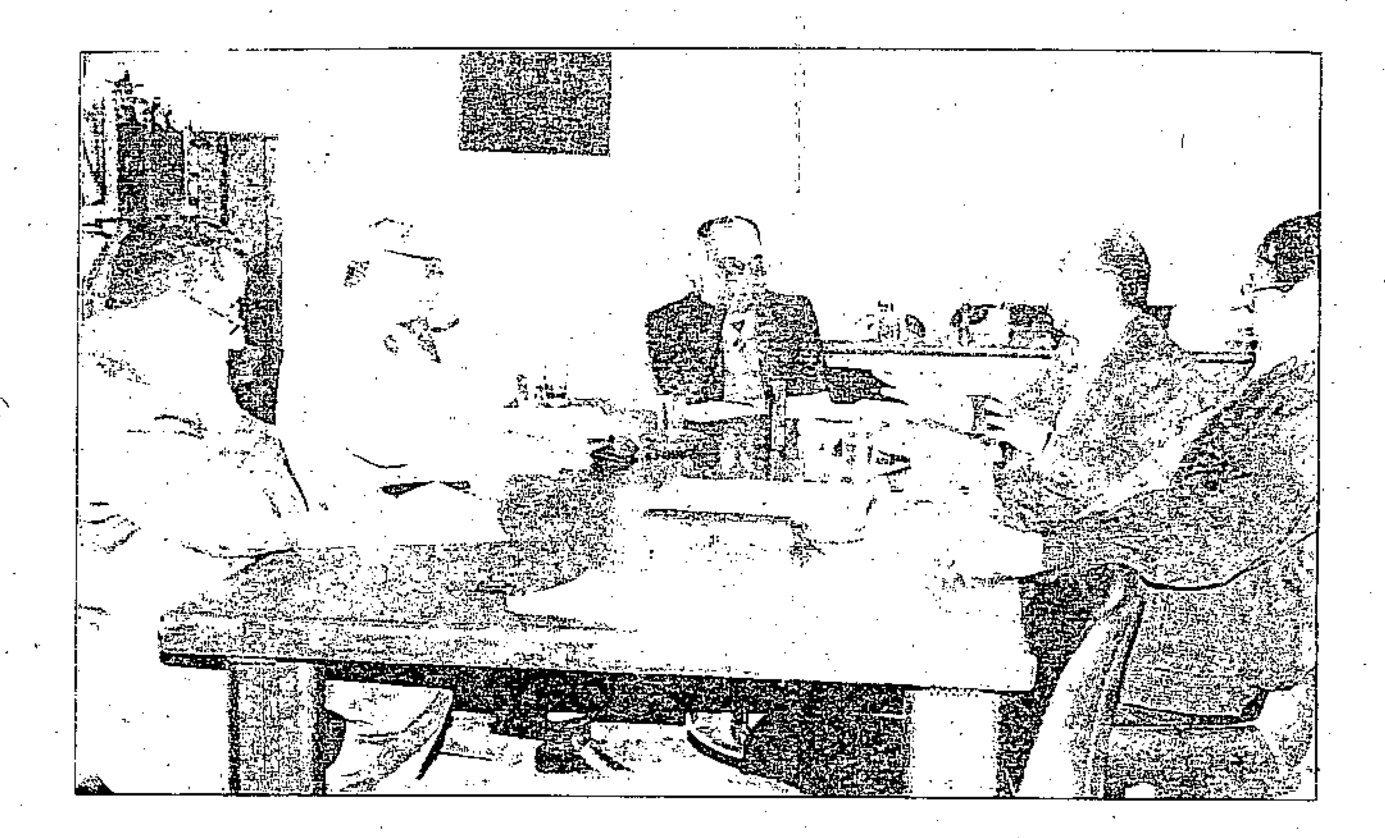

الشرق الاوسط
كريستوفر


كريستوفر
سوريا
أسرائيل
الجولان


طائرة
كريستوفر
الخليج
السعوديه
حللت اهلا
ونزلت سهلا
العراق


عجبني قوي
مقالك امبارح وأنصحك تكتب
النهارده النص بتاعك
النيابه
صحفي


المفروض بعد
اللي بيحصل ده بيسموها حكومه
ومعارضه بس من غير ألف
ونقطه
القبض على صحفي
معارض وأساتذة
جامعة



الملاحظة الثانية ، تتعلق بالأسباب التى تفضّل الأستاذ نبيل الهلالى بتعدادها تفسيرا لأسباب تصاعد الأزمة بين الحكومة والنقابات وأضيف اليها سببا أخر هو تصاعد اتجاه داخل أجهزة الحكم فى ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لإحكام سيطرة الحكم على كافة مؤسسات المجتمع المدنى .لم يعد مسموحا بوجود أى صوت مستقل عن الدولة خصوصا والبلاد مقبلة على انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر القادم واستعدادا لهذه الانتخابات تحركت الدولة لإحكام سيطرتها على كل مؤسسات المجتمع المدنى وصولا إلى استمرار احتكار الحزب الحاكم على أكثر من ثلثى المقاعد فى مجلس الشعب . فى هذا تأتى الهجمة الحكومية للسيطرة على النقابات المهنية

الملاحظة الثالثة .أنه من حق أى مجموعة من الناس وأى حكومة وأى حزب وأى قوى سياسية أن تتواجد ويكون لها دور فى النقابات المهنية ، ولكن المفروض أن يتم هذا الدور بالأساليب النقابية والديمقراطية المتعارف عليها. الملاحظ أن الحكم ، ويسانده فى ذلك بعض القوى التى أسماها أستاذ أحمد يحيى القوى الوطنية وآخرين يسمونها القوى الديمقراطية أو يسمونها قوى المجتمع المدنى أو اليسار ، لجأوا لسيف التشريع وأساليب إدارية. وأشير هنا للضجة التى أثيرت حول القانون ١٠٠ الذى صدر فى تجاهل كامل لمجالس النقابات المهنية ، بل وعلى عكس رأيها ، وأدى إلى عديد من المشاكل عند التطبيق من أبرزها تأجيل الانتخابات فى ست نقابات عامة وفرعية وتعذر عقدها حتى الآن. وتكرر نفس الأسلوب عند تعديل القانون ١٠٠ فى العام الماضى ، فقد تم فى غيبة النقابات ووسط معارضة قوية منها ومن الأحزاب المعارضة.

وقد هاجمت السلطة المعارضين بحجة أنهم يطالبون بإشراف القضاء على الانتخابات العامة ويرفضون إشراف القضاء على الانتخابات مما يجعلهم فى موقف متناقض : وتجاهل هؤلاء أن الدستور نص بوضوح لالبس فيه فى المادة (٨٨) على إشراف الهيئات القضائية على انتخابات مجلس الشعب وعلى العكس من ذلك نص فى المادة (٥٦) التى تتناول النقابات والاتحادات ، على قيامها على أساس ديمقراطى وتكون لها الشخصية الاعتبارية ولم يشر من قريب أو بعيد لإشراف أى سلطة أخرى على انتخاباتها أو جداولها .أكثر من ذلك فالقانون ١٠٠ وتعديلاته **يتناقض بصورة صارخة مع الاتفاقية الدولية للحريات النقابية** الصادرة عام ١٩٤٨ والتى صدقت عليها مصر عام ١٩٥٨ والتى تنص على استقلال الحركة النقابية وعدم تدخل أى سلطة فى شؤونها أو فى سياساتها أو تحديد بنيانها أو فى انتخاباتها بأى شكل من الأشكال.

من الواضح أن الحكم مستعد لانتهاك الدستور والإخلال بالاتفاقات الدولية مقابل مكسب صغير .

وللأسف فهذه الممارسات تظهر التيار المسيطر على هذه النقابات فى صورة الضحية . وهناك مايؤكد أن هذا المنهج الحكومى منهج ثابت . يكفى ماقامت به الحكومة ضد نقابة الصحفيين فى الفترة الأخيرة رغم أن هذا التيار لايسيطر على مجلسها ولايوجد حتى تهديد بذلك.

صلاح عيسى

الحزب الوطنى يريد أن يستولى على النقابات ليحول النشاط فى داخلها إلى نشاط خدمى بالدرجة الأولى ، ويلغى دور النقابات المهنى والعام وخاصة فى النقابات التى لها علاقة بالرأى العام .

أيضا الحزب الوطنى يريد أن يفرض أناساً بعينهم على النقابات ، مثلا فى نقابة الصحفيين يفرض على الصحفيين مرشح واحد يختاره الحزب وهو مرشح الحكومة. منذ ٢٠ سنة كان يترك المجال مفتوحاً لأكثر من مرشح حكومى ، يحدث أن **على حمدى الجمال** يخوض الانتخابات وموسى صبرى يخوض الانتخابات وبالتالى أمامى وجهان من وجوه الحكومة اختار أفضلهما أو أقربهما من وجهة نظر الصحفيين . فى نقابة الأطباء الحكومة رشحت د. **ابراهيم بدران** والدكتور **حمدى السيد**

تحدى قرار الحزب وخاض الانتخابات منافسا للدكتور بدران وانتخبه الأطباء. الوضع الآن أن الحكومة تصر على مرشح واحد تفرضه على النقابات.

ظاهرة أخرى فى انتخابات الصحفيين ولها علاقة بمنطق العمل النقابى أن لاترشح رئيس عمل ممثل للمالك له سلطة توقيع العقاب على الصحفيين أن يرشح نفسه نقيباً هو فى واقع الأمر لايمثل العاملين ولكن يمثل صاحب رأس المال ومالك الصحيفة. يجمع بين منصبه كرئيس مجلس إدارة وبين منصبه كنقيب للصحفيين فيحدث خلل فى داخل المؤسسات الصحفية وخلل فى السلطة وخلل فى النقابة.

عبد الغفار شكر

أعتقد أن أحد جوانب الأزمة الراهنة التضييق على الممارسة السياسية ليس فقط بعدم السماح لكافة القوى السياسية بتكوين أحزابها ولكن أيضا **بفرض حصار على حركة الأحزاب القائمة مما دفعها للسعى إلى النقابات لكى تكون واجهات تستطيع من خلالها أن تمارس نشاطا واسع النطاق فى المجتمع** هذه نقطة أساسية فيما يتعلق بافتقاد الديمقراطية.

النقطة الثانية والتى أدت لاستفحال الأزمة هو عدم بروز طرف ثالث غير الحكومة وغير الإخوان المسلمين أو مانسميه البديل الديمقراطى وذلك لأن القوى الديمقراطية غير قادرة على التبلور بشكل كاف ونشط ومن هنا تنحاز للحكومة وليس صدفة أن جزءا من قيادة التجمع راضية عن صدور القانون ١٠٠ وتعتبر إشراف القضاء إشرافا كاملا على النقابات المهنية عودة إلى الأمر الطبيعى. وجزء من القوى الليبرالية تؤيد الحكومة وتعتبر موقفها طريقا للتخلص من الإخوان. باختصار أعتقد أن تقاعس القوى الديمقراطية أيا كانت مواقفها السياسية أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الأزمة واستفحالها.

أحد أسباب احتدام الصراع من وجهة نظرى أن النقابات تدافع عن مصلحة أعضائها وفى نفس الوقت لديها موارد هائلة نتيجة أنها تملك سلطة الترخيص بمزاولة المهنة.

أحمد يحيى

أيا كانت ملاحظتنا على خط الحكومة فى الممارسة الديمقراطية فالحكومة غير مسئولة عن استيلاء الاخوان المسلمين على النقابات إحنا المسئولين. نحن كقيادات مهنية مسئولون وأضرب مثلاً بنقابة المحامين على وجه التحديد وأظن الأستاذ نبيل لايختلف معى. تفكك القيادات الديمقراطية فى نقابة المحامين وظهورها بمظهر سيئ فعلا هو سبب وصول الإخوان المسلمين للمجلس، بعد أن كان مستحيلاً نجاح أحد منهم. فى كل الانتخابات السابقة كان يتقدم للترشيح أفضل المحامين من الإخوان المسلمين مثل محمود الشربينى والدكتور **عبد الله رشوان**، أساتذة محامين لهم اسم فى المحاماة ولم ينجح أى منهم وكانت انتخابات نزيهة وحرة والسبب أن المحامين كانوا يجدون قوى أخرى نقابية قادرة على تحقيق مصالحهم وتقديم المثل ولكن مع تراجع وتضاؤل هذه القوى والنماذج مع تفككها وصداماتها انصرف المحامون عنها.

صلاح عيسى قال أن الرأى العام مع الإخوان هذا غير صحيح لقد فازوا فى آخر انتخابات لأن الحاضرين كانوا ٤ آلاف فقط من ١٣٠ ألف صوت.

وبعد ذلك حاولوا شراء الرأى العام بالفلوس، عملوا لجان الشريعة الإسلامية تنفق أموال كثيرة، وفرقوا فى المعاملة فى الزلزال بين المحامين. المحامى الإخوانى يدفع له خمسة آلاف جنيه والمحامى الذى تعرض لنفس الكارثة يعطى ٥٠٠ جنيه. وأضيف أن النقابة تتبع أولا تتبع الحكومة على حسب نوع القيادات التى تتولى المسئولية فى النقابة لو كانت قيادات واعية وقادرة ستحافظ على الاستقلال مهما أرادت بها الحكومة ومهما كانت أجهزة الحكم والأمن تحاول التدخل فى شئونها. لكن لو أن الحكومة هى التى أتت إلى النقابة فسأدين لها بالولاء والنقابة لن تستقل. والحكومة تسعى للسيطرة على هذه الكيانات الديمقراطية كما تريد الهيمنة والسيطرة على كل المؤسسات والضمان الوحيد لعدم الهيمنة والسيطرة الحكومية هو المهنيون أنفسهم.

الإخوان المسلمون لايمثلون أى ضمانة للاستقلال عن الدولة بالعكس هم أكثر استعدادا للتفاهم مع الدولة لو أرادت. أذكر واقعة بسيطة جدا سنة ١٩٦٨ حينما اندلعت مظاهرات الطلبة عقب محاكمات صدقى محمود فتحنا لهم نقابة المحامين فتحنا النقابة ودخلها الطلبة عام ١٩٦٨ وعام ٧٠ وعام ١٩٧٣ فى عهد عبد الناصر وفى عهد السادات وشكلنا لجان للدفاع عنهم وزرناهم فى السجون ودافعنا عنهم ولم يستطع أحد منع نقابة المحامين من القيام بهذا الدور، ولم تكن الدولة راضية عما نفعله.

فى عام ١٩٦٨ عندما فتحنا أبواب النقابة أمام الطلاب حضر الينا حسين كامل بهاء الدين وتحاور مع المحامين كان الدكتور **حسين كامل بهاء الدين** وزير التعليم الآن أمين المحامين فى الاتحاد الاشتراكى وكان موفدا من السيد **على صبرى**، واستمع الى كل مايقوله المحامون وهو نفس ماكان يتردد فى الشارع وكتب بيانا من أقوى مايكون معبرا عن رأى الناس. فى خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى ٣٠ مارس الذى أصدر فيه بيان ٣٠ مارس كرر عبارة الشعب يطالب وأنا معه وكانت ٩٠٪ من المطالب هى التى وردت فى بيان نقابة المحامين الذى عكس رأى الناس.

معنى ذلك أنه فى أحلك الأوقات بالنسبة للحريات لم يمس محام، لم يمنع محام من التعبير عن رأيه فى نقابة المحامين مهما كان كلامه خطيرا وطالما تمارس الديمقراطية بأسلوب صحيح لايمكن أن تصادرها قوة مهما كانت، والضمانة الوحيدة هى فى الناس وفى القيادات. القيادات النقابية التى يتم انتخابها بطريقة غير واعية هى التى تؤدى بالنقابات الى التبعية والتدهور الذى نعيشه الآن.

أعود للتصور المطروح، والذى يقصر دور النقابة على العمل العام والدفاع عن مصالح المهنيين وأعتقد أنها فكرة فى غاية الأهمية على أن تكون هناك جمعية علمية مشكلة من مهنيين أيضا جمعية علمية مثل الجمعية الطبية المصرية تنتخب من الأطباء، ومن كبار الأطباء، ومن ناس ذوى حيثية. وجمعية للمحامين وجمعية للأطباء، وجمعية للمهندسين هذه الجمعيات تختص بكل مايتعلق بممارسة المهنة بما فى ذلك صرف المعاش لأن المعاش يتحول أحيانا إلى موضوع للمساومة وإذلال الناس

الموضوع الثانى قضية الزيادة الهائلة فى أعداد أعضاء النقابات المهنية دون وعى. فى نقابة مثل نقابة المحامين القلة تريد أن تحمل النقابة مسئولية حل مشكلة البطالة وتشغيل كل من يتخرج من كلية الحقوق. والنتيجة هناك ألف بل عشرات الآلاف من المحامين لايجدون حتى مكتب محام للتمرين فيه. آلاف المحامين لايجدون من يعلمهم المهنة بعضهم يقف على أبواب المحاكم بحثا عن أى قضية ولم يمارس المحاماة بطريقة صحيحة ولم يتعلم التقاليد ومستعد أن يحول المهنة إلى أسلوب للنصب والإجرام. هذه الممارسات خطيرة على المهنة وخطيرة على النقابة وخطيرة على المجتمع كله. **الدولة غائبة ولاتقوم بدورها فى علاج مشكلة البطالة** والنتيجة أن خريج الحقوق يدفع رسوم القيد بطريقة أو بأخرى وسرعان ماتعتبره الدولة غير متعطل، رغم أن الواقع عكس ذلك. إننى لاأطالب الدولة بأن تجد وظيفة لسبعين ألف محام متعطل فى الحكومة والقطاع العام ولكن هناك حلول كثيرة. مثل تكوين مؤسسات للمساعدة القضائية يعينون فيها بمرتبات ويتعلمون منها المحاماة.



أحمد نبيل الهلالي:

★ هيمنة الاخوان المسلمين على عدد من النقابات المهنية ليس سبب الأزمة الحالية .

★ الدولة البوليسية تستهدف ضرب استقلالية النقابات المهنية .

★ النقابات المهنية تحولت الى « جراجات» لعشرات الالوف من المهنيين الشبان العاطلين

وتستوعب أعدادا كبيرة منهم في القاهرة والمحافظات . هناك نظام المحامي المؤثق لو أنا أخذت بهذا النظام في مصر سيجد المحامون المتعطلون فرصة للعمل والتدريب وفي ذات الوقت أحل مشكلة نقابة المحامين التي تنوء بأعداد محسوبة عليها خطأ فهم لايمارسون المهنة ، والنقابة لاتستطيع حل مشكلتهم ، والنتيجة استغلال الآلاف من خلال مايسمى اليوم بلجان الدعوة الإسلامية ولجان الشريعة والتي ينضم إليها هؤلاء ويتلقون مبالغ ضئيلة ، هي في الواقع فتات ، ولكن من خلال ذلك يتم شراء أصواتهم ، وهي أصوات تعبر عن عجز الدولة عن مواجهة البطالة . باختصار نحن نحتاج لتنقية جداول النقابة من الأعداد الزائدة التي دخلت فيها نتيجة أن مشكلة البطالة لاتواجه المواجهة الحقيقية وعندما تعود النقابة إلى حجمها الحقيقي ، ستعود تقاليد المحاماة والقيم ، وأظن كلنا نتذكر ماسمى بانتفاضة المحامين ، والتي سميت بثورة الجياع . الموضوع لم يكن مجرد خلاف بين أحمد ناصر وأحمد الخواجة وان المحامين كانوا مع أحمد ناصر . ولكن الحقيقة أن المحامين الجوعى كانوا ساخطين ويتحدثون عن أن الخواجة لديه ٧ عربيات ويكسب ملايين والواحد فيهم مش لاقي ساندوتش طيب هايعيشوا ازاي طيب ماينضم لأحمد ناصر وينضم لأي واحد يقوله تعالى نكسر أحمد الخواجة .

إن مشكلة النقابات المهنية تتمثل في العضوية غير الحقيقية والحلول الصحيحة تبدأ بحل مشاكل البطالة وهي الخطر الحقيقي على الممارسة المهنية وعلى الممارسة العامة في نفس الوقت .

عبد الغفار شكر

الأستاذ أحمد يحيى طرح قضايا بالغة الأهمية ولكن لاحظنا أن الحلول طرحت في إطار نقابي فقط .

أحمد يحيى

البعد السياسي يتمثل من وجهة نظري في أن معظم الأحزاب الوليدة تعاني ماتعانيه النقابات وأكثر ، المأساة ليست مأساة النقابات فقط فأغلبية الأحزاب تعيش على إعانة الدولة ، أحزاب ورقية ليس لها دور حقيقي ولاعندها قدرة على التنظيم. إذا كانت هذه قدرة الدولة على تنظيم المدارس الديمقراطية ممثلة في الأحزاب فكيف أنشر حلولاً لازمة النقابات على يد الدولة . الحل من وجهة نظري في يد أبناء المهنة أنفسهم

أما إذا كان المقصود أن هناك ميلاً للدولة للاحتواء الأمني وتعتمد الأسلوب الأمني ، فهذا أمر طبيعي في بلدنا وسيظل قائما ، على يد القيادات النقابية الواعية التي تؤمن بقومية النقابة وترفض الخضوع والتبعية .

نبيل الهلالي

في تصوري أن المحنة الحقيقية للنقابات المهنية هي افتقادها لاستقلاليتها لإن هذه الاستقلالية مطحونة بين شقي الرحى ، هيمنة حكومية أو محاولة هيمنة حكومية من ناحية وهيمنة التيار السياسي الواحد من الناحية الأخرى ولكي تتحقق الاستقلالية للنقابات المهنية يجب أن ترفع جميع الأيدي عن النقابات المهنية ، يد المشرع ويد الدولة بأجهزتها ويد الأحزاب والقوى السياسية .بدون ذلك لااستقلالية ويستحيل تصور توفر استقلالية للنقابات المهنية في غيبة الديمقراطية في المجتمع .وبالتالي المدخل للوصول إلى استقلالية حقيقية للنقابات المهنية هو تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في المجتمع .فمن العبث الحديث أو تصور أن تكون النقابات المهنية جزر ديمقراطية وسط محيط لاديمقراطي . من هنا أركز على القيود التشريعية الخطيرة الواردة على الاستقلالية النقابية.

أخطر القيود هي القوانين أو ترسانة التشريعات التي تحكم النقابات المهنية والتي تتنافى مع الدستور من ناحية ومع المواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر.

فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص في المادة ٢٣ على أن لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والإنضمام إليها من أجل حماية مصالحه . فهل يملك المهنيون المصريون حق إنشاء نقابة مهنية . مستحيل.. النقابة المهنية لاتقوم بإرادة أبناء المهنة وإنما يجب أن تنشأ بإرادة الدولة ، الدولة تعطي الضوء الأخضر فيصدر قانون انشاء النقابة المهنية ، وإلا يستحيل قيام نقابة مهنية. ولذلك نجد مثلا المهنيين العاملين بالإذاعة والتليفزيون يناضلون منذ سنوات أربعة تقريبا أو أكثر من أجل إنشاء نقابة مهنية للإذاعيين ورغم أنهم تقدموا لمجلس الشعب بمشروع قانون صاغه ألف اذاعي استمر مجلس الشعب يناقش هذا المشروع

أربع دورات متتالية دون أن يرى النور.

من جهة أخرى المادة ٣ من الاتفاقية التى أشار إليها الأستاذ حسين عبد الرازق اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابى رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ينص على أن للنقابات الحق فى وضع دساتيرها وأنظمتها .

المحكمة الدستورية العليا فى الحكم التاريخى الذى أصدرته بعدم دستورية قانون حل مجلس نقابة المحامين فسرت ووضعت الإطارللاستقلالية النقابية والديمقراطية النقابية وقالت بوضوح أن المادة ٥٦ من الدستور إذ تنص على أن إنشاء النقابات على أساس ديمقراطى حق يكفله الدستور ، إنما قصدت ضمان حق أعضاء النقابة فى صياغة أنظمتها وبرامجها ونظم إدارتها وأوجه نشاطها واختيار ممثليها فى حرية تامة وتلك هى الديمقراطية. ومع ذلك فعندما يصدرون قانونا أو تعديلاً لقانون من قوانين النقابات المهنية يرفضون استشارة النقابات المهنية فى هذا التعديل ويتم من خلف ظهرها .

الحل فى تقديرى هو إعادة النظر فى كل التشريعات المنظمة للنقابات المهنية وتمكين كل نقابة من خلال الجمعيات العمومية ومن خلال الأعضاء فى أن يضعوا مشروع قانون جديد لنقابتهم ويستقلوا بوضع هذا المشروع ليعبر عن آرائهم ولايفرض عليهم من خارج النقابة .

المأساة أن بعض النقابات المهنية محرومة حتى من سلطة إصدار لوائحها الداخلية . رئيس المجلس الأعلى للصحافة له حق إصدار اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين ولائحة أداب مهنة الصحافة . وزير الرى هو الذى يصدر النظام الداخلى لنقابة المهندسين وزير الزراعة هو الذى يصدر النظام الداخلى لنقابة المهن الزراعية.

أكثر من هذا بقوانين النقابات المهنية تخضع النقابات لوصاية حكومية خانقة فطبقا للمادة ٦٤ من قانون نقابة الصحفيين لرئيس المجلس الأعلى للصحافة أن يستصدر قراراً من رئيس الجمهورية بحل مجلس إدارة نقابة الصحفيين وتعيين لجنة مؤقتة لإدارة شئون النقابة . هذا الاختصاص كان فى السابق لوزير الإرشاد القومى انتقلت صلاحياته إلى رئيس المجلس الأعلى للصحافة. وقانون نقابة الصحفيين يوجب على لجنة قيد الصحفيين أن ترسل قبل انعقادها بثلاثين يوما علي الأقل بيانا بأسماء طالبى القيد إلى المجلس الأعلى للصحافة لإبداء الرأى فيه .وزير الرى يحدد بقرار منه نوع وحجم الأعمال الهندسية التى يجوز لعضو النقابة مباشرتها طبقا لتخصصه بعد أخذ رأى النقابة .

أخطر نموذج للوصاية هو القانون ١٠٠ ، ونحتاج لوقفة عند هذا القانون للأسف مازال هذا القانون الخطير محل خلاف داخل صفوف القوى الديمقراطية ، كما أشار الأستاذ عبد الغفار.

وفى تقديرى أنه ليس صحيحا أن القانون ١٠٠ يهدف إلى تعميق الديمقراطية القانون يهدف تحديدا لإلغاء حق المهنيين فى انتخاب مجالس إدارتهم بفرض شروط تعجيزية فكما رأينا فهناك ٦ نقابات لم تستطع إجراء انتخاباتها نتيجة بهذه الشروط .

ماهى حكاية القانون ١٠٠ إذن .

أنا ضد الرأى الذى يختصر عيوب القانون فى أنه صدر دون أخذ رأى النقابات فهذا مجرد نقد للقانون من حيث الشكل وهذا منطق خطير لأنه يطمس الجوهر غير الديمقراطى لهذا القانون .

ثانيا القول بأن القانون الجديد يستهدف تعميق الديمقراطية النقابية وتوسيع قاعدة المشاركة فى العملية الانتخابية قول مفضوح فالضمانات التى ابتدعها القانون منقولة بالحرف من اللائحة الطلابية سيئة السمعة الصادرة عام ١٩٧٩ والتى أدت للقضاء على الديمقراطية فى الجامعات المصرية .

الشرط التعجيزى الوارد فى القانون لانعقاد جمعية الانتخاب لامثيل له فى أى انتخابات أخرى نسبة الـ ٥٠٪ أول مرة ثم ٣٣٪ لاتتحقق لا فى انتخابات مجلس الشعب ولا فى انتخابات مجلس الشورى ولاحتى فى استفتاء رئاسة الجمهورية .ومجلس الشعب الذى أصدر هذا القانون منتخب بنسبة ١٠٪ من مجموع الناخبين ومع ذلك يشترط ٥٠٪ لانعقاد الجمعية العمومية للانتخابات. ولايجوز الاعتداد بتجربة انتخابات نقابة الصحفيين التى أشار اليها الأستاذ عبد الغفار شكر فنقابة الصحفيين صغيرة العدد وتجربتها غير قابلة للتكرار فى نقابة كبيرة العدد وهكذا ستدخل النقابات الكبيرة العدد فى الحارة السد .

المقولة الثانية التى تطرح فى مواجهة المعارضة للقانون ١٠٠ هى كيف نعترض على الإشراف القضائى .القضية ليست قضية إشراف قضائى فالقانون ١٠٠ لايتحدث عن اشراف قضائى - فلا أحد ضد اشراف قضائى - ولكن القانون يفرض وصاية للقضاء وعدد من كبار السن من المهنيين على النقابات، فيعطى صلاحية للجنة مؤقتة فى أن تدير شئون النقابة ستة شهور واتخاذ القرارات وبالتالى يفرض وصايا على النقابات ، وهذه مخالفة صريحة لحكم المحكمة الدستورية العليا الذى قال أنه " **لايجوز أن يدير النقابة إلا مجلس منتخب من الجمعية العمومية** " وبالتالى لما يفرض القانون لجنة مؤقتة فهذا تحد صريح لحكم المحكمة الدستورية العليا. المهنيون ليسوا مقصرين حتى نفرض عليهم وصاية حتى لو كان الوصى قاضى جليل . **القضاة لهم مهمة مقدسة هى إرساء العدالة ولايجوز شغلهم عنه بإغراقهم فى أعباء الإدارة اليومية لعشرات من النقابات العامة والنقابات الفرعية بينما قضايا الناس مكدسة أمام المحاكم بسبب النقص الشديد فى عدد القضاة .**

الأخطر أنه عندما يقوم مستشار أو قاض بمسئولية النقيب ، ويصبح نصف مجلس النقابة قضاة فنحن نلغى الدور القومى للنقابة المهنية لأن أى دور قومى له طابع سياسى واضح .كيف يقوم القاضى بعمل سياسى والمادة ٧٣ من قانون السلطة القضائية تنص على أنه يحظر على القضاة بالاشتغال بالعمل السياسى .

كذلك فالقانون عندما يستر انتهاكه للدستور بغلالة قضائية يحاول بخبث أن يقحم القضاة فى المعركة الدائرة بين النقابات المهنية وبين الدولة رغم أن القضاة يجب أن يظلوا بعيدا عن هذا الصراع لأنهم الملاذ الأخير فى الفصل فى هذا النزاع إذا ماطرح عليهم قضائيا :القانون أيضا يهدد استقلال القضاة فمن سيراقب القضاة أعضاء اللجنة التى تدير النقابة ستة شهور؟ من سيحاسب هؤلاء القضاة؟ وهل يتفق مع استقلال القضاء وكرامة القضاء أن يخضع مجموعة القضاة أعضاء اللجنة لمراقبة ديوان المحاسبة ، ولمحاسبة الجمعية العمومية للنقابة وتشريحهم كمايحدث مع إبراهيم نافع أو أحمد الخواجة أو غيرهما .

من المفارقات المثيرة للسخرية أن السادات عندما أصدر القانون ١٢٥ لسنة ٨١ بحل مجلس نقابة المحامين جاء فى المذكرة الإيضاحية وبررت الدولة تدخلها وحل مجلس نقابة المحامين قائلة أن المشرع اضطر للتدخل لحل مجلس النقابة لما بدأ مجلس النقابة الحالى ينحرف بالنقابة عن رسالتها ويتخذ منها منبرا يتجمع حوله أعداء السلام والحاقدين عليه وبدا واضحا عجز المحامين عن محاسبة مجلس نقابتهم فى ظل القانون الحالى الذى يستوجب لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية المختصة بسحب الثقة أن يحضر اجتماعها نصف عدد المحامين الأمر الذى أصبح معه اجتماع جمعية عمومية غير عادية مستحيلة وتدور الأيام وإذا بشرط حضور ٥٠٪ من الجمعية العمومية الذى اعتبر بالأمس عقبة تعيق الديمقراطية ينقلب بقدرة قادر أداة لتعميق الديمقراطية . وهكذا يتعامل حكام هذا الزمان مع القانون باعتباره قطعة صلصال لينة هينة طيعة

يشكلونها حسب أهوائهم المتقلبة.

صلاح عيسى

استطرادا لما قاله الأستاذ نبيل اعتقد أن الهدف الأساسى من القانون كان استدعاء الأغلبية الصامتة فى النقابات المهنية لإغراق ما يمكن أن تسميه الجزء الواعى والمهتم بالعمل النقابى والمشتغل به من المهنيين. فى نقابة الصحفيين عندما فكرت الحكومة فى السيطرة على النقابة بعد الصدام مع السادات الذى كان يريد تحويل النقابة إلى ناد قالوا أن العناصر النشطة والمعارضة لايزيدون عن ٣٠٠ صحفى بينما أعضاء النقابة حوالى ١٠٠٠ ، فلو نجحنا فى حشد بقية أعضاء النقابة (٧٠٠) وأغلبهم موظفين يطيعون الرؤساء، فنستطيع أن نسيطر على النقابة ونقضى على المعارضين لكامب ديفيد والرافضين لنصل الصحفيين المصريين فى الخارج ولتحويل النقابة إلى ناد.

وبالفعل طبقت التجربة وأثبتت نجاحها اعتبارا من عام ١٩٨١ تحديدا واستخدمت أتوبيسات المؤسسات الصحفية القومية لشحن الموظفين والصحفيين الغائبين عن النشاط النقابى ولايعرفون عنه شيئا ، وبدأ استدعاء الصحفيين فى البلاد العربية بتذاكر طائرات مجانية ، والهدف الأساسى إغراق القسم المشتغل بالعمل النقابى والمهتم بشئونه والفاهم لقوانينه والعارف لقياداته. هذا الحشد دوره الانتخاب فقط ، ونجحت هذه التجربة فى حصار القوى المدنية غير الحكومية فى نقابة الصحفيين . وعندما أصدرت الحكومة القرار ١٠٠ كان تقديرها أنها ستغرق الأقلية التى تنتخب الجماعات الاسلامية بأكثرية يسهل قيادتها ولكن هذا السيف قد يرتد على أصحابه . فهذه الأغلبية يمكن فى ظل ظروف معينة أن تنتخب الجماعات بدلا من الحكومة.

العمل النقابى فى أساسه عمل تطوعى وفى كل النقابات المهتمين بالعمل النقابى ترشيحا وانتخابا أقلية ، وإغراق هذه المجموعة النقابية فى أغلبية صامتة غير مهتمة يمكن أن يؤدى إلى كوارث فى وقت من الأوقات.

فى تناول الأستاذ أحمد يحيى لموضوع حل أزمة النقابات المهنية ركز على تقديم المهنيين أنفسهم للحلول التى أعتقد أنه لا أحد فى هذه الدولة يريد حلا للمشاكل، خصوصا فيما يتعلق بالمسائل التى لها صلة بالممارسة الديمقراطية وأضرب مثلا لذلك من نقابة الصحفيين .

فى عام ١٩٩٠ وجدنا أننا نواجه مشاكل خاصة بممارسة المهنة - وبقانون النقابة وبقانون سلطة الصحافة وطبيعة ملكية المؤسسات الصحفية وحرية الصحافة والصحفيين والقوانين المقيدة للحريات وأوضاع المؤسسات الصحفية ، فعقدنا مؤتمرا استمر ثلاثة أيام افتتحه رئيس الوزراء وحضره وزير الإعلام وممثلين للحكومة وحضره كبار الصحفيين وأجيالهم المختلفة والنقباء السابقين ومنهم **كامل زهيرى وحافظ محمود وإبراهيم نافع** . وكان أمينه العام **جلال عارف** وكان النقيب فى حينها **مكرم محمد أحمد** ، وانتهينا إلى مجموعة هامة من التوصيات تشكل مرجعية لحل مشاكل الصحافة المصرية على صعيد صناعة الصحافة على صعيد المؤسسات الصحفية على صعيد النقابة وعلى صعيد القوانين المقيدة للحريات وصدقت الجمعية العمومية عام ١٩٩١ على هذه التوصيات وشكلت لجنة من مجلس النقابة برئاسة ابراهيم نافع ومن عدد من أعضاء الجمعية العمومية لصياغة هذه التوصيات فى شكل مشاريع قوانين .فوجئنا بالدولة في خلال عام واحد تتقدم بمشاريع قوانين واجراءات تتعلق بالصحافة دون أن تأخذ حرفا من التوصيات أو تهتم بما قرره الصحفيون بإجماعهم ، بل كانت هذه المشاريع على عكس الحلول التى صدرت عن المؤتمر.

قضية نقابية أخرى تتعلق باستخدام الخدمات وتحزيبها ، وهى لعبة بدأتها الحكومة ثم انتزعت الجماعات الإسلامية هذا السلاح منها واستخدمته لتأكيد نفوذها فى بعض النقابات المهنية والاستيلاء على مجالسها.

لقد تجاوز الأمر قضية توفير الخدمات . وأصبحت فى حقيقة الأمر رشوة مقننة . وأنفقت الحكومة فى انتخابات مارس الماضى فى نقابة الصحفيين حوالى ٣٥ مليون جنيه على النقابة والصحفيين مقابل أن ينتخبوا ابراهيم نافع والقائمة الحكومية ، أخذ الصحفيون بدل جديد ٥٠ جنيها شهريا ونشر ذلك علنا فى الصحف ، وعلقت الفنانة تحية كاريوكا قائلة " **بيقولوا علينا رقاصين . طب إحنا رفضنا القانون ١٠٣ واعتصمنا ضده بينما الصحفيين لم يتحركوا ضد القانون ١٠٠ مقابل خمسون جنيها لكل واحد منهم"** .

باختصار فتحزيب الانتخابات وتحويلها إلى نوع من الرشوة المقننة أفسد العمل النقابى وحول الخدمات إلى سلاح لفرض تبعية النقابة للجهة التى تقدم الخدمة سواء كانت الحكومة أو تيار سياسى ، أو جهات أجنبية من خلال مرشحين معينين وأسماء معينة تقدم بدورها بعض الخدمات . وقد أدت هذه الظاهرة فى نقابة الصحفيين إلى إقبال أعداد كبيرة من الصحفيين للتردد على النقابة ، ولم يكونوا يقتربون منها فى الماضى ، بل أن بعض الصحفيين لم يكن مهتما بالانضمام للنقابة الآن هناك تسابق على عضوية النقابة من موظفين فى المؤسسات الصحفية ومندوبى الاعلانات . فعضوية النقابة تعنى زيادة فى الأجر فى كل انتخابات وأرض ومساكن بالتقسيط وسيارات .. إلخ .

لم يعد الانضمام للنقابة من أجل تجمع مهنى يدافع عن مصالح حقيقية ولكنه يوشك أن يتحول إلى تجمع مستهلكين وراغبين فى الحصول على مزيد من الخدمات من خلال الانضمام للنقابة .

النقطة الجوهرية فى تعليقى والتى أختلف فيها مع الأستاذ **أحمد يحيى** ، هو تركيز المشكلات فى القيادات النقابية والقول بأن الحكومة غير مسئولة . المسئول الأول عن أزمة النقابات المهنية هى الحكومة ، والمسئول الثانى هى الأحزاب السياسية الضعيفة والتى تذيل للحكومة مما يزيدها ضعفا على ضعف فى داخل النقابات وفى المجتمع. ومن واجب الحكومة ومن واجبنا جميعا أن ندرك أن الإشكالية فى المجتمع المصرى كله هى إشكالية إطلاق حرية المنافسة السياسية كهدف يمكن أن يضع كل قوة سياسية فى حجمها الحقيقى .

أنا على عكس كثيرين أعتقد أن الإخوان المسلمين أخطر من الجماعات التى تمارس العنف لأن الجماعات التى تمارس العنف جماعات مؤقتة وفرق محدودة العدد سيتم تصفيتها طال الزمن أو قصر. سيتم تصفيتها لأن فى مصر دولة تملك قوة السلاح وتستطيع تصفية أى أحد آخر يحمل سلاحاً ضدها. أما الخطر الحقيقى فيأتى من القوى التى تستخدم الأساليب السياسية للتسلل إلى منظمات المجتمع ولاتستطيع مواجهتها بسلاح الدولة لظروف محلية وظروف دولية . والمواجهة الحقيقية تكون بإطلاق حرية المنافسة السياسية أمام الجميع حينئذ سيعودون إلى حجمهم الطبيعى ، وكما قال **فؤاد سراج الدين** ، **فحسن البنا** رشح نفسه فى البرلمان وسقط فى انتخابات حرة ، ونجح **مكرم عبيد** فى اسقاط مرشح الإخوان . وفى ظل المنافسة السياسية الحرة سيرتد الإخوان المسلمون إلى حجمهم الحقيقى . وإذا استقام الوضع فى النقابات ورفعت الحكومة يدها عنها ، وقدمت الخدمات للنقابات بطريقة صحيحة من خلال اعتمادات فى الموازنة لاترتبط بالانتخابات أو مرشح بعينه ، وإنما كحق النقابيين ، وإذا فصل فى نقابة كنقابة الصحفيين مابين سلطة الإدارة والنقابة .. فسيعود الإخوان المسلمون إلى حجمهم الطبيعى فى النقابات.

أنتقل إلى موضوع التفرقة بين الترخيص بممارسة المهنة وبين المصالح النقابية هذه تصفية تحتاج إلى تفكير طويل مثلا الأستاذ **كامل زهيرى** قال فى مناقشات سابقة أن قانون النقابة - نقابة الصحفيين -

حسين عبد الرازق:

★ لم يعد مسموحا بوجود صوت مستقل عن الدولة خاصة .. والبلاد مقبلة على انتخابات مجلس الشعب

★ قانون النقابات يتناقض بصورة صارخة مع الاتفاقية الدولية للحريات النقابية .. وينتهك الدستور..



قبل عام ١٩٧٠ كان يعطى سلطة القيد وحق ممارسة المهنة للجنة قضائية من خارج النقابة وأننا ظللنا نناضل من أجل أن نحصل على أن تكون النقابة سيدة جدولها .وعندما تولينا هذه السلطة أفسدنا الجدول.هذه المشكلة إشكالية حقيقة فالنقابات مثل كل مؤسسات هذا المجتمع أصبحت مناطق عشوائية نتيجة لتضارب السياسات وهكذا نجح الإخوان المسلمون فى النقابات كما نجحوا من قبل فى المناطق العشوائية وفى المنظمات العشوائية .وفى الأحزاب العشوائية هذا وضع يحتاج إلى نوع من التفكير الدقيق فلكى يستقيم العمل النقابى استقامة حقيقية لابد أن نضع ضوابط للتصريح بممارسة المهنة لاتتدخل فيها عوامل الانتخابات وإنما تضمن الحفاظ على التقاليد المهنية وأصول العمل النقابى ..

وهناك قضية أخرى تتعلق بالحقوق الاقتصادية أعتقد أن النقابات المهنية ينبغى أن تتحرك فى إطار أنها منظمات مهنية بحتة وأن مايتعلق بالحقوق الاقتصادية ينبغى أن يمارس فى اللجان النقابية العمالية فأى مهنى عضو فى نقابة مهنية وأخرى عمالية . أما أنا كصحفى عضو فى نقابة الصحفيين وهى نقابة مهنية وعضو فى نقابة عمالية إسمها نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر وإذ أمكن الوصول إلى هذه الصيغة ربما يكون أفضل لأن إدخال النضال من أجل مطالب اقتصادية ضمن نشاط النقابات المهنية أفسد المهنة .لم يعد هناك مهنة فى مصر الآن لها تقاليد فيندر أن نجد نقابة الأطباء تفصل طبيبا لأنه يخرج عن تقاليد المهنة أو يمارس عمليات إجهاض ونفس الظاهرة للصحفيين والمحامين .

حسين عبد الرازق

سأكتفى بملاحظتين فقط . أنا أتفق مع الأستاذ نبيل الهلالى أن حل الأزمة لايمكن فصله عن تحقيق الديمقراطية فى المجتمع وبالذات إعادة القوانين التى تقيد الحريات . فيستحيل أن تكون هناك نقابات مهنية ديمقراطية فى مجتمع غير ديمقراطى أيضا لابد من معالجة الأوضاع القانونية الخاصة بالنقابات لكن هذه الحقيقة لاتعنى أن يعلق النقابيون كل شئ على حل مأزق الديمقراطية فى المجتمع . لإن تحقيق الديمقراطية المجتمعية يحتاج لنضال طويل المجتمع كله طرف فيه . أن علينا كنقابيين مسئولية ودوراً فى مواجهة أزمة النقابات المهنية.

وتلح على فكرة الطريق الثالث أو التيار الثالث فتجربة نقابة الصحفيين الأخيرة إشارة واضحة إلى هذا الطريق .

كانت انتخابات الصحفيين فى جوهرها مواجهة بين قطبين ، قطب يريد الحاق النقابة بالحكومة أو بالحزب الحاكم أو بمؤسسة معينة أو بشخص معين وتشكل من أفراد من كافة الأحزاب والتيارات السياسية سواء من المرشحين أو من المتحيزين لهم والقطب الثانى أو التيار الثانى تكون من خلال ممارسة متصلة لمدة خمس أو ست سنوات وضم مرشحين وناخبين من كل الأحزاب والتيارات السياسية

طبعا بالنسبة لنقابة الصحفيين لاتوجد مشكلة تيار الإسلام السياسى والمواجهة كانت بين سيطرة حزب أو حكومة أو شخص أو مؤسسة وبين الاستقلال . هذا التيار الاستقلالى يبدو ضعيفا فأى من مرشحيه لم يقف وراءه حزب موحد ولااعتماد وبعض المرشحين كانوا مبعدين عن العمل فى مؤسساتهم الصحفية فمثلا جلال عارف الذى رشح نفسه لموقع النقيب فى مواجهة إبراهيم نافع ممنوع من الكتابة والعمل فى مؤسسته منذ حوالى ٦ سنوات .

أنا أيضا ممنوع من العمل والكتابة فى المؤسسة الصحفية التى أعمل بها منذ عشرين عاما بالضبط ومع ذلك أستطاع التيار الاستقلالى تحقيق انتصار هام .

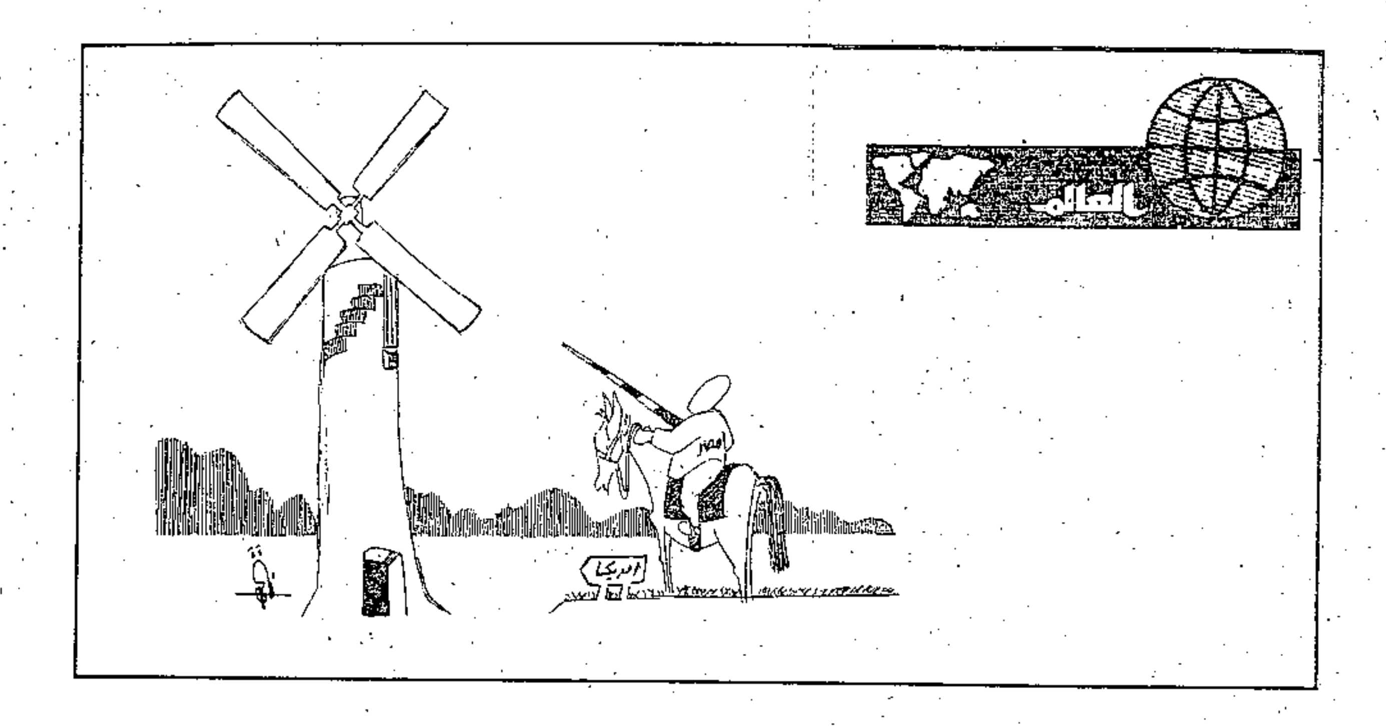
من هنا يأتى أهمية ماقاله الأستاذ أحمد يحيى حول دفع القوى الديمقراطية والقيادات النقابية . للأسف فهناك عزوف من هذه القيادات بعضها ترفعا وبعضها يأسا ، وأخرون يراهنون على الحكومة والحزب الحاكم بمقولة وحدة القوى المدنية.

طبعا دون إهمال العلاقة بين أوضاع النقابات والأوضاع فى المجتمع وضرورة تحقيق الديمقراطية على مستوى الوطن . .

الملاحظة الأخيرة حول الفصل بين العمل النقابى وبين الترخيص ومايتبعه من تأديب وغيره .وأن هذا الاقتراح ليس بدعة فهو موجود فى أغلب الدول الديمقراطية مثل فرنسا . فهناك أكثر من نقابة ورابطة للصحفيين للدفاع عن مصالحهم وتنظيم شئونهم المهنية ولكن الترخيص مسئولية لجنة تشكلها الدولة ولها نوع من الاستقلالية تمنح الترخيص وتمارس التأديب .. الخ

الراقع أن النقابات المهنية فى مصر الآن عاجزة عن محاسبة أعضائها ، لظروف الانتخابات وقد تم افساد جداول القيد ، ومع ذلك فالوضع كله يحتاج لدراسة فى ظل وجود نقابة مهنية وأخرى عمالية وفى ظل تحريم التعدد النقابى .. إلى آخر الأوضاع الخاصة بمصر .

وشكرا.



هل اجتاز مبارك اختبار «أصعب محادثات مصرية أمريكية»؟ . . {أهم نتائج المحادثات ومالم تحققه . .}



رسالة واشنطن

تباينت وجهات النظر الأمريكية إزاء زيارة الرئيس **حسني مبارك** الأخيرة للولايات المتحدة كما لم تتباين إزاء أي زيارة سبق أن قام بها لواشنطن ، وكما لم تتباين إزاء أي زيارة كان قد قام بها الرئيس الراحل أنور السادات للعاصمة الأمريكية .

وقد شمل هذا التباين درجة أهمية الزيارة وأهمية دور مصر ، وأهمية العلاقات الأمريكية المصرية ، كما شمل درجة "خطورة" الخلافات بين الدولتين اللتين تربط بينهما علاقات توصف رسميا وإعلاميا - في العادة - بأنها " **علاقات صداقة وتحالف**" . ثم شمل التباين في وجهات النظر الأمريكية إزاء زيارة مبارك النتائج التي أسفرت عنها محادثاته التي شملت - ولم يكن ذلك شيئا غير مألوف كما بدا للبعض - الادارة الأمريكية (السلطة التنفيذية) والكونجرس (السلطة التشريعية) .

ولهذا فإن هذا التباين الواسع والمتعدد الجوانب يشكل نقطة البداية لأي تحليل موضوعي لهذه الزيارة ونتائجها من زاوية الرؤية التي تقع هنا في واشنطن.

ومن المفيد أن نبادر إلى تأكيد مانعتقد أنه السبب الرئيسي وراء هذا التباين بكل ملامحه التي أشرنا إليها .. ذلك أن هذا السبب هو الكفيل بإلقاء ضوء كاف على ماصاحب الزيارة ونتائجها من غموض والتباس.

والسبب - في اعتقادنا - **هو أن التناقض بدرجات مختلفة كان السمة الرئيسية في مواقف الطرفين كل إزاء الآخر .. وكل إزاء العلاقات بين البلدين وبالتالي كل إزاء الطريقة التي جرت بها الخلافات بينهما وكيفية معالجتها** ، وبطبيعة الحال فإنه كان لكل من الطرفين - الولايات المتحدة ومصر - رغبة في تصفية الخلافات بما يتفق مع سياسته ومصالحه ووجهات نظره.

ومانعنيه بالتناقض هنا ليس في الأساس التناقض بين الطرفين فحسب - المصالح

والآراء والسياسات . إنما التناقض أيضا داخل كل طرف.

فقد **كان واضحا أن السياسة الأمريكية تعانى من تناقض داخلى إزاء مصر والعلاقات معها** .. ليس فقط بين الإدارة (**البيت الأبيض**) ، حيث يتربع على عرش الرئاسة ديمقراطى " ليبرالى" **والكونجرس** حيث يتربع على عروش الزعامة جمهوريون " محافظون" والتناقض بين الاتجاهين السياسيين فى الظروف الراهنة أشد حدة مما كان فى أى وقت .. على الرغم من وجود أرضية مشتركة واسعة بين الحزبين فى الظروف العادية ، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية . وبالأخص فيمايتعلق بالشرق الأوسط ، ومصر رمن المنظور الأمريكى عامة قسم رئيسى من منظومة الشرق الأوسط إذا جاز التعبير.

من ناحية أخرى فإن **التناقض كان واضحا أيضا على السياسة المصرية** . وانعكس على طريقة تناول مصر لخلافاتها مع الولايات المتحدة . وإذا كان من اليسير تحديد سبب أساسى للتناقض فى السياسة الأمريكية . إلا أنه كان ولايزال من **الصعب للغاية تحديد سبب أو أسباب التناقض فى السياسة المصرية إزاء الولايات المتحدة** والعلاقات معها وطريقة معالجة الخلافات المتفاقمة بينهما .. خاصة إذا أزحنا جانبا احتمال وجود تيارين أو أكثر داخل " الادارة الأمريكية ، وبالطبع استحالة وجود تناقض بين السلطة التنفيذية المصرية (الرئيس مبارك) والسلطة التشريعية (مجلس الشعب).

لهذا لابد من أخذ تناقضات السياسة المصرية إزاء أمريكا (ومعها أيضا) باعتبارها نوعا من " **التناقض الداخلى**" الفكرى والوجدانى داخل صانع القرار المصرى . وإذا شئنا التبسيط أو التقريب يمكن أن نقول أن صانع القرار المصرى بدا قبل المحادثات فى واشنطن وأثناءها وبعدها " **صاحب بالين**" .. عينه على هدف .. وعينه الأخرى على هدف آخر ، يريد التأكد من استمرار العلاقات المصرية - الأمريكية بنمطها السائد منذ نهاية حرب ١٩٧٣ ، ويريد فى الوقت نفسه الاستجابة لمقتضيات المتغيرات الدولية والإقليمية (القومية) التى تواجه مصر بتحديات جديدة من نوع لم تخضه منذ سنوات طويلة .

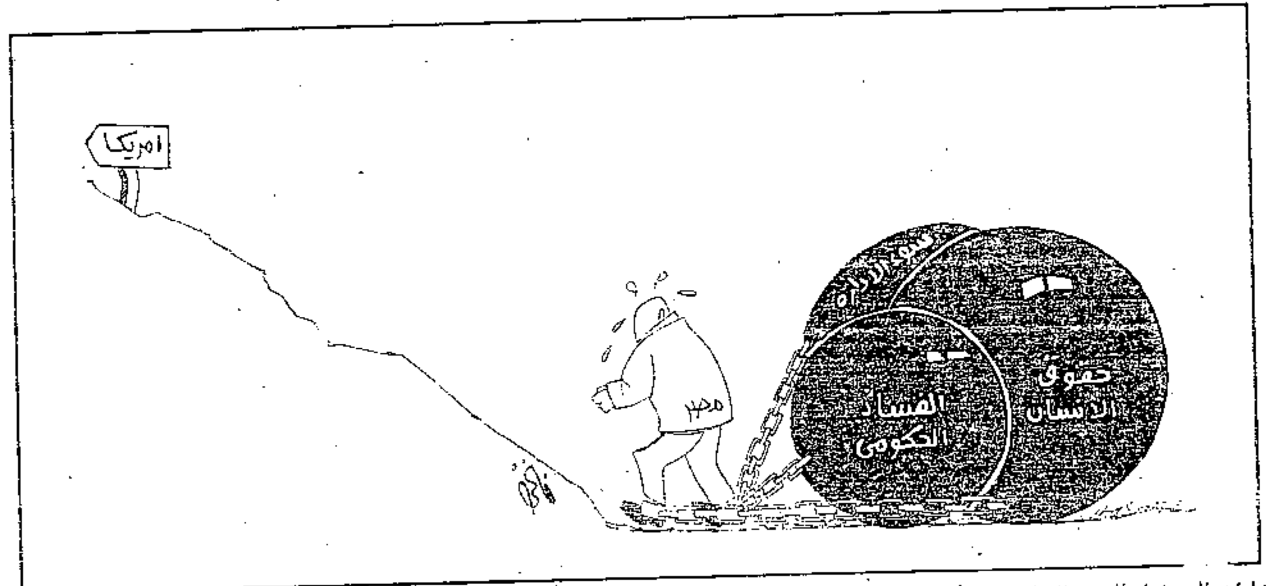
وليس خافيا أن الإدارة المصرية - إذا استخدمنا التعبير الأمريكى - تمر بمرحلة تعى فيها جيدا ازدياد عمق وحدة التناقض بين نمط العلاقات الأمريكية - المصرية فى المرحلة السابقة (من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٣) والمرحلة الراهنة التى يتشكل فيها الشرق الأوسط من جديد تحت تأثير عوامل خروج إسرائيل الاستراتيجى والاقتصادى والثقافى للعب دور كان محرما عليها فى " الشرق الأوسط " حيث كانت الحرب وسيلتها الوحيدة للتعبير عن حالة الصراع بينها وبين القوى الأخرى فى المنطقة .

ولابد أن ننتبه أيضا إلى أن تناقض السياسة المصرية الذى انعكس فى صورة تردد فى كثير من الأحوال ، كما فى حالة موضوع التجديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وضرورة إلزام إسرائيل بها ، قد أسهم بدور فى تعميق تناقض السياسة الأمريكية إزاء مصر ومبارك والعلاقات الأمريكية - المصرية.

ومن المفيد هنا أن نعطى صورة للمدى الذى وصل إليه التباين فى النظر إلى الزيارة والمحادثات ونتائجها من جانب المحللين الأمريكيين .

وعلى سبيل المثال فإن تقريرا خاصا - ظهر فى نشرة " **تقرير واشنطن عن شئون الشرق الأوسط** " فى عدد أبريل - مايو ١٩٩٥ ذهب إلى حد القول بأن مصر فى سياستها الجديدة بشأن التنبيه إلى خطر استثناء إسرائيل والترسانة النووية الإسرائيلية **إنما تعطى إشارات إلى إعلان استقلالها عن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط** .. وقالت النشرة أيضا أنه **بينما لعبت مصر دور حامل رسائل وشرطى أمريكا فى العالم العربى حاولت أن تبقى داخل إطار الدوائر الثلاث التى وصفها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر : الأفريقية والعربية والإسلامية**. ولقد كانت هذه عملية توازن صعبة ، وفى الأشهر الأخيرة فإن الحكومة (المصرية) أظهرت رغبة فى أن تتحرر - وإن لوقت قصير - من راعيها الأمريكى ".

والنشرة المذكورة معروفة بتأييدها للعرب ومعارضتها لسياسة التأييد الأمريكى الإسرائيلى على طول الخط وبغض النظر عن المصالح الأمريكية لدى العرب.



وعلى الطرف الآخر من الصورة كانت هناك الرؤية السائدة غالبا فى الإعلام الأمريكى **بأن مهمة مبارك فى واشنطن لم تكن تزيد كثيرا عن محاولة ضمان استمرار المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر، بما يتطلبه ذلك من إقناع قادة الكونجرس الجدد بأهمية دور مصر من ناحية وصعوبة الظروف التى تمر بها** من ناحية أخرى ، سواء داخليا فى مواجهة التطرف ومشاريعه أو خارجيا فى محاولة دفع عملية السلام إلى هدفها النهائى : السلام الشامل مع إسرائيل.

ومع كل مايمكن أن يقال عن أن الصحافة الأمريكية لاتخضع لتوجيه رسمى من الإدارة الأمريكية ولاتقع تحت تأثير الاتجاهات السياسية للكونجرس .. **فإن الجو العدائى الذى خلق فى واشنطن لزيارة مبارك وللسياسة المصرية لم تكن مسئولة عنه الصحافة الأمريكية وحدها ، إنما كانت مسئولة عنه بالمشاركة النشطة تصريحات كثير من المسئولين فى الإدارة الأمريكية وبين زعامات الكونجرس.**

كان زيارة الرئيس المصرى للولايات المتحدة الأمريكية تتم فى زمن سابق .. قبل ثلاثين عاما مثلا . أى قبل اتفاقات كامب ديفيد والسلام مع إسرائيل وقبل الانفتاح الاقتصادى وعلاقات الصداقة مع أمريكا.

فى الأحوال العادية - وحسب أهمية الدولة التى يزورها رئيس أمريكا - فإن الجو الدبلوماسى والسياسى والإعلامى والثقافى الذى يمهد لزيارة رسمية كهذه إما أن يكون وديا بحيث يعكس صورة متفائلة وإيجابية عن العلاقات وإما أن يبدو محايدا وفاترا بتغييب التمهيد والاهتمام فتنتهى الزيارة وكأنها لم تحدث بالنسبة للرأى العام الأمريكى.

ولقد زار الرئيس المصرى واشنطن قبل ذلك مرات عديدة .. ولكن من المؤكد أن **انطباعاته عن درجة الخصومة التى أبديت له وللسياسة المصرية بقيادته هذه المرة كانت شيئا غير مسبوق .**

وبصرف النظر عن النتائج - والنتائج لم تكن سيئة وسلبية كما كانت الأحوال العامة للزيارة والمحادثات المتعددة التى أجراها مع الإدارة ومع الكونجرس - فإن محادثات الرئيس مبارك فى واشنطن فى الأسبوع الماضى كانت بمثابة إبحار بقارب صغير فى وسط عاصفة عاتية فى شرق المحيط الأطلسى . كانت مهمة شاقة على غير العادة.

هل كان هذا كله بسبب مقاطعة مصر لرغبة الولايات المتحدة فى التغاضى عن مشكلة الترسانة النووية والمضى نحو قبول تجديد معاهدة حظر الانتشار النووى إلى أجل غير محدود ؟.

لقد بدت مهمة الرئيس المصرى فى واشنطن " **مهمة ذات موضوع واحد" - هو موضوع المعاهدة النووية** - هذا صحيح ، لكن هذا الذى بدا لم يكن أكثر من الجانب الوحيد الذى ركزت عليه الحملة ضد مبارك وضد سياسة مصر. وحتى الذين أشاروا إلى مشكلة مصير المساعدات الخارجية لمصر كواحدة من وسائل جدول أعمال محادثات مبارك فى واشنطن اعتبروها مسألة جانبية تتفرع من موقف مصر من المعاهدة النووية.

ولقد بدا فى بعض الأحيان أثناء أيام الزيارة - التى امتدت من الأول إلى الخامس من أبريل الماضى - أن الحملة على مصر والسياسة المصرية تجاوزت الحد الذى يمكن لادارة كلينتون نفسها تقبله دون أن يصيبها الحرج . ذلك أن فى الإدارة الأمريكية من المسئولين والخبراء من يعرف جيدا أهمية مصر الإقليمية والعالمية .. ويعرف أن اعتزاز مصر باستقلاليتها أثمن من المساعدات الاقتصادية . ويعرف أيضا أن الوقت الحاضر ليس ملائما أبدا لانحياز مطلق ضد مصر ، خاصة فى قضية تعتبر أكثر من قضية أمن استراتيجى قومى للمنطقة العربية بأسرها : الترسانة النووية الإسرائيلية التى يمكن أن تحرق عملية السلام برمتها ، ومعها المركز الأمريكى فى المنطقة وملحقاته من المصالح الأمريكية الاستراتيجية والاقتصادية والدبلوماسية.

مع ذلك فلقد بدت واشنطن طوال أشهر سبقت مجئ مبارك إليها مدينة تقع سياستها وإعلامها وثقافتها ومصانع الأفكار وأجهزة رسم السياسة فيها فى يد دولة أخرى وساسة هذه الدولة الأخرى وممثليها الدائمين فى الولايات المتحدة .

أليس هذا هو الوضع المألوف؟.

إلى حد كبير ، ولكن كان هذه المرة فوق ماهو مألوف. كان شيئا تجاوز التوقعات المصرية والعربية .. وحتى توقعات الدبلوماسيين من الدول الأخرى الذين عناهم تماما أن يراقبوا معركة مصر بشأن الترسانة النووية الإسرائيلية فى قلب واشنطن.

ويمكن تفسير التطرف الإسرائيلى فى مهاجمة مصر فى واشنطن على نحو وبدرجة من الحدة لم تعرف من قبل منذ توقيع معاهدة السلام فى عام ١٩٧٩ .

لكن كيف يمكن تفسير الموقف الأمريكى .. إن لم يكن التسليم التقليدى فى واشنطن **بأن حرص مصر على استمرار المساعدات الأمريكية يجعلها مستعدة لقبول كل شئ.**

لقد خلق هذا الوضع حالة من التعقيد للمحادثات المصرية - الأمريكية . فلم تكن محادثات مبارك فى واشنطن ، مع وزير الخارجية وارين كريستوفر . ومع زعماء الكونجرس الجمهوريين الجدد ، ومع الرئيس **كلينتون** نفسه ، محادثات ثنائية باعتبار أنها بين دولتين **إنما كانت محادثات الرئيس مبارك مع الأمريكيين هى فى الوقت ذاته محادثات مع ممثلى الجانب الإسرائيلى.** لم تكن وجهات النظر الأمريكية وحدها المطروحة للبحث أمام الجانب المصرى .. إنما كانت وجهات النظر الإسرائيلية فى كفة الميزان الأمريكى أيضا . وبالنسبة للجانب الأمريكى فإن المفاوضين المصريين لم يتحدثوا بوجهات النظر المصرية وحدها . هنا كانت وجهات النظر العربية مطروحة وأحيانا متقدمة.

لهذا غاب عامل التعاطف والتفاهم .. وجرت أصعب محادثات أجراها رئيس مصرى مع القيادات الأمريكية منذ وقت طويل . وانعكست أجواء الخصومة مع مصر التى انتشرت فى الصحافة الأمريكية وفى تصريحات مسئولين من الإدارة والكونجرس .

مع هذه التغييرات بدأت صورة مصر تكتسب ملامح سلبية تزداد سوءا فى العقل الأمريكى ، فى أذهان الرأى العام الذى لايكاد يملك مصدرا مستقلا لمعرفة الحقائق ، خاصة فيما يتعلق بالمنطقة العربية ، أصبحت مصر ترى - بعيون الإسرائيليين - أكثر ارتباطا بالعرب منها بالسلام مع إسرائيل ، **أصبحت مصر تتحول من دولة مختلفة عن " المتطرفين العرب"** . مثل سوريا وليبيا - **إلى دولة أكثر قربا من هؤلاء . تتسلح ضد إسرائيل وتعتبر أسلحتها النووية خطرا عليها** .. بدلا من أن توجه معارضتها لبرامج التسلح الإيرانية والسورية والليبية والعراقية . أصبحت مصر مدرجة فى قائمة الدول ذات " **السجل الأسود" فى مجال حقوق الإنسان.**

وقد تكون مسألة التجديد لمعاهدة حظر الانتشار النووى قد سيطرت على المحادثات ،

واعتبرت مدخلا وحيدا إلى الموضوعات الأخرى - مثل مسألة المساعدات الأمريكية لمصر - إلا أن هذا لايخفى حقيقة "**أن الجانب الأمريكى استمع فى هذه المحادثات إلى طرح جديد من الجانب المصري لمسألة مستقبل العلاقات الأمريكية المصرية لم يسبق طرحه فى المحادثات على مستوى بين البلدين.** ومن خلال ذلك طرح الجانب المصرى تصورا أيضا لعلاقات القوى فى المنطقة بين مصر وإسرائيل.

لقد أوضح الرئيس مبارك للرئيس كلينتون - وفقا لبعض المصادر المصرية - أن مصر تعتقد أن نظام العلاقات العربية - الأمريكية بأسره هو الآن على مفترق طرق ، ولايمكن تصور استمرار نمطه السابق الذى سار فى حقبة الصراع العربى - الإسرائيلى.

وشرح الرئيس مبارك بوضوح مصادر وظواهر القلق العربى العام - ليس بين الحكومات فحسب ، إنما فى أوساط الشارع العربى وبين النخبة المثقفة - **من أعراض تقدم إسرائيل الحثيث مستخدمة تفوقها العسكرى والتكنولوجى والوفرة المالية المتاحة لها نحو السيطرة على الشرق الأوسط استراتيجيا واقتصاديا .. واعتبار أى معارضة لها فى هذا الطريق أو حتى منافسة من قبيل الرفض العربى لها، وبالتالى من قبيل رفض السلام** ، وطالب بضرورة أخذ أعراض القلق العربى من نوايا إسرائيل فى المرحلة القادمة بكل جدية.

واقترح - كبداية - أن تمارس الولايات المتحدة نفوذها مع إسرائيل لدفعها نحو الاعتراف بترسانتها النووية والكف عن " استراتيجية عدم الاعتراف " أو " استراتيجية الغموض المقصود " وقد أثمرت موافقة كلينتون على هذا الاقتراح المصرى عقد أول اجتماع بين وزيرى الخارجية المصرى والإسرائيلى فى باريس لمناقشة " المسألة النووية ، فيما تعهد الدولة الأمريكية أول **تطور من نوعه تلزم إسرائيل فيه بمناقشة ترسانتها النووية مع طرف آخر فى الشرق الأوسط.**

أما من ناحية موضوع المساعدات الخارجية فإن الاعتقاد السائد لدى المسئولين الأمريكيين - خاصة بعد انتهاء الزيارة - هو أن الرئيس المصرى دخل المحادثات مع الإدارة ومع زعامات الكونجرس وهو على اقتناع مسبق بأن آية **تهديدات يمكن أن يسمعها فى واشنطن بشأن خفض المساعدات ' الأمريكية لمصر لن تتجاوز جدول التهديدات** ، وأن الهدف منها سيكون الضغط لاعادة السياسة المصرية إلى مواقعها السابقة ، سواء بالنسبة لموضوع الترسانة النووية الإسرائيلية أو العلاقات مع ليبيا .. وإرغام مصر على الكف عن الدعوة إلى وقف العقوبات المفروضة على العراق وليبيا.



وحتى بالنسبة لمسألة ينظر إليها فى الإدارة الأمريكية على أنها مسألة " بروتوكولية" لا أكثر فان **الرئيس مبارك لم يعد الأمريكيين بشئ عندما فاتحوه بأن إسرائيل تأخذ بحساسية شديدة رفضه القيام بزيارة لإسرائيل** . وأن القيام بمثل هذه الزيارة بالتأكيد سيساعد على تخفيف الشعور الإسرائيلى بأن ثمة : تحد مصرى" وعندما سأل مراسل إسرائيلى الرئيس مبارك - أثناء المؤتمر الصحفى المشترك مع كلينتون - عن موضوع رفضه زيارة إسرائيل لاحظ أن الرئيس المصرى تجاهل هذا الجزء من سؤال الصحفى الإسرائيلى تماما.

كثيرا ماأعرب الأمريكيون عن افتقادهم " عبقرية السادات" كلما كانت هناك مناسبة لتذكره ، وبالأخص عندما تستوجب حالة العلاقات المصرية الأمريكية أن يتذكروه .. لكن افتقادهم لها هذه المرة - أثناء زيارة مبارك الأخيرة لواشنطن - فاق كل المرات السابقة ، والمعنى واضح ، فالسادات لم يكن يسمح لأي شئ بالوقوف في وجه ماتريده أمريكا أو ماتريده إسرائيل (وهو غالبا الشئ نفسه) والآن فإن غيابه يفتقد أكثر حينما شرعت إسرائيل تخطط لما تصنعه بالشرق الأوسط فى مرحلة مابعد تحقيق السلام الشامل . الشرق الأوسط تحت الهيمنة الاستراتيجية والاقتصادية الإسرائيلية. لحساب الولايات المتحدة.

من هنا القول بأن " عبقرية السادات" الغائبة كانت تدرك أن " كامب ديفيد" لم تكن معاهدة سلام بين دولتين .. إنما كانت نظاما كاملا للتحالف . وأن نقطة الضعف الأساسية فى هذا السلام أنه كان سلاما عقده فرعون مصر وحده ، ولم يشارك فيه المصريون ، وهؤلاء لم يستطيعوا أن يحققوا حتى الآن ماحققته " عبقرية السادات" وهو التخلص من عقدة العداء لإسرائيل ولأمريكا".

ولهس خافيا أن الإشادة بعبقرية السادات هى اتهام غير مباشر بأن مبارك ومعه " مجموعة الدبلوماسيين المصريين المتطرفين " يسيرون فى الاتجاه المعكس .

لهذا ربما تكون أهم نتائج زيارة مبارك لواشنطن فى أبريل الماضى أنها لم تغير شيئا فى موقف مصر عما كان قبلها.

ماذا يجرى فى فرنسا الآن؟!

رسالة باريس

د. مجدى عبد الحافظ

فى كل مرة أختار واحدا من أهم الأحداث على الساحة الفرنسية لأقوم بتقديمه وتحليله والتعليق عليه ، ولعل الانتخابات الرئاسية الفرنسية قد طغت على خياراتنا الأخيرة ، تبعا لأهميتها على اتجاهات الأحداث فى السبع سنوات القادمة ، باعتبار أن النظام الجمهورى الفرنسى هو نظام رئاسى يحظى فيه رئيس الدولة بسلطات كبيرة وواسعة . هذا الاختيار من جانبنا ربما يعتبره القارئ تعسفا أو غير موضوعى ، طالما لايرتكز على أسس واضحة.

فى هذه المرة قررنا اختيار أكثر من موضوع لايحتمل التأجيل ، وبهذا ستتم معالجاتنا لها بالسرعة والقفز على التفاصيل ، وعلى كل فهى نظرة على مايجرى فى فرنسا الآن ..

المسكوت عنه فى انتخابات الرئاسة الفرنسية

اهتم المرشحون للرئاسة الفرنسية ببعض الموضوعات على حساب موضوعات أخرى ، فالبطالة هى الموضوع الذى حاز على الحيز الأكبر وحظى بالاهتمام الأول من قبل المرشحين ، حيث يبلغ عدد العاطلين أكثر من ثلاثة ملايين ، وحظى التعليم أيضا بشقيه العام والعالى على اهتمام كبير ، وكذلك هياكل الدولة ، بالإضافة إلى موضوعات الصحة والتأمين الصحى والشباب والإسكان ، بينما لم تثر الحملة الانتخابية اهتماما بمشاكل الضواحى ومشاكل المهاجرين الأجانب الذين يعيشون فى فرنسا ، كما اهتمت بشكل أقل بالسياسة الخارجية الفرنسية ، ولعل السبب يعزى إلى الأولويات العامة للشعب الفرنسى الذى يرتب أولوياته حسب مشاكله واحتياجاته الداخلية ، ففى قياس للرأى يرى ٥٢٪ من الفرنسيين أن مشاكل الضواحى ليست هامة بشكل كاف ، بينما يرى ١٧٪ فقط أنها غاية فى الأهمية ، وعن مشاكل الهجرة يرى ٢٨٪ فقط أهميتها الكبرى ، بينما يجد ٣١٪ بأنها ليست هامة بالحد الكافى ، ولعل مشكلة الهجرة والتى يتفادى الجميع الخوض فيها بشكل تفصيلى ، تمثل حجر الزاوية فى برنامج مرشح الجبهة الوطنية جان مارى لوبن وهو ممثل اليمين المتطرف الذى يود قصر العمل والخدمات والمساعدات على الفرنسيين دون الأجانب مفضلا الخيار الوطنى فى كل الحالات ، هذه المشكلة قد تفاقمت لحد كبير بقوانين شارل باسكوا وزير الداخلية الحالى فى حكومة إدوار بلادير الذى أصدر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٩٣ بموافقة الجمعية الوطنية قانونا للتحكم فى الهجرة وشروط الدخول ومنح أوراق الإقامة للأجانب بفرنسا ، معدلا بذلك قانون ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ والذى كان معمولا به ، إذ أصبح كارت الإقامة تبعا للقانون الجديد يمنح لبعض الفئات من الأجانب بشرط شرعية دخول الأجنبى ، وشرعية إقامته فى فرنسا ، ويعنى هذا أن يحصل الأجنبى على تأشيرة صالحة لشهرين ، وإذا لم يستطع الحصول على كارت الإقامة فى مدة ثلاثة أشهر من دخوله الأراضى الفرنسية ، يصبح وجوده غير شرعى ، ومن هنا أعطى الحق لمديرى الأمن باستبعاد هؤلاء خارج الحدود فيما عدا بعض الحالات التى نصت عليها المادة ٢٥ من قانون ١٩٤٥ ، ومنها الأجنبى أو الأجنبية المتزوج أو المتزوجة بفرنسية أو بفرنسى منذ مالايقل عن سنة بشكل لم تنقطع العلاقة بينهما ، أو الأجنبى أو الأجنبية أب أو أم لطفل فرنسى ويقيم بفرنسا . هذا الوضع يخلق نوعا من وجود حالات كثيرة مشروعة لم تعط أوراق الإقامة ، وذلك بجعل رأى مجلس المناطق القضائى فى القانون الجديد استشارى بينما كان فى القانون القديم إلزاميا ، وهو المجلس الذى تعرض عليه قرارات الترحيل من قبل مديرى الأمن .. هذه القضية المعقدة التى تتنافى مع روح الدستور الفرنسى بشهادة مجلس الدولة الذى أبدى بعض التحفظات على هذا القانون ، ظلت قضية مهمشة داخل الحملة الفرنسية على الرغم من أنها تهم عشرات الآلاف من الأجانب المقيمين على الأراضى الفرنسية.

ولتخطى حاجز التناسى المتعمد هنا

بادرت بعض جمعيات المثقفين إضافة إلى بعض الجرائد والمجلات بطرح بعض الأسئلة التى سكت عنها المرشحون ، وفى هذا الإطار يرى رئيس الوزراء الحالى والمرشح إدوار بلادير أن مشاكل الضواحى تعود لأسباب متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والعائلية ، ويربط مشاكل الضواحى بمشاكل المجتمع بشكل عام ، ويرى أن أفضل الطرق لمواجهة العنف فى الضواحى هو تشجيع الاندماج الاجتماعى ، والتعليم المدنى فى المدرسة ، وتأهيل الشباب ، والعمل بالإضافة إلى حضور أجهزة الدولة وأجهزة الأمن بالضواحى ، إذ أن على الدولة - كما يرى - أن تؤكد حضورها على جميع الأصعدة الاستشفائية والصحية والأمنية والتأهيلية . وفيما يتصل بالمهاجرين يرى بلادير أن حظ فرنسا الكبير أن هناك رجال ونساء يودون أن يصبحوا فرنسيين ، والحق أنهم واعون تماما بأداء هذه الرغبة - وهى تفرض عليهم واجبات ، كما تمنحهم حقوقا ، فهم يودون أن يكونوا مواطنين كاملى الأهلية ، ودائما على لسان بلادير أنه ليس الحال كذلك فى عديد من الدول الأجنبية ، وإذا كان هذا هو حظ فرنسا فلأن فرنسا لديها حضارة معطاءة ومتفتحة ، وهو مايجب المحافظة عليه وفى مجال العلاقات الخارجية ، ودائما لكسب التعاطف وحصد الأصوات ، صرح رئيس الوزراء للجالية اليهودية الفرنسية ، وأنه مستعد لنقل السفارة الفرنسية إلى القدس عقب الاتفاق النهائى حولها بين الإسرائيليين والفلسطينيين !!.

ويرى جاك شيراك المرشح الديجولى وعمدة باريس وهو الأكثر حظا للفوز بأنه يجب علينا التصرف فى مواجهة العنف الذى يظهر فى بعض أحياء المدن الفرنسية" وأنه ينبغى مهاجمة أصول الظاهرة ومساندة الجهود الوقائية ، إذ ينبغى - كما يقول - التحرك على كل الجبهات وفى نفس الوقت . وهو يتفق مع بلادير فى تأمين الأمن والنظام بنشر قوى الأمن المدربة ومقاومة الهجرة السوداء (أى المهاجرون الذين يحطون فى الخفاء ، وبدون تصريح من السلطات) بالشدة الواجبة ، وفى إطار احترام القانون ، وإعادة التفكير فى الإسكان وشروط الحياة فى الضواحى . وخلق أنشطة فى هذه الضواحى الصعبة تستفيد من وضع ضريبى خاص ومخفض لكى تستطيع جذب أصحاب المهن الصغيرة ، والتجار ، والشركات الصغيرة والمتوسطة ، وأصحاب المهن الحرة ، وهو يرى أيضا ضرورة خلق مشروع مارشال لهذه المدن ، حيث أن الأوضاع الاستثنائية ينبغى أن يقابلها إجراءات استثنائية . وفيما يتعلق بموضوع الهجرة يرى أن فرنسا تفخر بأن تمثل الأمل للكثيرين فى العالم حيث الحرية والديمقراطية مهددتين ، ولذا فهو يرى فرنسا فخورة باستقبال من اختار أن يصبح مواطنا فرنسيا ، وفى نفس الوقت تضمن سلامة الأجانب الذين يعيشون فيها محترمين للقوانين ولشروط الحياة العادية لمواطنيهم ولكن " إذا كانت فرنسا تود أن تظل مخلصة لتقاليد الاندماج الاجتماعى ، ينبغى عليها أيضا مكافحة الهجرة السوداء بكل الشجاعة الضرورية . إذ أن ترسانة قوانيننا وأدوات القمع تبقى لهما التكيف " وهو يرى أنه غالبا مايضرب بقوانين الجمهورية عرض الحائط ، دون أن تستطيع الشرطة أو قوى الأمن فرض احترام القواعد التى تنظم حق الإقامة بفرنسا ، والاستبعاد خارج الحدود فى حالة المخالفة . والمعروف أن شيراك تربطه صداقات كثيرة بالعالم العربى ، بالإضافة إلى تمثيله لسياسة الجنرال ديجول الذى يحظى بأهمية خاصة فى العواصم العربية.

ويرى مرشح الحزب الاشتراكى ليونيل جوسبان أن العنف هو ثمرة البطالة والظلم الاجتماعى الحاد ، ويراه غالبا فى الأحياء الشعبية حيث ينعدم الأمن ، ولمقاومته يرى ضرورة توفير فرص للعمل ، وإعادة خلق الإحساس بالأمن الذى هو أحد الحريات المعلنة فى إعلان حقوق الإنسان ، ويربط ذلك بفعل وحضور الدولة القوى ، وليس فقط فى شكل البوليس ، ولكن فى القطاع العام ، والخدمات الاجتماعية ، وفى التجارة والحرف الصغيرة ، وفى الحياة التى تخلقها الجمعيات .. ويقترح خطة لتطوير الإسكان الشعبى وإعادة بناء عدد من الأحياء الصعبة ، ودعم قطاع خدمات الدولة فى هذه الأحياء ، وهو ماحاوله عندما كان وزيرا للتعليم ، ويعارض جوسبان بشدة قوانين وزير الداخلية باسكوا الخاصة بالهجرة والجنسية التى تمت الموافقة عليهما فى الجمعية الوطنية ، مؤكدا أنه فى حالة انتخابه سيعيد القانون الفرنسى القديم الذى ألغاه باسكوا ، والذى يمنح الجنسية الفرنسية لكل من ولد على أرض فرنسا ، أو مايسمى " بحق الأرض" ولم يصرح جوسبان مثل شيراك بشئ يتصل بما يجرى فى الشرق الأوسط .. إلا أن المعروف أن الحزب الاشتراكى الفرنسى يخضع لحد كبير للوبى اليهودى ، هذا ولم تعط المنظمات والجمعيات العربية بفرنسا مؤشرات لتأييدها لمرشح معين ، رغم أن البعض قد أعلن تأييده لجاك شيراك.



جاك شيراك

وصية ميتران الأخيرة

منذ شهور وفرانسوا ميتران يستعد لنهاية ١٤ عاما من الحكم ، لم تدفعه الضغوط السياسية من حوله ، أو حتى الأوضاع الصحية الخطيرة التى يعانيها لأن يترك قصر الإليزيه قبل موعد إنتهاء فترته الرئاسية الثانية ، ومن ثم شغل الرئيس الفرنسى بمسألة غير عادية ، هى رسم صورته التى ستدخل التاريخ حتما . فهو يعلم أنه سيترك الرئاسة بعد أيام ، ويعلم أن حالته الصحية ترشحه لكى يترك الحياة أيضا بعد مدة ليست بالطويلة على كل الأحوال ، ومن هنا جاءت هموم الرئيس ميتران وحرصه على أن يقال كل شئ عنه فى حياته ، وألا تكتشف أشياء غير معروفة بعد رحيله . لذا حرص فى الخريف الماضى أن يعطى مساعدته للكاتب بيير بيان فى الكتاب الذى أصدره الكاتب عن شباب فرانسوا ميتران ، ولم يتورع عن الادلاء باعترافات أنه فى بداية شبابه السياسى كان ينتمى لليمين الوطنى المتطرف . أو أن يتحدث فيما بعد عن علاقته بحكومة فيشى المتعاملة مع النازية ، أو عن علاقته برينيه بوسكيه والمتهم أثناء الاحتلال النازى لفرنسا بالعمالة للنازية والمشاركة فيما أرتكب ضد اليهود . وعلى الرغم من أن ميتران شخصيا حاول الدفاع عما أثارته تلك الاعترافات التى كان هو مصدرها الأساسى إلا أنه فوجئ وكأنه قد أعطى الضوء الأخضر بنفسه للبحث فى أسرار حياته الشخصية ، إذ

أصدرت مجلة باري ماتش صورة لفتاة في العشرينات من العمر إذ زعمت المجلة أنها ابنة غير شرعية لميتران ، ويعترف ميتران بابنته بشئ من الفخر ، على الرغم من اعتراضه على هذه الطريقة من قبل المجلة ، باعتبار أن تراث فرنسا الثقافي - السياسي هو عكس ما يحدث في العالم الأنجلو ساكسوني ، فهو لايسمح بنشر ماهو شخصي في إطار عام متهما الموضوع بمقولته الشهيرة" إن الفرنسيين لم ينتخبونني لكوني زوج مخلص "!.

هذه الأيام يخرج الرئيس الفرنسي علينا بكتاب آخر عبارة عن مجموعة لقاءات مع الكاتب إيلي فيزل وهو عضو الأكاديمية الفرنسية وحائز على جائزة نوبل تحت عنوان " ذاكرة لصوتين " ، وذلك للناشر أوديل جاكوب . يعود في هذا الكتاب إلى طفولة ميتران ، ومكان الدين في حياته ، والكتابة لديه ، والسياسة .. الخ ، إذ يحاول ميتران في هذا الكتاب أن يقيم أعماله على رأس الدولة بحيث يصفها بأنها نتيجة محسوبة ولايقول عنها متواضعة . إذ يؤكد أن : " كثيرا من الأشياء قد تغير في فرنسا بشكل حاسم منذ سنة ١٩٨١ " ، معترفا في نفس الوقت " أنها ظلت أقل بكثير من قناعاتي .. وبشكل عام أعطي الحق للانتقادات التي وجهت لي، حتى ولو أخطأ خصومي في الحكم بشكل كامل ، وبطريقة نهائية ماقمت به من أعمال ".

وبين مايعتبره ميتران إيجابيا من حصيلته تلك هو إلغاء حكم الإعدام ، واللامركزية ، والدفاع عن الشعوب المظلومة في العالم الثالث ، وأخذ المواقف الحاسمة من أجل بناء أوربا . أما فيما يتعلق بالندم ، فهو يعترف بأنه لم يفعل كل ماكان ينبغي عليه القيام به مثلا ضد البطالة حيث " أنه في بعض الأحيان ، قدرت تقديرا خاطئا ثقل المجموع ، وبطء أجهزته ، وثقل عاداته - فنحن لانغير المجتمع بقرار تشريعي " وفي وسط المعارك السياسية الدائرة حول خلافته يلاحظ ميتران أن " الذي يمارس السلطة ليس بالضرورة أفضل من الآخرين ، إلا أننا ببساطة أكثر قدرة من الآخرين على شغل هذه الوظيفة " . ويثمن ميتران توازن السلطات اللازم والتي يستفاد بها هنا " في تحديد وليس تقويض أفعال هذه السلطة".

ويعود ميتران مرة أخرى إلى موضوع علاقاته مع حكومة فيشي ، وإلى علاقته التي أثارت لغطا كبيرا مع رونيه بوسكيه " في موضوع بوسكيه فأنا لست نادما على شئ ، أو لدى تأنيب للضمير . ولماذا إذن"؟ لأن هذه المحاكمة قد أثارت سخطي" هكذا يحاول ميتران أن يقول كلمته الأخيرة للفرنسيين وكأنها وصية قبل أيام من مغادرته لقصر الإليزيه ، كلمته تلك التي أراد أن تطبع بها صورته على صفحات التاريخ الفرنسي ..

ميتران



مكتبة ميتران

أم المكتبة الوطنية الجديدة؟!

بعد أن عجزت المكتبة الوطنية الفرنسية ريشيليه عن القيام بدورها ، نظرا لزيادة حجم زائريها ، واضطرار العديد من الباحثين للوقوف حوالي الساعتين في طوابير طويلة حتى يصل كل منهم إلى مايريد ، إذ أن المكتبة الوطنية قد أنشأت لتتعامل مع عصر آخر غير هذا العصر - بمقاييس التقدم الأوربي بالتأكيد - كانت هناك حاجة ماسة إذن للتكيف مع الأشكال المختلفة لحاجات العصر في نقل المعرفة ، ومن هنا كانت فكرة فرانسوا ميتران في أن يترك في فترة رئاسته الثانية معلما هاما ، هو مكتبة وطنية جديدة لفرنسا ، بعد أن حقق في فترة رئاسته الثانية أهرام اللوفر ، والأشغال التي تحققت في منطقة النصر ، والقوس الكبير في منطقة الرينانس، ومدينة العلوم الكبرى في بورت لافيليت ، وأوبرا الباستيل ، ولعل هذه عادة فرنسية بحتة فالرئيس ديجول ترك المطار المعروف باسمه وبامكانياته الحديثة كشاهد على فترة رئاسته ، وكذلك فعل جورج بومبيدو حينما أقام مركزه المعروف باسمه والذي أضحى أكبر معلم فني ثقافي فرنسي اليوم . ومبادرة الرئيس ميتران في أن يقترن بأكبر معلم ثقافي مستقبلي - على الرغم من رفضه في مقابلة تليفزيونية أخيرة أن يطلق عليها اسمه - توضح إلى أي مدى حرصه على أن يقترن ذكره في التاريخ الفرنسي بكل الفخر والمجد ، ومن هنا كان اهتمامه بأن يقوم شخصيا بافتتاح هذا المعلم الهام قبل تركه للسلطة في الأيام القليلة القادمة ، على الرغم من أن التجهيزات النهائية لاستقبال القراء والباحثين لن تنتهي قبل سنتين.

والمكتبة مقامة على مساحة ٧٫٥ هكتار على نهر السين في باريس الثالثة عشرة بحي تولبياك والمقدار المبني من هذه المساحة هو ٣٦٥١٧٨م ، وتبلغ مساحة الساحات الفارغة ٦٠ ألف متر مربع ، و تشمل مدينة مساحتها ١٢ ألف متر مربع ، ويبلغ إرتفاع الأبراج ٧٨ مترا ، وتبلغ مساحة الضوء ٤٠٠ كم خطي . والمكتبة عبارة عن أربعة أبراج من الزجاج مشيد كل منهم على هيئة كتاب مفتوح حيث سيحتفظ بالكتب في هذه الأبراج العالية وأن يكون في مقدورها الاحتفاظ بعدد ١٢ مليون كتاب ، هذا وقد أعلن الرئيس شخصيا عن المشروع لأول مرة في ١٤ يوليو سنة ١٩٨٨ والذي أسماه في هذا الوقت بأنه مشروع فرعوني ؛ بعدها تابع الرئيس المشروع شخصيا ، وهو نفسه الذي اختار هذا التصميم للمهندس المعماري دومينيك بيرو من بين عديد من التصميمات ، وتطل هذه المباني على الحديقة التي تتوسطها وهي مليئة بالنباتات الغريبة والنادرة ، والغرض منها العمل على نسيان تلوث المدينة وسيكون النظر إليها بغير حواجز والمعروف أن المكتبة الوطنية القديمة "ريشيليه" ستظل كما هي وستحتفظ بالمخطوطات والوثائق غير المطبوعة ، بينما المكتبة الوطنية الجديدة ستضم عديدا من الكتب النادرة ، و ٨٥٠ ألف كتاب يستخدمها القراء دون وسيط ، و ١٠ مليون كتاب محفوظة يمكن إعادتها داخليا ، ويصل عدد الحوليات والمجلات ٣٥ ألف عنوان بينهم ٥٠ ألف عنوان بالفرنسية ، ٨٥٠٠ عنوان ملفات أجنبية مختلفة ، وتصل أعداد الميكرو فيلم إلى ٧٥٨٠٠ ميكرو فيلم ، بينما تصل أعداد الميكروفيش إلى ٤٩٠ ألف ميكروفيش ، ويصل عدد النصوص المرقمة إلى ١٠٠ ألف كتاب يبلغ عدد صفحاتها ٣٠ مليون صفحة . هذا وستستخدم المكتبة أعقد وأحدث الأجهزة التي ستتيح للباحث أن يحصل على

طاولته مباشرة الكتاب الذي طلبه ، وبأفضل الأنظمة المعلوماتية التي تسمح للباحث الحصول على المعلومات على الشاشة التي يجلس أمامها - فطلب الكتاب بالطريقة الكلاسيكية سيتم عن طريق أجهزة معلقة في السقف تسير على خطوط حديدية يبلغ طولها ٨ كم ، ستقوم بنقل الكتاب من مكانه في البرج إلى قارئه فيما لايتجاوز عشرين دقيقة ، وسيكون بمقدور أي فرنسي دون أن ينتقل من منزله وعن طريق جهاز الميتل (وهو جهاز معلوماتي صغير ، مرتبط بالتليفون ومنتشر جدا لدى الخاصة والعامة إذ يوزع مجانا مع التليفون) يمكنه الإطلاع على كثير مما يرد الإطلاع عليه ، بداية من استطاعته حجز مكان له بالمكتبة ، إلى الإطلاع على الكتالوج ، أو حتى الاتصال بعديد من المكتبات في العالم . كما ستجهز أيضا بأجهزة قراءة مساعدة بالكومبيوتر ، وسوف تتيح هذه الأجهزة الإطلاع على الكتب المرقمة على شاشة ذات تفاعل ، بحيث تتيح النقل ، واللزق ، والاختيار ، والتعليق .. إضافة إلى كتالوج يتيح لأي كان في أي موقع في فرنسا معرفة أين ، يوجد الكتاب الذي يبحث عنه.

هذا وتصل الأماكن المعدة في المكتبة إلى ٣٦٥٠ مكانا ، يحجز منها ألفي مكان للباحثين و١٦٥٠ للجمهور وستفتح المكتبة أبوابها للجمهور خلال سنتين ، وتبلغ التكلفة النهائية لهذا الإنجاز الضخم ٧٫٨ مليار فرنك فرنسي ، صرف منها على الإنشاءات ٥٫٢ مليار فرنك ، و٢ مليار فرنك للتجهيزات وصلت الآن إلى ٧٫٨ مليار فرنك بأسعار سنة ١٩٩٦ وهذا مايجعل هذه المكتبة واحدة من أكبر المكتبات في العالم ، وتأتي مباشرة خلف مكتبة الكونجرس بواشنطن والتي يبلغ عدد وثائقها ٨٨ مليون وثيقة ، بينما ستأتي مكتبة الإسكندرية قبلهما إذا انتهت إنشاءاتها التي تتعثر في مشاكل تمويلها ، حيث أن حلم مكتبة الإسكندرية ، يظل عريضا بشرط القيام بتنفيذه.

وسقوط الحدود ما بين الدول الأوربية

في ٢٦ مارس الماضي سقطت حدود سبع دول أوروبية هي الموقعة على اتفاق شنجن الذي تم توقيعه في لوكسمبورج في عام ١٩٨٥ ، وانضم اليها في سنة ١٩٩٠ كل من أسبانيا والبرتغال ، وفي انتظار أن يمتد هذا الإجراء إلى كل دول الإتحاد الأوروبي فالدول السبع هي: فرنسا ، وألمانيا ، وهولنده ، وبلجيكا ، ولوكسمبورج ، وأسبانيا والبرتغال ، وتمتد هذه الحدود المقترحة من برلين في الشمال الشرقي ، وحتى جبل طارق في الجنوب ، هذا وسوف تنضم كل من إيطاليا واليونان والنمسا قريبا ، بينما تظل ترفض بريطانيا الإنضمام إلى تلك المعاهدة وهكذا بعد ٣٥ عاما على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي كان أحد بنودها التنقل الحر للأشخاص بين الدول الأعضاء، ويستطيع الآن أكثر من ٢٠٠ مليون مواطن من الإتحاد الأوروبي السفر بحرية خلال هذه البلدان دون التوقف في نقاط الحدود التي كانت تفصل بينهم والتي ألغيت ، والمرحلة الأولى التي بدأت هي إلغاء الحدود الجوية . بينما ستلغى نهائيا الحدود البرية بالتدريج خلال ثلاثة أشهر فقط . وتعطي المعاهدة الحق للسلطات إلى طرفي الحدود التوغل طوال عشرين كيلو مترا لإجراء المراقبات اللازمة في مجالات التهديد للأمن الوطني والعام ولكي لايشجع هذا الإجراء على تهريب الممنوعات أو إنتقال المهاجرين بطرق غير شرعية أقامت الدول الموقعة نظاما معلوماتيا مشتركا SIS في مدينة ستراسبورج الفرنسية يتيح لسلطات البوليس الوطني وبوليس الحدود في كل الدول الموقعة أي كان موقع الحدود باستشارته في كل وقت ، وتبادل المعلومات ، ويتجمع فيه بشكل دائم أسماء ، ومعلومات عن المطلوبين للعدالة في أي من هذه الدول ، ويبلغ حجم استيعابه نحو عشرة مليون من المعطيات ، والمعروف أن البضائع ورؤوس الأموال بدأت في التنقل منذ فترة وقبل الأشخاص . وينص الإتفاق على أن تشدد الدول الأعضاء مراقبة حدودها الخارجية بحيث تستطيع معا إنتهاج سياسة واحدة تجاه الهجرة الخارجية إليها ، ولهذا سوف توجه تأشيراتها جميعا بحيث عندما يتقدم أجنبي من خارج الإتحاد للحصول على تأشيرة دخول لأي من الدول السبع ، سيعطى تأشيرة شنجن الموحدة التي تتيح له التحرك بحرية داخل أراضي الدول السبع ، ولهذا عملت هذه الدول على توحيد جهودها لمواجهة تهريب المخدرات وتعاون بوليس كل منها لمواجهة الجريمة بشكل عام بعد سقوط الحدود بينهما ، ومن هنا تصبح الحدود الفرنسية الدولية هي موانيها ومرافئها الجوية مع العالم الخارجي . بحيث أن حدودها البرية قد سقطت فيما عدا حدودها مع بريطانيا وسويسرا التي ماتزال قائمة ، ومن هنا ستتعامل المطارات الفرنسية مع القادمين من بلدان شنجن وكأنهم قادمون من أي مدينة فرنسية أخرى بحيث لن يخضعوا لإجراءات التفتيش أو التحقق من الهوية المعمول بها مع القادمين من خارج فرنسا ، فيما عدا الأجانب الذين سيملأون استمارات إعلان دخول لفرنسا . من أجل هذا أعيد تنظيم التخارج في المطارات ليتم فصل القادمين من دول شنجن والقادمين من مناطق أخرى في العالم ، ويأتي هذا الإجراء أثناء حملة الرئاسة الإنتخابية الفرنسية ، إذ أن الاتحاد الأوروبي في قلب النقاشات الدائرة الآن بين المرشحين خاصة ، من يدعو منهم للسيادة الوطنية (جان ماري لوبن ، وفيليب دبفيله) وتستند حججهم على قاعدة أ ن تعامل السلطات الفرنسية مع العمالة الأجنبية المهاجرة بطرق غير شرعية تتسم بالحزم والشدة ، وبالتالي يدور التساؤل حول ماإذا كانت السلطات الأسبانية في الجنوب أو السلطات الألمانية في الشمال الشرقي ستستطيعان القيام بنفس المهمة بالحزم المطلوب ، خاصة وأنهما متعاملتان مع مناطق تعتبر مصدرا للهجرة مع الشمال الأفريقي والثانية مع أوروبا الشرقية.

وهناك مصدر آخر للقلق وهو أن بعض هذه الدول الموقعة كهولندة مثلا يُصرح فيها بتدخين بعض المخدرات الخفيفة ، مما يجعل الفرصة سانحة دائما للمهربين لممارسة أنشطتهم عن طريق تلك التسهيلات الجديدة في التنقل إلا أن السلطات الفرنسية تقلل من حجم هذا القلق بطمأنة مواطنيها بأن بنك المعلومات الضخم SISسيكون عصب الحرب المعلنة على كل المحاولات التي ستقوم باستغلال الوضع الجديد ، ووجود هذا البنك بستراسبورج يجعل من فرنسا صاحبة اليد الطولى عليه ، إضافة إلى التحرك السريع للبوليس على كل جانب من الحدود كفيل بإحباط أي محاولة ، ويرى بعض المراقبين أنه كان من المفارقات أن تتحرك البضائع بحرية منذ فترة طويلة قبل المواطنين ، وليس من أجل هذا على المواطن أن يرضى بنظام المنزلية فيه ثمرة توافق بين عديد من البلدان وليست نتيجة لسياسة موحدة ومازال الكثير من الوقت لخلق بوليس أوروبي الهوية يخضع لقيادة واحدة.

ونحن!! بعد خمسين عاما على إنشاء الجامعة العربية ألم يحن الوقت بعد لنفكر ليس بتصفية الحدود العربية - العربية ولكن على الأقل بتصفية الخلافات العربية - العربية !!.

تعليق على مؤتمر المناخ



رسالة برلين

نمط الإنتاج الرأسمالى يعرض العالم لكارثة مناخية وبيئية فشل المؤتمر يفضح اقتصاديات السوق

تراوحت تعليقات الصحافة الألمانية على مؤتمر الأمم المتحدة لحماية المناخ الذى انعقد فى برلين فى الفترة من ٢٨ مارس إلى ١٧ أبريل بين "نهاية بدون أهداف واضحة ومؤتمر فاشل " وبالفعل تمخض جبل جديد للأمم المتحدة ليلد فأراً !.

فبعد صراع دام ١٠ أيام أقر المؤتمر تفويضا للتفاوض"(!) لتخفيض المنفرث من الغازات التى تتسبب فى ارتفاع درجة حرارة المناخ وتتسبب بهذا فى أحداث تسمى بعد ذلك " كوارث طبيعية" ويعنى هذا بلغة مفهومة أن المؤتمر خرج بلا قرارات واكتفى بالاتفاق على أن تستمر الدول فى عملية المفاوضات . وأراد الوفد الأمريكى الذى اعتبر المعرقل رقم واحد أن يجامل الدولة المضيفة فاقترح تسمية البيان الختامى " تفويض برلين" وتلتزم بمقتضاه ١٦- دولة أن تتفق عام ١٩٩٧. على بروتوكول لحماية المناخ . ولكن لم يتفق على أى تحديدات بخصوص قدر التخفيض المرغوب اجراؤه أو موعده . لهذا وجهت دول الجزر الصغيرة المهددة بالغرق ، وعدد من الدول الأخرى ، ومنظمات حماية البيئة انتقادات شديدة للصياغات غير المحددة وغير الملزمة فى البيان الصادر ، فى المقابل ترسم الدراسات العلمية لمستقبل العالم صورة مفزعة لو ظلت أحوال الانتاج والاستهلاك والمواصلات على ماهى عليه الآن . وتتراوح التوقعات بين حدوث فيضانات هائلة ستغمر بلاد بأكملها أو مناطق مأهولة واسعة فى مختلف القارات نتيجة انصهار الجليد فى القطبين الشمالى والجنوبى وبين الأهوال التى ستقع نتيجة اتساع ثقب الأوزون ونفاذ الاشعاعات الشمسية الضارة الى سطح الأرض.

وكان الهدف المعلن لاجتماع ٣٠٠٠ مندوب يمثلون دول العالم في مؤتمر المناخ ببرلين هو الاتفاق على التزامات مشتركة تضمن حماية المناخ وبالتحديد وقف ازدياد حرارة الأرض . وكان المؤتمر منذ بدايته متعثرا ، ورغم نظام العمل المؤقت الذي تم إقراره إلا أن النقاش حول مناخ الأرض جرى في " مناخ " لايبعث على التفاؤل ، ولتعثر المؤتمر **علاقة واضحة بالخلافات العميقة بين دول الشمال والجنوب حول المساواة بين الشعوب في الحقوق وفي فرص التنمية ، وفي المسئوليات تجاه الطبيعة ، كما أن للتعثر علاقة بأن سعي دول الشمال للتوصل إلى نتائج واضحة وملزمة جزئي ومحدود بسبب الطبيعة المبدئية لقوانين الربح التي تحكمها.**

حرب الإنسان ضد الطبيعة

الدعوة لمؤتمر المناخ في برلين وجهها المستشار الألماني هيلموت كول أثناء قمة البيئة (الأرض) في ريو ١٩٩٢ ، ومن المعروف أن قمة ريو قد تمخضت عن اتفاق لايزيد كثيرا عن اعلان نوايا تعد فيه البلدان الصناعية بأنها ستخفض نفثها من ثاني أكسيد الكربون حتى عام ٢٠٠٠ إلى مستواه عام ١٩٩٠ . وقد وصل عدد الدول التي أبرمت الاتفاق الى ١٣٠ دولة ، ولكن التي التزمت به أو فكرت في الالتزام به أقل بكثير.

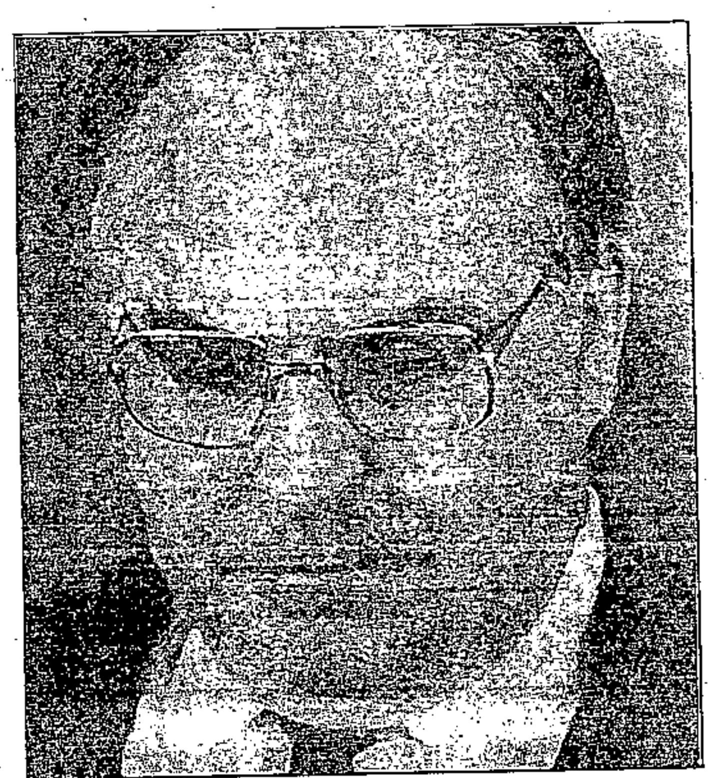
ويرى خبراء المناخ والبيئة ضرورة التطبيق السريع لسياسات جديدة في مجالات الصناعة والمواصلات على نطاق العالم بأسره لوقف الاضرار التي تلحق بالمناخ والتي قد تظل مستمرة لمئات من السنين وسبب تدهور الأوضاع المناخية سببه الكميات الهائلة المنفوثة من الغازات الناتجة عن العمليات الصناعية والسيارات والتي ترفع درجة الحرارة على الأرض.

وفي العقود المنصرمة ارتفع متوسط حرارة الأرض بالفعل بمقدار ٧ر. درجة مئوية ، ويتوقع علماء المناخ حدوث الكوارث الطبيعية التي أشرنا إليها لو واصلت حرارة الجو ارتفاعها ولو بمقدار (٥ر١) درجة ونصف مئوية ، وتؤكد التنبؤات العلمية أن مسؤولية تغيرات المناخ يتحملها البشر بنسبة ٩٥٪ ويصف البعض مايجري الآن بأن" البشر يشنون حربا على الطبيعة" وقد ربط جوردون أوباسي أمين عام المنظمة الدولية للأرصاد الجوية بين تكاثر العواصف الاستوائية في السنوات الأخيرة والتي هبت على الفلبين ٣٢ مرة عام ١٩٩٣ (بما يعني ضعف الوتيرة التي كانت معروفة سابقا) وكوارث فيضانات ومظاهر تغير المناخ الأخرى وبين نمط الحياة على الأرض وآثاره السلبية على المناخ.

أكثر من مشكلة مناخ

على كثرة اللاجئين لأسباب سياسية أو اقتصادية في العالم وعددهم حاليا ٢٠ مليون لاجئ إلا أنهم يعدون أقلية ضئيلة بالنسبة للرقم المذهل اللاجئين في أرجاء المعمورة وعددهم ٥٠٠ مليون انسان تركوا أوطانهم بسبب الكوارث الطبيعية ومنهم من يضطر للهجرة من بلده بسبب الدمار البيئي مثل التصحر ومايترتب عليه من آثار مثل شح المواد الغذائية .. ويزداد التوتر في أوربا بسبب موجات اللاجئين خاصة في جنوب ايطاليا وجنوب أسبانيا حيث انتشرت ظاهرة الهجرة الواسعة من عدد من البلدان الأفريقية والعربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، ويواجه المهاجرون بردود فعل عنصرية من سكان المناطق التي ينزحون إليها .

ويقدم خبراء البيئة سيلا من الأمثلة التي تذكرنا بالأخبار اليومية التي لاحقتنا في السنوات القليلة الماضية .. الإعصارات المدمرة التي كانت تعصف بشواطئ القارة الأمريكية مرة كل عدة سنوات أصبحت تزورها الآن كل سنة .. والفيضانات كانت تحدث في شمال أوروبا كل عشر سنوات أغرقت الحقول والسهول والمدن شمال ألمانيا وفرنسا وهولندا ومناطق واسعة أخرى في أوربا للسنة الثانية على التوالي .. وأمطار المونسون التي أصبحت تهطل بغزارة غير معتادة في السنوات الأخيرة في الهند .. وهناك ظاهرة احتضار الغابات في بلدان أوروبا .. ولاترحم تقلبات الجو منطقة في العالم . والنتيجة الأكثر إيلاما أن **الأرض أصبحت تشبه الآن كرة يلفها حزامان .. الأول حزام في الشمال لونه أخضر يغطي أوروبا وأمريكا الشمالية وفيه يزداد الخير فتعطي الزراعة محاصيل أكثر من السابق بنسبة ٥٪ ، ومقابل ذلك ، في منطقة الحزام الثاني الأصفر الذي يغطي وسط أفريقيا وشمال أمريكا الجنوبية والجزر وشبه الجزر الواقعة جنوب الهند وشمال استراليا تزداد الشحة فتنكمش المحاصيل بذات النسبة**.. ولاتقتصر الكوارث المناخية على بلدان العالم الثالث . فقد شهدت هولندا ومناطق أخرى من ألمانيا في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ اجلاء لمئات الآلاف من السكان بسبب فيضانات نهري الراين والماس . وتحدث في المؤتمر علماء هولنديون عن توقع تكرار هذه



كول

النبضانات بانتظام لو حدثت تغيرات مناخية كبيرة.

ويدق العلماء ناقوس الخطر محذرين من مواصلة الاضرار بالطبيعة خاصة بسبب آثار عمليات توليد الطاقة وبسبب الصناعة ومنتجاتها التى تقضى على طبقة الأوزون الواقية من الأشعة الضارة وتؤدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض مما يقود بدوره إلى تغير المناخ . ويقول الخبراء أن نفث غاز ثانى أكسيد الكربون سيتسبب فى القرن القادم فى رفع عام لدرجة الحرارة بمقدار ١٫٥ إلى ٤ درجات . وتتحدث تقديرات العلماء أيضا عما يمكن أن يحدثه انصهار الجليد القطبى وبالتالى ارتفاع منسوب البحار العالمية ببلادنا فى العالم الثالث، ويقولون أن نصف المساحة الزراعية فى مصر ستغرق لو ارتفعت الحرارة ، وأن بنجلاديش ستفقد لنفس السبب ٢٧٪ من أراضيها وستختفى من الخريطة بعض دول الجزر الصغيرة لهذا يطالب ممثلو هذه الجزر بخفض نفث ثانى أكسيد الكربون حتى سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٢٠٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٠.

التسكين وليس العلاج

وبينما سبق قمة ريو دى جانيرو والتى أطلق عليها أيضا قمة الأرض ٥ اجتماعات تحضيرية احتاجت قمة برلين الحالية الى ٦ اجتماعات أعدها أو حضرها آلاف من الموظفين والدبلوماسيين من مختلف بلدان العالم ومن جهاز الأمم المتحدة وتم فيها تحرير وطبع أطنان من الورق . وكانت مهمة "مؤتمر حماية المناخ" فى العاصمة الألمانية برلين قد تحددت فى جعل اتفاقية ريو ملموسة ، وبالرغم من كل الجهود المبذولة كان متوقعا قبل انعقاد المؤتمر أنه لن يصل الى اتفاق يتناسب وخطورة الوضع . وقد وجهت هيئات حماية البيئة انتقادها لسياسات الدول الصناعية وبشكل خاص للولايات المتحدة الأمريكية وحملتها المسؤولية الرئيسية عن الوضع المتدهور وعن تعطيل إجراءات جدية لحماية البيئة والمناخ ، وهناك شبه اتفاق عام على أن حصر الحديث فى موضوع تخفيض ثانى أكسيد الكربون لم يعد يكفى . والحكومة الألمانية التى تحب أن تحمل لقب بطل حماية البيئة والمناخ فى العالم لم تستطع اقناع الرأى العام فى بلدها بما تقوله عن التقدم الذى تحقق فى مجال حماية البيئة والمناخ بل أن منظمة جرين بيس اتهمت الحكومة الألمانية بأنها تخلت عن اتباع سياسة فعالة لحماية المناخ".

وكان المؤتمر مزدحما بالخلافات بين الدول الصناعية والنامية، وبين الدول الصناعية فيما بينها وبخاصة بين أمريكا من جهة وعدد من البلدان الأوربية ، والخلاف الأخير سببه أن ادارة كلينتون التى يحاصرها الجمهوريون لا قدرة لها (ولم يعد لها رغبة) فى أى إجراء لحماية البيئة والمناخ قد تنجم عنه ضغوط على الصناعة وبالتالى يمكن أن يحد من الإنتاج أو يزيد من تكلفته.

والسبب العميق الكامن وراء الخلافات بين الدول الصناعية والبلدان النامية فى المؤتمر ، يعود إلى أن الدول الصناعية وهى أكبر مستهلك للموارد فى العالم وأكبر مدمر للبيئة، هذه البلدان لاتفكر فى أن تدير الدفة بشكل حاسم فى اتجاه إنقاذ البيئة والمناخ . والسبب ليس فقط مايستدعيه هذا من تكلفة عالية بل بالدرجة الأولى لأن الأشفاء الأيكولوجى للعالم **سيتطلب تغييرات اجتماعية واقتصادية وسلوكية هائلة لاتتماشى مع المصالح الحالية للرأسمال كما أن إنسان المجتمع الاستهلاكى لن يستطيع تقبلها** ببساطة. والصراعات الانتخابية فى دول الغرب والتى تؤثر إلى حد لايمكن إهماله على الخطط قصيرة ومتوسطة المدى للسياسيين تترك مجالا واسعا لتضليل الناخبين وجعلهم يصوتون ضد مصالحهم ، بحيث أن من الأرجح أن ينجح سياسى يعد بتقليل البطالة على حساب الأضرار بالبيئة، ويسقط آخر يريد انقاذ صحة الأطفال بأن يوقف نفث الغازات الضارة . ولأن نظم اقتصاديات السوق الرأسمالية تضع أهدافها الاقتصادية فى المرتبة الأعلى ، فهى تكتفى بتوقيعات وتحسينات جزئية رغم تحذيرات العلماء . وقد تجلى هذا فى الموقف الأمريكى الذى أعلن أن هدف تخفيض نفث غاز ثانى أكسيد الكربون بنسبة ٢٠٪ حتى سنة ٢٠٠٥ هدف غير واقعى . ولكن المؤتمر بين أن معظم حكومات العالم تريد التسكين وليس العلاج..

مطلوب اقتصاد أيكولوجى واجتماعى

وأول التغييرات المطلوبة هى التخلى عن عقلية المجتمع الاستهلاكى بما تقلبه من أيديولوجية " الأطنان" التى ترى التنمية فى الزيادة المستمرة فى حجم الانتاج وحجم الاستهلاك . فى القرن الماضى كان الأغنياء يستهلكون بقدر مايشاءون ولايكاد يؤثر هذا على البيئة ولا المناخ. والمشكلة فى عالم اليوم المزدحم بالصناعة ومحطات الطاقة وبالسكان هو أن نمط الإنتاج السائد يسبب تسمما للماء وتلوثا للهواء، ويثقب طبقة الأوزون الواقية للأرض مما يهدد الحياة على الأرض . والوضع الناشئ لايحتاج الناس لادانته والى الاتفاق على مواجهته وتغييره الى الاجماع على صحة نظرية فائض القيمة!.

ولايستطيع عاقل أن يجادل فى أن التطورات التى تشهدها الأسواق من تنوع السلع ومواصفاتها لاتقلبها ضرورات عقلانية للمستهلكين بل تتأثر إلى أقصى حد بحملات الإعلان وبنظم قيمية وأفكار بالية حول " المكانة الاجتماعية" . نشهد هذا فى انتشار أنواع من السلع والخدمات الفاخرة بسبب الرغبة الدائمة فى اللحاق بنوع الاستهلاك السائد اجتماعيا والذى يعد مؤشرا على المرتبة الاجتماعية . أن النظرة للاستهلاك البذخى باعتباره أحد عوامل التنمية الاقتصادية ، ولو كان معناه الحقيقى تبديد الطاقة والموارد وقوى العمل الاجتماعية، هذه النظرة أصبحت بالية حتى بالنسبة لمفكرى الرأسمالية، وان لم يعترفوا بأن أس البلاء يكمن فى النظام الذى يضع الربح معيارا لكل النشاط الانسانى . ولو أريد التعامل العقلانى مع الموارد التى تميل للضمور، وحماية المناخ، فلابد من إعادة النظر فى هياكل الإنتاج فى كل مجتمع للاتفاق على الأولويات لخلق التناسب بين الاقتصاد من جهة ، والمصلحة الاجتماعية الكلية من جهة أخرى ، مفهومة بمعناها الكونى الشامل ، الذى يتضمن الحفاظ على نقاء الماء والهواء، وحماية الموارد غير القابلة للتجدد ويرى خبراء البيئة أن لاحل لهذه المشكلة **سوى الحد من الإنتاج فى بلاد العالم الصناعية المتطورة والتى يعيش فيها ٢٠٪ من سكان العالم يستهلكون ٨٠٪ من الموارد ويتسببون فى معظم الأضرار الكونى بالمناخ** . والبلدان النامية تواجه أيضا نفس النوع من المشاكل وبأشكال ملحة فى بعض مناطقها بسبب عدم كفاية أو غياب القوانين والوسائل الضرورية لحماية البيئة . ونسبة المرضى لأسباب بيئية تزيد بشكل مريع وسريع فى هذه البلدان.

السعر الأيكولوجى

سعر السلع التى نتداولها محسوب بدون أى مراعاة لما يسببه إنتاجها من أضرار بالبيئة . وكأن الطبيعة التى نحصل منها على المواد الخام ونعود لنصب فيها فضلات العمليات الصناعية بما فيها من مواد ضارة أو سامة

مستودع ذو حجم وقدرة لانهائية على الاستيعاب. لقد تحملت الطبيعة هذا الوضع طويلا إلى أن عجز العديد من الأنهار والبحيرات والبحار على تنقية نفسها بيولوجيا بقدرتها الذاتية . لقد اختلت الدورة الطبيعية وأصبح على البشرية إما أن تغير مسارها بما يسمح للطبيعة باعادة انتاج نفسها أو تواصل الطريق المدمر الذى يؤدى إلى الكارثة الأيكولوجية كما يتنبأ العلماء . والسعر الأيكولوجى ، أى الذى يتضمن تكلفة إعادة إنتاج البيئة " أحد الأدوات الهامة لتصحيح هذا المسار . والسعر الأيكولوجى لبنزين السيارات على سبيل المثال سيكون أعلى باضعاف كثيرة من سعره المعروف اذ ستدخل فيه تكلفة الاجراءات التى تقلل من نفث ثانى أكسيد الكربون وإزالة كافة الأضرار التى تحدثها السيارات بالبيئة . هذا وحده سيدفع لتطوير وسائل نقل غير ملوثة للبيئة (السيارة الكهربائية أو المدفوعة بالطاقة الشمسية) ، وسيدفع للتحول من سيادة وسيلة النقل الخاصة إلى سيادة وسائل النقل العامة ذات المواصفات البيئية.

واستنزاف موارد الجنوب ، خاصة تلك الموارد غير المتجددة بأسعار يفرضها الشمال بقوة موقعه الاحتكارى ، لم يعد أمرا مقبولا ليس من زاوية عدالة التوزيع فحسب وحق بلدان الجنوب فى ثرواتها الطبيعية وفى فرص التنمية ، **بل أيضا لأن هذا الاستنزاف (مثلما فى حالة غابات الأمطار) يسلب العالم مقومات وجوده البيئية ، ويسلب شعوب بلدان معينة أساس وجودها (كما تسبب ظاهرة التصحر).**

ولاشك أن القضية مركبة متشابكة العناصر اذ سيكون التحرر من النظرة "الايكونومية" البحتة والانتقال الى رؤية شاملة لاحتياجات التنمية البشرية الصحية - بما يتضمن المراعاة الكاملة للعامل الأيكولوجى - تحولا نوعيا هائلا . ومن المؤكد أنه لكى يتحقق يحتاج لتنمية علاقات مادية وفكرية مختلفة نوعيا فى الحياة الاجتماعية ، وهو بقدر تحققه ينتج بدوره مثل هذه العلاقات ، والجديد هو أن الطبيعة قدمت أكثر من إشارة إنذار على استحالة المضى فى نمط الحياة الحالى ، وكما أن تجريف الأرض يمكن أن يكون مصدر ثروة لقلة من الناس لعدد من السنين إلا أنها تنتهى بأن يجد الجميع أنفسهم فى صحراء فقراء ليس بها مايقتاتونه فيضطروا للعدول عن مسارهم الخاطئ ، فإن درء الكارثة الأيكولوجية سيضطر الى تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة والقضية الاجتماعية ستطرح نفسها بشدة إذ فى مواجهة شحة الموارد والدمار البيئى لابد من الاجتماع على نظرة جديدة للخاص وللعام فى التوزيع وفى الانتاج.

أن رفض ممثلى أكبر البلدان الرأسمالية للاسهام فى صياغة موقف مسؤول تجاه الطبيعة والبشرية مما أفشل المؤتمر يفضح المعضلة الأساسية لاقتصاديات السوق الرأسمالية وهى التناقض بين هدف هذا النظام الاقتصادى (أعلى الأرباح) ووسائله (استنزاف الطبيعة والجنس البشرى بلا رحمة) وهذا بالتحديد لايمكن مواصلته بلا نهاية.

الحكومة الألمانية تتراجع

المعارضون لسياسات البلدان الصناعية وقد جاءوا من مختلف أرجاء العالم نظموا فى برلين فى نفس فترة انعقاد المؤتمر أنشطة واسعة تشمل ١٠٠ حدث بين الاجتماع والمحاضرة والمعرض والمظاهرة وبمناسبة المؤتمر وجهت المعارضة البرلمانية وهيئات شعبية عديدة انتقاد شديدة لسياسات الحكومة الألمانية فى مجال البيئة والمناخ وطالبتها باجراءات لتوفير الطاقة والانتقال لمصادر طاقة قابلة للتجدد . وكانت اتحادات الصناعات الألمانية قد أعلنت فى ١٠ مارس ٩٥ تعهدها بخفض نفث غاز ثانى أكسيد الكربون بنسبة ٢٠٪ وأكثر حتى عام ٢٠٠٥ (ألمانيا تنفث ٩٠٠ مليون طن من الغاز المذكور فى السنة) مقابل أن تتخلى الدولة عن فرض أى خفض بقوة القانون . أحزاب المعارضة ترى أن على الدولة أن تضع الشروط القانونية اللازمة بغض النظر عن التعهدات التى لايصدقون أنها تكفى خاصة وأن الشركات الصناعية ستبحث أولا عن السبل لتحقيق الربح والمزيد منه وكثيرا مايتناقض هذا مع الحفاظ على البيئة . وأكثر ماتنتقده المعارضة الألمانية هو ماتسميه تراجع الحكومة الألمانية عن تعهدها بأن تلعب ألمانيا دور "الفارس الأول" الذى يتقدم الصفوف ، والمقصود أن تعطى ألمانيا المثال الصالح بتخفيض المنفوث من الغازات الضارة بالصحة والبيئة ووضع حد لعملية التطور غير المحكوم وكان المستشار كول قد أعلن هذا فى ريو وعاد لتأكيده فى مؤتمر برلين . إلا أنه فى غياب أساس قانونى ملزم لن تحقق الصناعة ماوعدت به ، وألمانيا تعانى من كارثة طبيعية تتمثل فى أن أكثر من نصف الغابات الألمانية مريضة ومثلها مثل البلدان الأوروبية الأخرى تعانى من تلوث الهواء. هذا على الرغم من أن قوانين حماية البيئة فى ألمانيا من أشد القوانين المماثلة فى العالم والرأى العام الألمانى على درجة كبيرة من الوعى بمشكلة البيئة.

الفيلم البريطانى الشهير [المسيرة (أو الزحف) The March} قدم منذ نحو ٧ سنوات تصورا لما يمكن أن يحدث للعالم فى المستقبل ، أو لما يحدث بعضه بالفعل الآن نتيجة تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية

من تلوث الجو فى العالم؟
حصة الفرد بالطن من كميات ثانى أكسيد الكربون المنفوثة فى الجو سنويا

الولايات المتحدة	هولندا	ألمانيا	الاتحاد السوفيتى السابق	بريطانيا	اليابان	ايطاليا	فرنسا	اسبانيا	الصين	الهند
٢١ر٨	١٤ر٨	١١ر٧	١٠ر٤	١٠ر٤	٩ر٨	٧ر٦	٧ر١	٦ر٣	٢ر٢	٠ر٧

المصدر: سيكسيشه تسايتونج ٢٩-٣-١٩٩٥ (أرقام ١٩٩٣)

هل العالم الثالث مسئول؟!

والبيئة فى بلدان الجنوب التى جعل القحط والجوع الحياة فى العديد من أرجائها أمرا مستحيلا . واتخذ مخرج الفيلم أفريقيا مسرحا لأحداثه المثيرة . ولاينسى من شاهد الفيلم صور زحف القبائل الأفريقية نحو الساحل الشمالى للقارة لعبور مضيق جبل طارق للوصول إلى القارة الأوروبية .. أى إلى شاطئ الوفرة والأمان كما صور الفيلم.

وإذا أردنا البحث عن القاسم المشترك بين المؤتمرات العالمية المتلاحقة فى السنوات القليلة الماضية لوجدناه بوضوح فى خوف الأوروبيين والأمريكيين الشماليين من زحف شعوب العالم الثالث بحثا عن مورد رزق فى بلاد الشمال الغنية : قمة البيئة " ريو ١٩٩٢" التى كاد خطابها يقول لشعوب العالم الثالث " لاتقطعوا الأشجار لطهى طعامكم لأن المناخ العالمى يتأثر ويصبح عندنا أكثر حرارة وجفافا "، ومؤتمر السكان القاهرة ١٩٩٤ الذى أراد أن يقول لشعوب الجنوب" كفاكم ماعندكم من أطفال .. لاتلدوا أكثر لأنكم تهددون الموارد فى العالم وتزعجوننا بمشاكلكم ومهاجريكم "، والقمة الاجتماعية فى كوبنهاجن فى بداية شهر مارس ، والتى دون أن تصلح شيئا من سياسات الشمال تجاه الجنوب أعلنت عزمها على اجتثاث الفقر المدقع خلال سنوات قليلة . وفى برلين الآن يكاد منظمو مؤتمر المناخ يفصحون نيتهم بمواصلة تقديم الأفلام والمواد المطبوعة التى تحدد الأخطار التى تواجه العالم لو امتلك الصينيون سيارات بنسبة مايملكه الألمان(يبلغ عدد سكان ألمانيا ٨٠ مليون وبها ٤٠ مليون سيارة!) والسؤال الذى يفرض نفسه هو هل يخشى ساسة الشمال أن تجاريهم شعوب الجنوب فى انتاج ونفث ثانى أكسيد الكربون وغيره من الغازات الضارة بالمناخ والناتجة عن محطات إنتاج الطاقة من البترول أو الفحم وعن الصناعات ومن عوادم السيارات ؟ ولكن لنسأل فى البداية : من المسئول الأول عن ثقب الأوزون وتلويث الجو وارتفاع حرارة الأرض و... و...؟.

الجدول المنشور مع الموضوع يحدد بجلاء من المسئول عن تلويث البيئة وتهديد المناخ .

والولايات المتحدة وحدها تسبب اضرارا بالمناخ تزيد بكثير عن ماتسببه الصين التى يقطنها أكثر من أربع أضعاف سكان أمريكا . أن الاقتصاد فى استهلاك الطاقة من مصلحة الجنوب بالطبع ولن يفيد شعوب الجنوب استخدام حجة السيادة ستارا لمواصلة تسميم هوائنا ومياهنا . ولكن الغرب عليه مسئوليات لايجوز أن يتهرب منها ، فهو الذى يستنزف الموارد وهو الذى ينقل صناعاته ونفاياته القذرة إلى العالم الثالث وهو الذى يعرقل نقل تكنولوجيا حماية البيئة والمناخ إلى البلدان النامية.

ورغم هذا تشير مجلة " شبيجل" الأسبوعية الألمانية واسعة الانتشار بأصبع التحذير من نشوء الصناعة فى البلدان النامية . وهى تعبر عن اتجاه غالب فى الإعلام الألمانى يثير رعب الرأى العام من تصنيع بلدان العالم الثالث . وفى تقرير واسع نشرته قبيل افتتاح المؤتمر عن الصين قدمت صورة مفزعة للآثار البيئية الناتجة عن سياسة التنمية الصناعية فى أكثر بلدان العالم سكانا . وقد صدرت المقال بعبارة :" الهواء مسمم ، ماء الشرب ملوث ، والناس مرضى = الصين تريد أن تصبح القوة الاقتصادية رقم واحد فى العالم على حساب البيئة..."

ويقدم المقال معلومات مدعمة بالأرقام عن العلاقة بين استعمال السيارات وعمليات تصنيعها من جهة وتلوث البيئة وتغيير المناخ من جهة أخرى ، منها أن عدد السيارات فى العالم وصل حاليا إلى ٥٠٠ مليون سيارة وسيزداد ليبلغ ٢٣٠٠ مليون سيارة سنة ٢٠٣٠ ويتوصل المقال فى النهاية الى التنبؤ بأن المضى نحو الكارثة البيئية لامرد له . وأن انتشار السيارات فى البلدان النامية سيعجل منه . وأن سبب عدم وقوع الكارثة منذ زمن طويل لم يكن حكمة سياسات البيئة والطاقة بل بسبب التأخر الاقتصادى وفقر معظم بلدان العالم".

مشكلة هذه النظرة أنها توحى بأن انقاذ العالم يكمن فى تأييد تخلف بلدان العالم الثالث . وتؤثر هذه النظرة بهذا الشكل أو ذاك **على بعض الآراء التى يدافع عنها ممثلو البلدان الصناعية عندما يبدأون فى وضع شروط لانهاية لها على تصنيع البلدان النامية دون أن يكونوا بنفس القدر مستعدين لتقديم التكنولوجيا والخبرة اللازمة لمساعدة هذه البلدان على ربط التصنيع باجراءات تضمن حماية البيئة ، أى مساعدتها على عدم تكرار مانعرف الآن أنه أخطاء الثورة الصناعية فى الغرب فى القرن الماضى** . والعالم يعرف جيدا أن بلدان الشمال (٢٠٪ من سكان العالم) يستهلكون ٨٠ من موارد الكرة الأرضية ، وهكذا أيضا من الطاقة ، ولذلك تصر جمعيات حماية البيئة فى أوروبا على مطالبة حكوماتها بأن تبدأ هى بالتحديد بنفسها قبل أن تتهم الآخرين.

المندوبة الهندية سونيتا نارين من مركز العلوم والبيئة فى نيودلهى قالت:" لاخلاف على أن الشمال يجب أن يقلل نفثه ليتيح للجنوب فرصة عادلة من أجل التنمية .. ولكنهم فى البلاد الصناعية يتحدثون على الدوام عن قيم الديمقراطية والمساواة. إلا أننا فى الهند نشعر يوميا بأن العالم ظالم إلى درجة فظيعة.

العديد من مندوبى العالم الثالث راودهم السؤال : متى تعى الدول الصناعية مسئوليتها تجاه الطبيعة قبل أن تعطى الدروس للآخرين ؟

محكمة المناخ

على هامش مؤتمر المناخ فى برلين انعقدت فى برلين " محكمة المناخ" لتدين المسئولين عن تلويث الجو ورفع درجات الحرارة وتهديد مستقبل البشرية . وقام بتنظيم المحكمة الرمزية جمع كبير من خبراء وجمعيات حماية البيئة والمناخ . ووصلت حدة الاتهام لأن يصف هيرمان شير (نائب فى البرندستاغ الألمانى) مؤتمر المناخ فى برلين قائلا" وكأن مافيا المخدرات تتداول حول الحد من تجارة المخدرات" وقال يعقوب فون ايكسيل المواطن الألمانى السويدى ومؤسس جائزة نوبل البيئية أن مؤتمر المناخ يثبت الفشل النهائى للنظام العالمى القديم".

وقال النائب الاشتراكى الديمقراطى شير الذى رأس المحكمة بصفته رئيس " الاتحاد الأوروبى للطاقة الشمسية أن المتحاورين فى مؤتمر المناخ الرسمى يريدون " بالحديث ذو الطابع العالمى تأجيل قيامهم باجراءات على الصعيد الوطنى " واصفا هذا بأنه الخطأ الذى يلازم الحوار العالمى حول موضوع البيئة منذ ميلاده.

إسلام لا كهانة

المرأة والميراث في الإسلام

خليل عبد الكريم

واعظ له برنامج أسبوعي في التلفاز - إبان شهر رمضان - أملى على محرر بصفحة دينية بجريدة قومية رأيه في نصيب المرأة في الميراث فقال: إن الإسلام لم ينصفها فحسب بل حاباها!!!.

وكيف كان ذلك يامولانا؟.

.لان الرجل يعولها كأب وهي صغيرة حتى تتزوج ثم هو ينفق عليها كزوج حتى تموت أو يموت، وبذا فإنها تأخذ حصتها في الميراث صافية أو "مشفية" (في المحدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء - الشفي : بقية الهلال يكتب بالياء وخالفه إبن ولاد وقال يكتب بالألف . أ . هـ .).

وهذا مردود عليه بالآتي :

١) الوالد يعول أولاده بنين وبنات ولايختص الأخيرات بذلك.

٢) إن الفتاة لأسباب متنوعة قد تظل دون زواج مع وفاة والدها.

٣) أن زوجها قد يموت عنها بعد برهة قصيرة أو متوسطة ويترك أولادا ولامال له أو يطلقها بعد مدة يسيرة وفي كثير من الأحيان يختفي المطلق ويدعها أمام مسئولية إعالة صغير أو صغيرين.

٤) في بعض الأحيان تتولى الزوجة إعاشة الأسرة بما فيها الزوج، حدث ذلك في أيام الرسول عليه الصلاة والسلام، إذ ذهبت إليه امرأة عبد الله بن مسعود تستفتيه إن كانت تؤجر - أي لها أجر - على انفاقها على زوجها وأولادهما

٥) في وقتنا الحالي مئات الألوف بل ملايين الزوجات يشاركن أزواجهن مناصفة أو أكثر أو أقل في مصروفات بيت الزوجية.

٦)مما يؤكد أن تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث لاصلة له بالانفاق على الفتاة التي تصير زوجة إن الأخ أيضا له ضعف نصيب الأخت (وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين) ٤/١٧٦ .

٧) وأن للزوج الذي تموت زوجته دون عقب نصف تركتها أما الزوجة فلها الربع إن لم يكن له ذرية (ولكم نصف ماترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد)٤/١٢ هكذا بإطلاق ودون قيد وسواء كان الزوج يقوم بالتزامات بيت الزوجية جميعها أو يساهم بنسبة محدودة ولايدفع مليما واحدا بل لمجرد كونه ذكر ضوعفت حصته الميراثية أما المرأة (ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن ولد) ذات الآية.

أما إن كان هناك أولاد فيأخذ الزوج ربع تركة زوجته والزوجة ثمن التركة.

أيضا بدون النظر إن كان الزوج هو العائل للأسرة أم هي الزوجة.

هذه سبعة أدلة تقطع بأن العلة التي ذكرها الواعظ غير منضبطة ولاتنهض بالتسبيب الذي ساقه ولاتصلح لتبرير مضاعفة حصة الرجل.

فضلاعن هذا التعليل من الأساس ينظر إلى المسألة نظرة مادية - مع أنهم يغادرون المادية إلا إذا صلحت كدليل على صحة وجهة نظرهم - وأغفل الجانب المعنوي وهو مالايصح إغفاله أو التجاوز عنه.

والواعظ إياه متخصص في اللغة العربية ويعرف قبل غيره إن كل لفظ له معنى وله مدلول فإذا نصت الآية على أنه (للذكر مثل حظ الأنثيين) ٤/١١ ،ولم تقل : للرجل مثل حظ المرأتين ، فهي إذن إختارت اللفظ الدال على الجنس (الأنثى) دون الكلمة الدالة على النوع (المرأة) لتأكيد التفرقة بينهما وأنها طبيعية إذ أنها تشمل جنس الحيوان كله بما فيه نوع الإنسان!!!.

* * *

إن التفرقة في الحصة الإرثية بين الرجل والمرأة أو بين الذكر والأنثى حسب النص مسألة بديهية لا نتوقع خلافها لإن المجتمع الذي توجهت إليه هذه النصوص "مجتمع ذكوري" يقوم الرجل فيه بكل الأعباء ويتحمل سائر المخاطر ومن ثم فمن حقه أن يستأثر بحصة متميزة من الخيرات. وكان يكفي واعظ التلفاز أن يذكر أن الإسلام نقل مركز المرأة نقلة تقدمية بمقاييس ذلك الزمان السحيق : من الحرمان المطلق من الميراث إلى نصف حصة الرجل، ولكنه (= الواعظ) يخشى إن قال ذلك أن يُرَد عليه بالآتي:-

لماذا توقفت المسيرة إلى الأمام في وضع المرأة أو مركزها وفي حقوقها وهي المسيرة الرائعة بل البالغة الروعة التي بدأتها النصوص فيما يمكن أن يوصف بأنه ثورة حقيقية على تلك الأوضاع الفاسدة ، لماذا توقفت المسيرة خاصة وأن أحوال المرأة تغيرت تغيراً كلياً وجذرياً ومن كافة الوجوه عن أحوالها زمن تلك النقلة التقدمية الثورية ولكي يدرك القارئ مدى هذا التغير المذهل : يقارن بين قرية كـ(الطائف) في الثلث الأول من القرن السادس الميلادي ومدينة كالقاهرة أو بيروت أو دمشق .. الآن ولم يتبق على القرن الواحد والعشرين سوى خمسة أعوام.

وبعد

فمنذ قديم وقبل مضى مائة سنة على انبثاق هذه النصوص التي ميزت الرجل على المرأة في الإرث ، ثار في نفوس فقهاء العراق العقلانيين شئ من ذلك ، ففي سيرة مؤسس المذهب الحنفي: أنه ذهب للسلام على الإمام محمد الباقر من أهل البيت فصاح بوجهه: أنت الذي حولت دين جدي وأحاديثه بالقياس؟

فنفى أبو حنيفة هذه التهمة عن نفسه ثم سأله "الرجل أضعف أم المرأة؟".

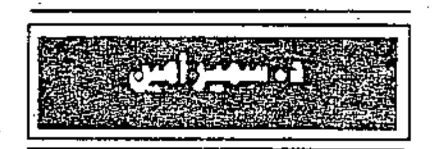
. فقال الباقر : المرأة، فسأله: كم سهم المرأة في الميراث؟ فأجاب : للرجل سهمان وللمرأة سهم ، وهنا عقب رأس الأحناف وأبرز فقهاء أهل الرأي في العراق : هذا قول جدكم ولو حولت دين جدك بالقياس لكان ينبغي **أن يكون للمرأة سهمان لضعفها وللرجل سهم لقوته**.أ.هـ .

رحم الله الامام الأعظم فقد كان رده بالغ الدلالة والفطنة وألمح في ثناياه بذكاء نادر إلى ماكان يحوك في صدره وصدر "مدرسة الرأي" العراقية حول هذه المسألة .

فكر

تحدي العولمة (الكوكبية)

العولمة ستار: تكمن الرأسمالية الهمجية من ورائه



يدعى الخطاب السائد إن للعولمة طابع الجبر، طابع القانون الموضوعي الذي لامفر من الخضوع لمقتضياته عن اضطرار أو اختيار، ويفهم من هذا الادعاء أن شكل العولمة السارية هو الشكل الوحيد الممكن لها، وإن تصور مسيرة مختلفة لها لايعدو أن يكون طوباويا.

على أن التاريخ يعلمنا عكس هذه الأقوال تماما. فلا يُحكم التاريخ من خلال قوانين " اقتصادية خالصة" كما يتصوره أصحاب أيديولوجيا النظام بل التاريخ ناتج التفاعل بين هذه القوانين من جانب وبين ردود فعل المجتمع لها من الجانب الآخر. فردود الفعل هذه هي التي تحدد إطار العلاقات الاجتماعية التي تعمل من ضمنها تلك القوانين الاقتصادية. أقول إذن إن المقاومة المنظمة والمتماسكة في مواجهة الخضوع الأحادي الجانب لمقتضيات هذه القوانين المزعومة هي التي تكيف التاريخ الحقيقي بدرجة لاتقل فعالية عن تحكم منطق التراكم الرأسمالي الخالص. هذا هو معنى أهمية الصراع الاجتماعي (صراع الطبقات) في التاريخ. فهو يحكم إمكانات وأشكال التوسع الاقتصادي الذي يتم في إطار العلاقات الاجتماعية التي يرسمها وينظمها النضال السياسي والاجتماعي.

قطعا اليوم تتصدى الشعوب لتحديات تختلف عما كانت عليه بالأمس. فثمة جديد في الوضع. بيد أن الجديد هذا هو ناتج التغيرات التي طرأت في مجالات العلاقات الاجتماعية والدولية والتي لابد إذن من تركيز الدراسة عليها. فقد أقيمت هذه العلاقات في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أسس كانت قد أنتجتها هزيمة الفاشستية. ففي الغرب خلقت هذه الهزيمة ظروفا ملائمة في صالح الطبقات العاملة ليست مسبوقة في ماضي تاريخ الرأسمالية، فأنتج التوازن الجديد في ميزان القوى شروطا أتاحت تنفيذ مشروع التسوية التاريخية في المواجهة بين رأس المال والعمل، هذا المشروع الخاص بالدولة الاشتراكية الديمقراطية. أما انتصار الاتحاد السوفيتي والثورة الصينية فقد خلق هو الآخر إطارا ملائما للنضال السياسي شجع بدوره الرواج الاقتصادي من خلال الضغط الذي فرضه على رأس المال فألزمه بقبول التسوية المذكورة. فالنقاش حول الطابع الاجتماعي للمشروع - أي طابعه الاشتراكي أو غير الاشتراكي وبيان تناقضاته الداخلية التي أدت إلى انهياره في نهاية المطاف - ذلك النقاش لايمحو التحول المشجع للرواج على صعيد عالمي الذي ترتب على المنافسة السياسية والأيديولوجية بين" الشرق" و" الغرب". وفي نفس الزمن التاريخي أدى مد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث إلى تصفية الكولونيالية، الأمر الذي فتح بابا لتنمية حقيقية في الجنوب، اعتمدت على استغلال تلك المنافسة بين الشرق والغرب لصالح تدعيم استقلال " الدول النامية" كما تم تسميتها.

أقول إذن إن الرواج الذي تلى الحرب العالمية الثانية كان ناتج تكيف استراتيجيات رأس المال لمقتضيات العلاقات الاجتماعية التي

فرضتها القوى البيروقراطية والشعبية . وهذا الوضع هو تماما عكس "التكيف" الذى يدعو إليه أصحاب النظام حاليا . إلا أن تلك التوازنات التى قام النظام على أسسها قد أخذت فى التآكل التدريجى خلال مرحلة مابعد الحرب . فهى مرحلة دخول أقطار الأطراف (التخوم) فى عملية التصنيع من جانب كما هى مرحلة تفكك تدريجى للمنظومات الإنتاجية الوطنية المتقدمة المتمحورة حول الذات وإعادة تشكيلها بصفتها عناصر مكونة لمنظومة إنتاجية معولمة (مكوكبة) من الجانب الآخر . وهذا التآكل المزدوج هو تمظهر لتعمق ظاهرة العولمة التى فرضت فعالية إدارة التحديث فى الإطار القطرى . يضاف إلى ذلك أن ثمة أبعادا جديدة للمشكلة ذات طابع معولم من الأصل قد تبلورت خلال المرحلة فانفجر مفعولها حديثا . أقصد هنا - على سبيل المثال لا الحصر - تحدى البيئة على صعيد الكوكب وتحدى وسائل الإعلام والاتصال التى أدى تقدمها المتعجل إلى عولمة ممارسات جديدة لها تأثير عميق فى الحياة السياسية والثقافية لشعوب الكوكب جميعا.

هكذا دخل النظام فى أزمة هيكلية انطلاقا من الأعوام ١٩٦٨/ ١٩٧١ ،أزمة لم تخرج الرأسمالية عنها بعد مرور ربع القرن . وتتمظهر هذه الأزمة فى العودة إلى مستويات مرتفعة من البطالة فى الغرب، وانهيار النظم السوفيتية ، واتجاهات تطور نحو الخلف(أى تكور) فى مناطق عديدة من العالم الثالث ، يرافقها فى حالات كثيرة تراكم ديون خارجية لايُحتَمل عبئها.

هكذا خلقت من جديد ظروف ملائمة للعودة إلى تحكم منطق رأس المال الأحادى الجوانب . واليوم يكمن هجوم رأس المال وراء ستار العولمة . فيسعى إلى استغلال ظروف التوازن الاجتماعى الجديد فى صالحه من أجل الغاء المكاسب التاريخية للطبقات العاملة والشعوب.

الإدارة الرأسمالية للأزمة العالمية

تتجلى الأزمة فى أن الأرباح المستخرجة من الاستغلال الرأسمالى لاتجد منافذ لها بالدرجة الكافية فى الاستثمارات المربحة القادرة على توسيع القدرات الإنتاجية . وفى هذه الظروف يصير الهدف الرئيسى لسياسات إدارة الأزمة البحث عن " منافذ أخرى" لفائض الأموال العائمة ، من أجل حماية النظام من خطر تبخيس فجائى وضخم لقيمة هذه الأموال ، كما حدث خلال الثلاثينيات.

تتطلب إدارة الأزمة التعامل معها على صعيد عالمى، بسبب عولمة الرأسمالية . هذا أمر بديهى . فتواجه هذه الادارة فائضا مهولا ومتزايدا من الأموال العائمة كما سبق أن قلت . أشير فى هذا الصدد إلى رقم واحد فقط . بينما لايزيد حجم المبادلات التجارية العالمية على مبلغ حوالى ٣٠٠٠ مليار دولار سنويا ، فإن حجم التدفقات المالية الدولية يقوم بمبلغ لايقل عن ٨٠٫٠٠٠ إلى ١٠٠٫٠٠٠ مليار دولار سنويا أى ٣٠ ضعف الرقم الأول . فكيف تدار المشاكل الناتجة من هذه الحركات المالية المهولة؟ لقد قدمت فى هذا الموضوع أطروحة تركز على تناسق وتكامل ورشاد مجموعة الإجراءات التى تفرضها الليبرالية ، وهى التالية: لبرلة الحركات المالية على صعيد عالمى ،

وتبنى مبدأ الصرف العائم ورفع مستويات أسعار الفائدة ، وقبول استمرار عجز ميزان مدفوعات الولايات الأمريكية الخارجية وضمان سداد خدمة الديون الخارجية للعالم الثالث والشرق ، وأخيرا تشجيع الخصخصة ، وأزعم أن مجموعة هذه الاجراءات تمثل معا خطة رشيدة تماما تسعى إلى تجنب خطر تبخيس قيمة الأموال الفائضة المعتبرة . أشدد على فكرة أن هذه السياسة رشيدة تماما من وجهة نظر إدارة الأزمة . أقول ذلك لأن كثيرا من التحاليل النقدية الموجهة من تيارات اليسار الإصلاحى تنظر إلى هذه الإجراءات بمنهج يفصل بينها ، وبذلك تثبت الطابع " غير الرشيد" لكل منها ، معتبرة على حدة ومعزولة عن الأخرى.

تجد المؤسسات الدولية مكانها فى هذا الإطار ، فتوظف لفرض الرقابة على العلاقات بين الغرب من جانب ، والجنوب والشرق من الجانب الآخر ، وإخضاعها لمنطق إدارة الأزمة . أشير هنا إلى وظائف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ووظائف مشروع الـ" غات" الذى يسعى إلى حماية الأسواق التى تسيطر عليها الاحتكارات ، وهذا هو دوره الحقيقى الذى يناقض تماما خطابه الأيديولوجى حول " حرية التجارة" وتمثل هذه الإجراءات معا وسيلة فعالة فى إدارة الأزمة من دون أن تساعد على التقدم فى مواجهة المشاكل الحقيقية المسببة للأزمة ومايترتب عليها من تفاقم فى الأوضاع الاجتماعية واحتدام النزاعات.

أقول إذن أن برامج" التكيف" التى تفرض فى هذه الظروف لاتستحق تسميتها . فليست هى خطط تحويل الهياكل الانتاجية لكى تتفق مع شروط إنعاش وتوسيع الأسواق . بل لاتعدو أن تكون تكيفات ظرفية خاصة لمنطق ادارة الأزمة فى الأجل القصير ، خاصة لمقتضيات ضمان الربحية المالية لفائض الأموال ، ولو على حساب التنمية.

هذا هو معنى مفهوم " التحول المالى" أو هيمنة المالية على الاقتصاد ، بمعنى تفوق حماية ربحية التوظيفات المالية على جميع الاعتبارات الأخرى ، ولو على حساب ربحية الاستثمارات فى توسيع الإنتاج . ويؤدى هذا التحول المالى إلى تفاقم التفاوت فى توزيع الدخل ، قطريا وعالميا ، الأمر الذى يجلس الاقتصاد فى مأزق ركودى يحول دون الخروج من الأزمة.

أما " حل الأزمة" فهو عملية تفترض إصلاحات أساسية فى القواعد الاجتماعية التى تحكم توزيع الدخل وتشكيل الاستهلاك وأخذ القرار فى مجال الاستثمار ، أى بمعنى آخر ، تفترض مشروعا اجتماعيا متناسقا آخر ، مبدأ الخضوع لقانون الربحية البحت هكذا لاتجد الأزمة حلا لها إلا إذا توافر مشروع اجتماعى ذو مضمون شعبى قادر على فرض حدود تحول دون تحكم رأس المال بلا منافس له.

أشكال أخرى للعولمة ضرورية وممكنة

الرأسمالية نظام عالمى ، وكذلك هجوم الرأسمالية الهمجية هو الآخر عالمى الصعيد ، وبالتالى يجب أن تكون أساليب مواجهة التحدى هى الأخرى ذات نطاق عالمى ، فبما أن المشكلة عالمية فان الحل هو الآخر عالمى.

بيد أن الاشتراكية العالمية - وهى الإجابة

الإنسانية الوحيدة للتحدى - ليست من الأمور المسجلة فى جدول امكانات التاريخ المستقبلى القريب . فلابد إذن من العمل فى اتجاه من شأنه أن يشجع تطورا لاحقا ملائما فى الأجل الأطول . لابد من استغلال هامش التحرك - مهما ضاق حاليا - من أجل توسيع فرص الخيار بين البدائل فى المستقبل.

لاريب أن هذه الهوامش والإمكانات تختلف من بلد لآخر . إلا أن العمل فى جميع الحالات يندرج فى تطلع متماثل لأن سياسات وممارسات رأس المال هى هى فى الشمال والجنوب ، تنتج هنا وهناك البطالة والفقر والتهميش . ولو أن الموروث التاريخى ومواقع مختلف المجتمعات فى هرم العالمية تنتج نتائج أكثر أو أقل شناعة طبقا لهذه الظروف.

ثمة إذن أرضية موضوعية تتيح إعادة بناء "أممية الشعوب" فى مواجهة كوكبية رأس المال.

لئن استحالت ادارة العالم بصفته " سوقا عالمية" ، ولئن استحال استبعاد العامل السياسى والأيديولوجى والاكتفاء بالخضوع لتلك القوانين الاقتصادية الحتمية المزعومة ، فإن واقع العولمة لا يمكن أيضا أن ينهى ، فلا يمكن تسيير التاريخ إلى الخلف ، وبالتالى فإن فكرة العودة إلى النماذج التى قام على أساسها ازدهار مرحلة مابعد الحرب تمثل هى الأخرى بديلا وهميا ، بالأولى محاولة العودة إلى نماذج اجتماعية سابقة فات وقتها منذ زمن بعيد. لذلك تلجأ دائما الأيديولوجيات الماضوية إلى أساليب فاشية ، إذ إنها تدعى رفض الحاضر المكروه من جانب ولكنها تخضع لمقتضياته فى واقع الأمر من الجانب الآخر . فهى أيديولوجيات قائمة على الخداع والكذب بالضرورة ، ولذلك لابد من أن تكره حرية الفكر - وهى أساس الديمقراطية - وأن تعبئ المجتمع حول مشاكل اصطناعية مثل النقاء الإثنى أو الإذعان لقوانين دينية مزعومة ، وتوظف هذه التعبئة لفرض الإرهاب فى إدارة السياسة.

يكمن جوهر التحدى فى ضرورة التوفيق بين الارتباط المتبادل الذى تفرضه العولمة من جانب ، وعدم تكافؤ مختلف الفاعلين فى الساحة (أى طبقات العمال المستخدمين فى القطاعات ذات القدرة التنافسية غير المتكافئة ، واقتصادات وطنية تحتل مواقع متباينة فى هرم المنظومة العالمية) فى مواجهة مقتضيات العولمة من الجانب الآخر . فلابد من الانطلاق من هذه البديهية ألا وهى أن العالم واحد ومتعدد فى الوقت نفسه ، علما بأن المصدر الأساسى للتباين ليس هو اختلاف الثقافات ، فالتركيز على هذا الجانب من الواقع يستر مصدره الحقيقى الأساسى ، وهو اختلاف المواقع فى هرم الرأسمالية المعولمة ، فلابد إذن من مواجهة هذا التحدى الصحيح بشكل مباشر ، علما بأن التباين فى المواقع التى تحتلها مختلف الأقطار فى المنظومة العالمية(وسواء أكانت الشعوب المعنية تختلف ثقافيا أم لا) ينتج بدوره تمييزا اجتماعيا فى داخل كل مجتمع.

أستنتج من هذه الملاحظات أن الأزمة لن تجد حلا لها من دون تعزيز موقف جميع الفاعلين الضعاف فى النظام: شعوب الأطراف والطبقات الدنيا فى المراكز والأطراف ، أى بعبارة أخرى ، لا بد من التحرر من الكولونيالية العمومية ومن وصفات الليبرالية ، وكذلك من أوهام الرفض الفاشى الماضوى.

ويتطلب إنجاز مثل هذا البديل إعادة بناء النظام السياسى العالمى بعيدا عن المقتضيات ذات البعد الواحد فى خدمة السوق . ويستوجب التركيز على تأطير عمل قوانين هذه السوق . لقد كانت الدولة الوطنية هى الأداة الفعالة سياسيا واجتماعيا فى تأطير عمل السوق الوطنية المندمجة . والآن نحن فى حاجة إلى نظام سياسى واجتماعى على صعيد عالمى يستجيب لعولمة الاقتصاد ويحدد شروط عمل السوق بفعالية متماثلة . وأرى أن على هذا النظام المطلوب مسؤوليات أساسية على الأقل فى الميادين الأربعة التالية:

* تنظيم نزع السلاح على صعيد عالمى - بدءا بالدول الأكثر تسليحا (أى الولايات المتحدة) - وبالتالى تحرير الانسانية من ذعر التهديد النووى والأشكال الأخرى من التدمير الشامل.

* تنظيم توزيع عادل فى استخدام ثروات الكون الطبيعية ، وتأسيس المؤسسات الملائمة لهذا الغرض ، ودعمها بسلطة اتخاذ القرار . وفى هذا الإطار أدعو إلى المبادرة فى انشاء نظم ضرائبية تخص هذه الموارد الأساسية لتحد من التبذير فى استخدامها كما تعيد توزيع الريع المستخرج من استغلالها لصالح البلدان الفقيرة . هذه المبادرة التى تمثل جنينا لانشاء نظام ضرائبى مستقبلى عالمى النطاق.

* فتح مفاوضات بين التجمعات الاقليمية (الولايات المتحدة ، أوربا الغربية ، أوربا الشرقية ، اليابان ، الصين ، الهند ، الوطن العربى ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، جنوب شرق أسيا) من أجل إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية (التجارية والمالية والنقدية) بينها على أساس احترام الاستقلالية الذاتية المطلوبة لكل هذه التكتلات الإقليمية والبلدان الكبرى آخذة فى الاعتبار عدم تكافؤها من حيث القدرة التنافسية وتباين احتياجات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ويتطلب إنجاز هذه الأهداف التحرر من الرؤى الضيقة الآفاق للمؤسسات المتحكمة حاليا فى هذه المجالات (البنك الدولى ، صندوق النقد ، الجات) وإقامة أنواع أخرى من المؤسسات الاقليمية والعالمية لتحل محلها .

* فتح حوار ومفاوضات للتمكين من إدارة التناقض الجدلى بين " العالمى" و" المحلى" فى مجالات الإعلام والثقافة والسياسة . ويتطلب إنجاز هذا الهدف إقامة مؤسسات سياسية جديدة تتيح تمثيل المصالح الاجتماعية المختلفة التى تعمل فى الساحات المحلية والعالمية ، أى بمعنى آخر تشكيل جنين مؤسسة يحتمل أن تتطور إلى نوع من " البرلمان العالمى" يتجاوز المؤسسات القطرية التى تنفرد بالقرار إلى الآن.

من الواضح أن الاتجاهات السائدة عالميا لاتشير إلى تطور يميل إلى انجاز المشروع الإنسانى الموصوف هنا ، بل ليس هذا المشروع البديل موضع رهان الصراعات الدائرة فى الساحة حاليا . على أن هذا الوضع لايدهشنى ، بل لقد كنت أندهش فعلا إذا كان الأمر غير ذلك . فتآكل النظام القديم لايهيئ من تلقاء نفسه ظروفا مناسبة لتجاوزه ، بل ينتج فى مرحلة أولى فوضى ، لاغير . وتنصب خطط القوى المسيطرة فى إطار هذه الفوضى على الاستفادة منها فى الأجل القصير ، ولو أدى ذلك الى تفاقم ظواهر الفوضى . كما أن هذه القوى تعبئ لصالحها خطابا أيديولوجيا يدعى أن آليات السوق تضبط الأمور تلقائيا " وأن" ليس ثمة بديل لها" - كى تعطى شرعية لممارساتها فى إدارة الأزمة لصالحها . على أن هذه الادعاءات ليست حلولا للأزمة بل هى جزء من المشكلة نفسها وتحيل عنها . أما ردود فعل الشعوب ازاء تفاقم ظروف معيشتها المادية والمعنوية ، فليست هى الأخرى بالضرورة إيجابية ومباشرة . فهناك إجابات تعكس الحيرة لاغير . ومنها الإجابات الماضوية الوهمية - الدينية السلفية والشوفينية الإثنية - فهى دون مستوى التحدى الحقيقى الذى لاتدرك مغزاه .

وأتصور أن مسؤولية اليسار التاريخية هى بالتحديد فى بناء إجابات صحيحة فى النظرية والعمل . ودون ذلك سيظل الانكفاء السلبى - وأحيانا الاجرامى - احتمالا واردا.

النموذج السوفيتي والاشتراكية (٧)

الاشتراكية .. والسوق

د. خليل حسن خليل

كثر الحديث عن " السوق " ، " واقتصاديات السوق " وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي . ويبدو أن هذا الاستخدام المكثف للكلمة مقصود فقد استخدمت الكلمة لتكون بديلا " للاشتراكية " . ولكي لا تذكر كلمة " الرأسمالية " كثيرا . فهذه الأخيرة مكروهة من دوائر جماهيرية غفيرة ، هي جماهير العمال والفلاحين ، والمثقفين ، الذين تقترن الكلمه عندهم ، بالمظالم الاجتماعيه ، واستغلال الإنسان للإنسان . وكذلك تنتشر فيها البطالة والأمراض الاجتماعية العضال .

هذا الخلط المقصود يقوم على أخطاء عدة ، منها : الرأسماليه هي التي يحاولون إحلالها محل الاشتراكيه في شرق أوربا ، وليس السوق. فالسوق وسيلة ، وليس نظاما اجتماعيا وسياسيا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فكلمة السوق تعني قوى العرض والطلب، أي عرض السلعه وطلبها . وتلاقيهما ، حيث يتكون الثمن تلقائيا عند نقطه تساويهما ، وهذا يحدث في الرأسمالية ، حيث " الحرية الاقتصادية " ولايحدث في الاشتراكية حيث يسود التخطيط . والواقع أن ما يوجد في الرأسماليه ، ليس السوق ، الذي يتحدد فيه ثمن السلعة عندما يتساوى فيه عرضها وطلبها ، طبقا لنموذج المنافسه الحرة ، أو الكاملة ، التي تقوم على فروض غير واقعية ، لا وجود لها ، فهي تفترض عددا لا نهائيا من المنتجين والمستهلكين، وتفترض علم المنتج والمستهلك بكل صغيرة وكبيرة في الاقتصاد القومي المعقد ، متعلقا بالسلعة ونوعها وكمياتها إلى غير ذلك . وبأن الاقتصاد تسوده حرية كاملة " دعه يمر ، دعه يعمل " ، الى غير ذلك من الفروض ، التي جعلت معظم كتاب الاقتصاد الرأسمالي ، يعترفون بأن النموذج غير واقعي . فالواقع مليء بمجاهيل كثيرة . وبتدخلات في الحياة الاقتصاديه ، سواء كان من الدولة ، أو من القوى الاحتكارية ومشروعاتها ، أو حتى من نقابات العمال ، مما يجعل تلك " الحرية " أمرا نظريا ، لا وجود له في الواقع .وا السوق في الرأسمالية تسيطر عليها القوى الاحتكارية المنتجة ، وتتحكم في تحديد أسعارها .

وتبقى للسوق فائدة هامة ، هي أن يسترشد به في رسم سياسة الإنتاج والاستهلاك في المشروعات الإنتاجية ، وللمستهلكين . وفي هذا يتساوى السوق ودوره في النظامين الرأسمالي والاشتراكي . ويتبقى الشكل والإجراءات التي تتخذها السوق في النظامين . والقوى التي تهيمن على السوق هنا وهناك ، وتنهج النهج الذي يتفق مع فلسفة كل من النظامين ، وقوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج فيه .

فالقوى والمشروعات الاحتكارية ، او شبه الاحتكاريه ، هي التي توجه السوق ، وتحتكره ، وتوجه العرض فيه ليقابل الطلب . وهذا أمر بعيد كل البعد عن نموذج المنافسة " الحرة ." الذي يتحدد فيه الثمن تلقائيا ، عندما يتساوى الطلب مع العرض .

والتدخل كذلك موجود في الاشتراكيه ، بواسطة الدولة والهيئات العامه ومشروعاتها ، وهي كذلك التي تحدد الثمن ، وبذلك ، ليس هناك فارق بين النظامين في التدخل لتحديد الأثمان .

كما انه يمكن القول منطقيا ، بأن السوق موجود في النظامين ، وذلك لأن اى نظام للإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، لابد فيه من دراسة للطلب ، وتطوره في الأجل القصير والطويل ، وتوجيه الموارد المادية والقوى البشرية ، لإنتاج العرض ، الذي يتناسب والطلب ، ويطور معه . نقول أن أي مجتمع ، لابد من أن تكون به سوق بهذا المعنى . وبذلك يوصف الاقتصاد الرأسمالي بأنه اقتصاد السوق ، بينما الاقتصاد الاشتراكي ، ليس به سوق ، وصف غير دقيق . وربما تسبب فيه إن فكرة التخطيط ، أدمجت بالاشتراكية، والتخطيط وسيلة تتميز بها الاشتراكية عن الرأسمالية ، الأمر الذى أدى الى مساواة الاشتراكيه بالتخطيط. والواقع أن التخطيط وسيلة من وسائل بناء الاشتراكيه ، وعندما ظهرت فائدته بدأت تأخذ به اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، وغير المتقدمه ، وظهرت ألوان منه كالتخطيط التأشيري والتخطيط القطاعي .

على أن هناك خلافا جذريا في التخطيط بين النظامين ، فالملكية العامه أو الشعبية ، والسيطرة على وسائل الإنتاج ، تتطلب تخطيطا علميا شاملا ، يربط بين المشروعات داخل القطاعات المختلفة على المستوى القومي ، هذه الخطط جاءت بنتائج كبيرة في الخطط السوفيتية كما أشرنا في المقالات السابقة ولكن الرأسمالية هناك تفتيت على نطاق واسع في ملكية المشروعات . هذه الملكيه الخاصة للمشروعات . لا تتوافر لها نظرة شاملة للاقتصاد ككل . وليس هناك خطه شاملة ، تشمل المشروعات والقطاعات في كل واحد .

وكان التخطيط في الاتحاد السوفيتي شاملا وملزما . يمكن المركز من رسم السياسة الاقتصاديه ، ويرسل بتوجيهاته إلى القطاعات والمشروعات والأقاليم ، في ظل ما سمي " بالمركزية الديمقراطية " . وهو نظام مؤداه أن تقترح القاعدة ، أو المشروع ، خطتها ، وتناقشها مع المركز ، صعودا وهبوطا ، إلى أن يتفق على الخطة النهائية . وقد آل الأمر طبقا لبيروقراطية الحزب ، والدوله ، إلى أن يصبح المركز هو الموجه المطلق للخطة وأصبح التخطيط ، من الناحية الواقعية ، أوامر إداريه تصدر من عل ، وتنفذها القواعد ، ومشروعات وقطاعات ، ووحدات إقليميه ، تنفيذا صارما ، لا يقبل الجدل ، أو المراجعة.

هذا النظام من التخطيط الشامل ، قد يكون مفيدا في المراحل الأولى للتخطيط في البلد المتخلف الذي يأخذ بأسباب التنمية . فإنتاج الآلات اللازمه للمشروعات الصناعية والزراعية ، وكذلك إنتاج المواد الاستهلاكيه ، الضرورية لإشباع الحاجات الأساسيه للانسان ، من الممكن السيطرة عليها من القمة . ولكن عندما يصل الاقتصاد إلى مرحله أعلى ، كما كان الحال في الاتحاد السوفيتي ، وتشكوسلوفاكيا مثلا ، حيث وصل الاقتصاد إلى مرحله معقدة ، أوالى هيكل صناعي معقد ،ينتج مئات الآلاف من السلع المختلفة ، يصبح من المتعذر تخطيط هذه

السلع من المركز بدقة ، وأن تراعى فى تخطيطها المواصفات النوعية الضرورية . هذا بالإضافة الى الجمود ، الذى يصيب العلاقة بين سلطات التخطيط المركزية والمشروعات المنتجة. الأمر الذى يقضى على روح المبادأة للمشروعات ، وينال من حوافزها المادية ، ومن ثم تضار الأهداف الاجتماعيه ، سواء أكانت معدلا كبيرا من التراكم والتنمية الاقتصاديه ، أم كانت مستوى عاليا من استهلاك السلع والخدمات ، ومن ثم رفع مستوى الرفاهية للجماهير .

ولهذا وضع نظام جديد لتطوير النظام القديم ، فى عهد خروشوف . وقد نادى به الاقتصاديون ، أمثال ليبرمان فى الاتحاد السوفيتى ، وزملائه فى تشكوسلوفاكيا ، وغيرها من البلدان الاشتراكية ، وذلك للتخفيف من حدة التخطيط المركزى ، واعطاء سلطات أوسع للمشروعات فى التخطيط ، والادارة ، وتحديد الاثمان ، والاستثمارات ، والتسويق ، واستخدام القوانين والادوات الاقتصادية فى التخطيط والإدارة ، بدرجة أكبر مما مضى ، حيث كانت الأساليب الإدارية تأخذ مكان هذه الأدوات فى أحيان كثيرة . هذه المحاولة وغيرها ، لتطوير النظام الاشتراكى فى التخطيط ، ليستجيب لحاجات السكان ، ويتطور مع التغير فى ظروف الإنتاج والاستهلاك ، كانت دليلا على وعى حقيقى بتطوير التطبيق الاشتراكى ، طبقا للمرحلة التى يجتازها الاقتصاد ، وطبقا للحاجة إلى رفع الكفايه الإنتاجيه للسكان ، واشباع حاجاتهم الاستهلاكيه المتطورة .

ولكن يبدو أن قوى البيروقراطية والجمود ، قاومت هذا الاتجاه ، نظرا لجمودها الفكرى ، وللبيروقراطية التى اكتسبتها . وربما كان ذلك حماية حمقاء للنظام ، الذى أصبح وفكرها البيروقراطى أمرا واحدا . فالمساس به قد ينال من النظام ومن وضعها البيروقراطى معا . وهذا استنتاج من وجهة نظرها معقول .. فالنظام المقترح كان يهدم بيروقراطية التخطيط المركزى . والى حد كبير ، ينال من بيروقراطية الحزب ، أو بيروقراطية المراتب العليا فيه .

ولم تكن المعايير المقترحة ، انحرافا عن الماركسية اللينينية ، كما يقول خصوم التغيير والتطور ، ولا تقدما نحو الليبراليه البرجوازية فتطوير نظام ما ، لا يعنى إحلال نظام آخر محله ، فالمقصود هو التحسن المستمر فى أشكال الإدارة ، وخلق أساس صلب ، يطور بالتالى ، ليكفل تحقق اقتصاد نرمى أكفأ .

إن التغيير الأساسى فى طريقة وضع الخطط ، واعطاء المشروعات مبادأة أكثر ، يجب أ ن يؤكد أن معدل نمو الإنتاج ، وحجم الاستثمار ، والتوزيع الأساسى لوسائل الاستثمار ، والهيكل الأساسى لنظام الإنتاج ، يجب أن تؤسس جميعها على تحليل عميق لكل من اتجاه الطلب داخل الدولة ، وفى الأسواق الخارجية . ويجب تقصى إمكانية التغيرات الفنية فى كل فروع الإنتاج ، وحساب كفايتها ، ودراسة التغيرات فى علاقات الإنتاج والاستهلاك بين القطاعات ، وعلى أساس هذه الحسابات والتحليلات فقط ، يمكننا أن نختار أكثر طرق التنمية فعالية ، وأن نحدد الهيكل الصحيح للإنتاج . وما يتمشى معه من توزيع ضرورى لوسائل الاستثمار . هذه الطريقة لوضع الخطة تضمن أن هيكل الإنتاج سوف يتغير بطريقة مخططة تتسق فى نفس الوقت مع التغير فى الطلب . هذا التطور ضرورى لتخفيف الضغط على القوة العاملة ، باستخدام الفنون الإنتاجية الحديثة.

وبطبيعة الحال ، فإن مثل هذه الحسابات ، لايمكن أن تجرى بواسطة الهيئة المركزية للتخطيط فحسب ، فهى تتطلب مبادرة من المشروعات ، واشتراكها مباشرة عند بدء العمل فى الخطط. ومن المهام الأساسية للمشروعات أن تجد إمكانيات جديدة للتقدم الفنى ، وتكتشف البدائل المتنوعة فى التطور الفنى للمجالات المختلفة، وأن تحسب أكثر البدائل ملاءمة.

على أن المشروعات بمفردها ، لايمكن أن تقرر ماهى الاتجاهات العامة المتعلقة بالعمليات الاقتصادية، فهى لايمكنها أن تقرر مثلا ، ماهى اتجاهات الهيكل الكلى للطلب ، والإمكانيات الكلية لتكوين رأس المال ، والعلاقة الأساسية بين القطاعات، والمصادر الأساسية للقوى العاملة وللمواد الأولية إلى غير ذلك، لهذا فالخطط الاقتصادية المركزية يمكن أن توضع فقط ، كنتيجة لحساب أو تحليل صحيحين ومرتبطين باستمرار فى كل من الهيئة المركزية للتخطيط والمشروعات.

والفكرة الجديدة فى التخطيط، هى اعطاء سلطة أوسع ، ومسئولية أكبر للوحدات الاقتصادية الصغيرة، كالمشروعات ، أو المؤسسات ، التى سوف تسهم بدرجة أكبر فى عملية التخطيط، وفى أهداف المجتمع ككل ، وتحسين التخطيط ، وتقسيم العمل بين المركز والمشروعات ، سيظل أحد المبادىء الأساسية للنظام الجديد .

ولا ينكر أحد أهمية المبادرة التى تقوم بها المشروعات ، والاستقلال النسبى لقراراتها ، فى نطاق الإطار العام للخطة الاقتصادية . وليس هناك شجار حول الحقيقه ، بأن الخطط الاقتصادية فى الاشتراكية ، يجب أن تكون ملزمه بطبيعتها ، وانه عن طريق الخطط ، تتمكن اجهزة المجتمع الاشتراكى من تحقيق أهداف معينة ، تتمشى مع المصالح الاجتماعيه العامة ، وليس هناك شجار كذلك ، حول أن الخطط كأرقام ملزمة ، لا يمكنها أن تعوق مبادرة العمال . وهنا تثور درجة ومدى الارقام الموجهة فى الخطط المركزية والغرض منها .

وقد أدى الخلط بين الاقتصاد الرأسمالى والسوق من ناحية ، والمزج بين الاشتراكية والتخطيط من ناحية أخرى ، إلى تحيز أيديولوجى غير دقيق ، من جانب بعض الاشتراكيين الرسميين فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا ، ظهر خلال المناقشات عن محاولة تطوير النظام فى عهد خروشوف . فقد قيل أن الإنتاج الاشتراكى ، لايمكن أ ن ينظم بواسطة السوق . فقد قال أولئك المعارضون للتطوير : إن استخدام السوق ، الذى يرتبط بحركات اقتصادية مرنة للأسعار ، يتعارض مع التخطيط ، ويعتبر عنصرا غريبا أدخل فى الاشتراكية . ويرد دعاة التجديد بأن هذه فكرة سطحية وغير علمية ، فطالما أن إنتاج السلعه قائم ، والحاجات موجودة كذلك ومن ثم فإن الحاجات تأخذ شكل القوه الشرائية . وبعبارة أخرى ، طالما أن السوق موجودة ، فأن الإنتاج يجب أن ينمو طبقا لاتجاهات السوق . فاذا لم يحدث هذا ، أى إذا حدث تناقض بين الإنتاج والسوق ، فان هذا يعنى فعلا ، ان الإنتاج لا يشبع الطلب ، أو ينشطه ، أو أن ذلك الجزء من الإنتاج لا فائدة له ، لأنه ليس هناك طلب عليه . ولذلك ، فطالما أن السوق موجوده ، فإنها يجب أن تكون أيضا ، معيارا أساسيا لتنمية الإنتاج ، بما فى ذلك الإنتاج الاشتراكى .

إن تفوق الإنتاج الاشتراكى ، لا يوجد فى أن السوق لم تعد مقياسا ، ولكنه يوجد فى الحقيقة القائلة ، بأنه من ناحية ، يمكن أن ينمو طبقا لخطة موحدة على نطاق الاقتصاد القومى كله (ربط القطاعات المختلفه للإنتاج) ، تلك الخطة التى تربط النشاط الاستثمارى الأساسى ، وتتجه مع الاتجاهات السوقيه المتوقعة . ومن ناحية أخرى ، فإن تطور السوق ، يوجه هو نفسه ، بطريقة مخططة ، وذلك بتحديد العمليات الأساسية الضرورية لتوزيع الدخل القومى . إن

الانسجام التام بين تنمية الإنتاج والسوق ، يمكن تحقيقه بنظام من التخطيط المركزى ، والتخطيط على مستوى المشروع .

ولكن المشكله تنحصر فى أن الدرجة التى يجب أن يخطط المشروع الإنتاج فى نطاقها بدقه ، واتخاذ قرارات متعلقه بالعمليات الجارية للمشروع ، يجب ان تتمشى مع مصلحة مادية للمشروع ، بطريقة تشبع الطلب فى السوق من منتجاته ، وأن تعمل على تنشيط ذلك الطلب . إن الكسب المادى للمشروع يكون أكبر كلما تمكن من إشباع الطلب فى السوق ، وتنشيطه بدرجة أكبر . وعلى العكس ، فأن خسارة اكبر ، تتسبب من تخطيط أقل انسجاما ، وإنتاج أقل تمشيا مع الطلب . إن ضرورة أن يعمل السوق عن طريق المصلحة المادية للعاملين فى المشروع ، بواسطة القرارات التى يتخذها المشروع ، لا ينكرها فحسب ، الا اولئك الذين لم يفهموا دور المصلحة المادية فى إثارة الحوافز . ومن ثم لا يرون الرابطة بين المصلحة المادية للعاملين فى المشروعات الاشتراكية ، وبين نشاطهم الخاص فى إدارتها .

على أن هناك فارقا أساسيا بين السوق فى النظامين الاشتراكى والرأسمالى : إن السوق فى ظل الرأسمالية ،وفى غيبة التخطيط ، تقرر ما يجب أن ينتج فى الغد ، على ضوء مؤشرات الطلب والعرض ، التى ظهرت فى السوق بالأمس . وهذا تعديل للانتاج لاحق . ويمكن أن يتغير كذلك فى اليوم التالى ، وهكذا طبقا لتغيرات العرض والطلب ، وهذا يتطلب تعديلا آخر وهكذا . وهذا يؤدى إلى ضياع كبير فى الموارد وفى الإنتاج .

ومع أن المشروعات الإنتاجية الكبرى فى الرأسماليه يمكنها أن تتنبأ بالاتجاهات المحتملة للأسواق ، وذلك بالبحث المتعلق بالتطور المحتمل للعوامل التى تحدد اتجاهات السوق ، ولكن هذه التنبؤات لا تصل إلى نتائج دقيقة ، لهذا نجد أزمات وفرة إنتاج ، ونقصه بالنسبة للطلب فى السوق . وهى أزمات عضوية فى الاقتصاد الرأسمالى . ومع ذلك فإن المشكله الرئيسية للرأسماليه تظل ، أنه ليس هناك هيئه إجتماعية مركزية ، يمكن أن تحدد مقدما عمليات التوزيع الرئيسيه للدخل القومى ، والتى تحدد بالتالى تطور السوق ، وحجم الطلب فيه .ومن ناحية أخرى ، لا توجد أية منظمة رأسماليه احتكارية ، يمكن أن تحدد مقدما تحديدا سليما ، تطور جميع القوى المنتجة ، التى يمكن أن توجد طبقا لتطور معين للسوق .

وعلى العكس من ذلك ، هناك ظروف توجد فى ظل الاشتراكيه ، تجعل من الممكن عمل توجيه معين لتطور جميع عمليات توزيع الدخل الأساسية ومن ثم التطور التقريبى للسوق ، وتجعل من الممكن أيضا ، طبقا لدراسة الاتجاهات فى التغيرات الهيكليه الأساسيه طويلة الأجل فى طلب السوق ، أن تحدد بطريقة مخططة ، تطور جميع الاستثمارات الإنتاجيه الأساسية التى تؤثر فى التنمية الضرورية للإنتاج ، وكذلك عروض السلعة المناسبة لهذا الطلب ، والمعروف أن حسابات التخطيط فى الاشتراكيه تحقق التوازن السابق ex ante، وبهذا يتجنب الاقتصاد الاشتراكيأزمات الأفراط والقصور فى الإنتاج بالنسبه للطلب فى تلك الأزمات المعروفة فى الاقتصاد الرأسمالى .

ونود أن نشير إلى فارق أساسى بين السوق فى كل من الاشتراكية والرأسماليه ، حتى لا تختلط الفلسفات . فالسوق كما رأينا ، مرشد للمخطط الاشتراكى ، ويرشد من خطط مشروعاته . ويعاون هذه الأخيرة على حساب دقيق للطلب واتجاهاته ، سواء كان طلبا إنتاجيا ، أم استهلاكيا ، وإنتاج العرض الذى يغطيه ، وهذا امر ضرورى لأى صانع سياسة . والسوق كذلك يهيىء للمشروعات أن تعد خطتها إعدادا واقعيا ، وأن تعنى بالجانب النوعى للسلعة وليس فقط الجانب الكمى . والمبادأه التى تعطى للمشروعات فى تعاملها مع السوق ، تقدم لها حافزا ماديا ، حيث تعود نتائج عملها على إدارة المشروع والعاملين فيه ، مما يوفر حافزا للعاملين على مزيد من التحسن ، واستخدام الفنون الإنتاجية المتطورة ، والاستفادة من المنافسه الاشتراكية بين المشروعات . كل ذلك يتم ، بالتنسيق مع الأهداف العامة التى يضعها المركز ، فيما يتعلق بالاقتصاد القومى كله .

هذه هى السوق فى ظل الاشتراكية . ولا ريب أن السوق فى الرأسمالية ، كذلك أداة تمد المشروعات بمؤشرات الطلب ، التى تضعها الشركات الرأسماليه نصب عينيها عند تحديد سياستها الخاصة بالإنتاج والعرض .

ولكن السوق فى الرأسماليه له أغراض أخرى ، تتسق مع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وهى الحصول على أكبر قدر من الربح لملاك المشروعات ، دون نظر كبير ، ملزم لمصلحة الجماهير . فالمصلحة هنا ليست هدفا ، كما هى الحال فى الاشتراكية ، ولكنها عارضة قد تتحقق ، وقد لا تتحقق . والحق ، أن تاريخ الرأسماليه ، يثبت لنا ، أن مصلحة الأغلبيه الكبرى من الجماهير فى المجتمع الرأسمالى ، متقدما ، أم غير متقدم ، لا تتحقق فى أغلب الأحوال . بل إنها تتناقض مع مصلحة القلة الرأسمالية فى الحصول على أكبر قدر من الأرباح ، ولو على حساب المجتمع .

ولقد ظهر ذلك ، بشكل اكثر ضراوة فى الأيام الأخيرة ، بعد أن توارى الاتحاد السوفيتى ، وبعد أن تسببت الهيمنة الامريكية فى هجمة شرسه للرأسماليه على العالم . فهذه القوى الاحتكاريه الدولية : شركاتها وحكوماتها وادواتها ، بما فى ذلك ما يسمى بالمؤسسات الاقتصاديه الدولية ، واهمها صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للتعمير والتنمية ، وهما مؤسستان تتبعان الأمم المتحدة إسما ، ولكنهما تتبعان الولايات المتحدة من الناحية الفعليه ، سواء فيما يتعلق بالإدارة ، أو التصويت ، أم فى تسويق قروضها ، وفى سياسة الإقراض . نقول إن الهجمة الضارية التى تروج وتفرض الفلسفة الرأسماليه ، والقطاع الخاص ، والملكيه الخاصة ، وتفسر الحكومات على بيع القطاعات العامة ، وهى التى تملكها الشعوب ، نقول إن هذه الهجمة الشرسة ،أصبحت تنادى لا ببيع المشروعات الصناعية والزراعية العامة فحسب ، وهى أداة التنمية فى البلاد المتخلفة المتطلعة للتقدم ، ولكنها تفرض القطاع الخاص والملكية الخاصة للمرافق العامة الأساسية ، وللبنية الأساسية التى تعتبر مصدر الحياة والوجود بالنسبة لكل الشعوب . فهم الآن يفرضون على الدول الفقيرة ، أن تحول هذه المرافق إلى ملكية القطاع الخاص .. فأصبح الحال أنه لم يعد قوت الشعوب رهنا بإرادة المشروعات الخاصة فحسب ، ولكنها اصبحت ، أو يراد بها أن تصبح ، ممسكة بروح الشعوب وعقولها . أصبحت المشروعات الخاصه تمتلك المؤسسات الصحية والمستشفيات ، والتعليم فى كل درجاته ، والثقافة فى كل أجهزتها ، وكذلك البريد والتليفون والبرق والنقل والكهرباء ، وكل مجالات الحياة .

فى مثل هذا الوضع ، تكون السوق الرأسماليه غاية ، تفرض أسعار السلع والخدمات فيها بالطريقة التى تعود بأقصى الأرباح على المشروع الخاص الرأسمالى ، سواء أكان مالكة أجنبيا ، أم محليا تابعا للأجنبى ، أم كان المشروع مشتركا بينهما ، وبذلك تحرم الجماهير ، لا من القوت الضرورى فحسب ، ولا من العمل ، فالبطالة داء عضال فى الاقتصاد الرأسمالى . ولكن السوق الرأسمالية كذلك ، تفرض أسعارا باهظة على حق المواطن فى التعليم والتثقيف ، والصحة .. وكذلك على حق الوجود نفسه ، الذى اصبح سعره باهظا ، فوق طاقة الجماهير ..



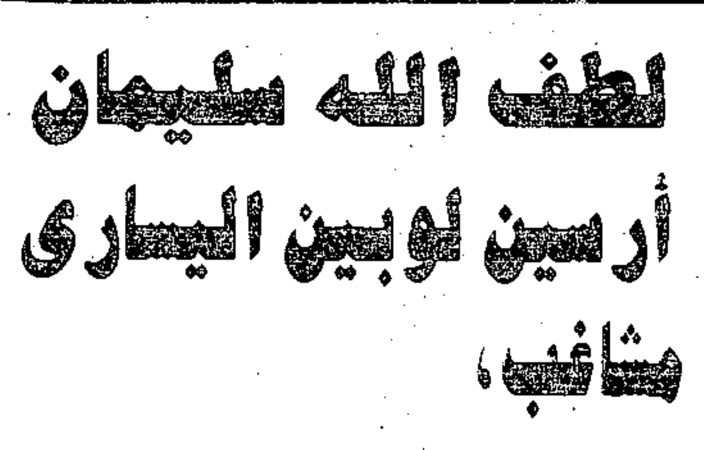


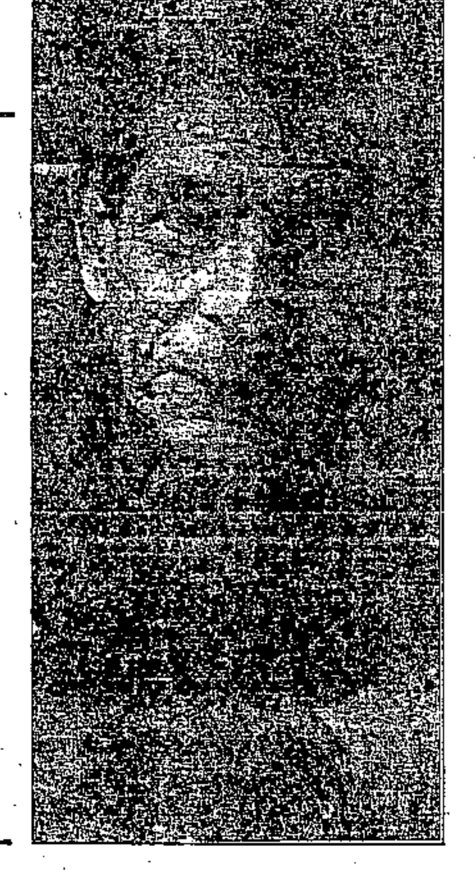
.. فى فترة ما من الزمن كان لطف الله سليمان واحداً من أهم المثقفين المشاغبين فى فرنسا ، بل وفى أوربا كلها . كان يتحدى الجميع دفاعا عن العرب فى مواجهة المد الصهيونى الجارف بعد هزيمة ١٩٦٧.

ساعتها صمت الجميع ، خوفا أو خجلا.! وانطلق هو ليكون - تقريبا- المتحدث الوحيد باسم العروبة.

كانت كلماته قاسية ، وعادة فنشر مكسيم رودنسون مقالا فى الموند عنوانه " لطف الله سليمان يهذى" ويرد عليه لطف الله قائلا :" وماذا بقى لنا غير الهذيان".

ومع عودة الأنفاس إلى الحركة التروتسكية الأوربية كان لطف الله واحدا من كبار مفكريها .. ثم شاغبهم أو شاغبوه ، فتركهم أو تركوه .





ولد عام ١٩١٨، ترفى عام ١٩٩٤ .. ست وسبعون عاما ،وظل حتى آخر أيامه قادرا على العطاء، آخر ماقدم هو ترجمته الدقيقة والمبدعة لكتاب " **ضد الشمولية المتأسلمة - ولدت السعيد - سعيد العشماوى - خليل عبد الكريم** " إلى الفرنسية وفى خضم مشاكساته (فلم يكن مجرد مترجم ينقل إلى الفرنسية مايعطى له ، بل ناقش ، وانتقد ، وصحح ، واقترح ، وشطب .. وشاكس مشاكسة حادة حتى خرج الكتاب لاتقا لأن يحمل اسمه مع المؤلفين كمترجم) تعرفت به.

.. ظللت طويلا أسمع عن **لطف الله سليمان** (وهل ثمة من لم يسمع عنه فى صفوف اليسار المصرى ؟) ولم تتح لى فرصة اللقاء، إلا مؤخرا فى نهايات عام ١٩٩٣ عندما دعانى الصديق **يوسف حزان** لألتقى فى أحد مطاعم باريس مع مترجم أول كتاب أسهم فيه يصدر بالفرنسية . كان - برغم السن - لم يزل قادرا على المشاكسة .. وكما اعتدت حاولت أن أنتزع منه كل مايمكن من معلومات عن البدايات .. وعن الماضى والحاضر..

وتحدث لطف الله .. فلنستمع :

....*

......

هناك سببان دفعانى لأن أشتغل بالسياسة ، أو بالدقة السياسة المشاكسة منذ صغرى .. أولهما رغبة عارمة فى مشاكسة أهلى .. وثانيهما : تلك المصادفات التى دفعتنى لأن ألتقى بأشخاص مميزين ، والذين فتحوا أمامى أبواب معرفة ثمينة ، تعلمت منها كيف أنظر إلى الحياة وكيف أفهمها.

أسرتى ذات حسب ونسب ، أسرة كبيرة من أصل شامى (سورى - لبنانى) أغلبها مثقفون ، لكن فقراء . فى التاسعة من عمرى طردت من مدرسة الفرير القريبة من بيتنا فى المنصورة (فى حى الحسينية) . ولأننى من أسرة تنتمى لطائفة الروم الكاثوليك فقد كانت الطائفة تدفع لى مصاريف المدرسة بناء على إلحاح من أسرتى التى كانت تعانى من حالة الفقر والتشدد الأخلاقى والدينى معا . وفى هذه الأثناء تعرفت على أرملة يهودية كانت غنية وزوجها كان يهوديا وطنيا ، ناصر الثورة العرابية ووقف ضد الاحتلال الانجليزى . هذه السيدة احتضنتنى وفتحت أمام ذهنى الطفل أبواب مكتبتها الضخمة المليئة بالكتب ومجموعات الصحف، وفتحت لى آفاق معرفة تفوق سنى بثقافتها الرفيعة وفتحت أمامى أحضانها الودودة.

وفى هذه الأيام الصعبة (علىّ وعلى مصر كلها) كانت المنصورة تموج بمظاهرات حادة ولاتتوقف ، ضد الإنجليز ، ودفاعا عن الدستور (نحن الآن فى الثلاثينات) وكنت أنغمس بكليتى فى هذه المظاهرات ، وأبذل كل مالى وسعى كى تمر المظاهرات أمام بيتنا لأغيظ أهلى ، وأثير الرعب فى نفوسهم.

عندما اقتربت من الثامنة عشرة كنت أتردد دوما على مكتبة المنصورة فى مكانها الجميل والمميز على ضفاف النيل ، كان مدير المكتبة شخصا رائعا .. كثيرا مااختار لى كتبا معينة كى أقرأها (الآن إذ أستعيد اختياراته أتأكد إنه كان يساريا ، أو على الأقل كان وطنيا متشددا) ذات يوم تمشى معى وأنا أغادر المكتبة ، واصطحبنى حتى ميدان الموافى ، ثم انحنى بى إلى زقاق ضيق حيث وجدت مايشبه الكهف المظلم . سألنى أتعرف ماهذا ؟ فأجبت بالنفى . قال بأسف واضح : أتدعى أنك مصرى ولاتعرف تاريخ بلادك ، هذه دار ابن لقمان حيث أسر لويس التاسع . ومضى يتحدث معى عن تاريخ نضال الشعب المصرى وثوراته . وحثنى على أن أواصل القراءة فى تاريخ بلدى.

وهكذا التقى عندى رافدان . رافد ثقافة غربية مصدره حاضنتى الغربية الثقافة ، ورافد مصرى متشدد مصدره مدير دار الكتب والغريب أن هذا الرجل لم يعد يقترب منى بعد ذلك . لقد وضعنى على أول الطريق وتركنى

....

....

كنت طبعا أشعر بنوع من التفريق ضد المصريين من جانب الانجليز . أذكر أننى عملت حوالى سنة ١٩٣٦ فى مكتبة بريطانية كان مديرها بالطبع انجليزى ، أما نائبه فكان من الضرورى أن يكون مسيحيا شاميا ، فإن لم يتوافر فليكن قبطيا مصريا ، فإن لم يتوافر فليكن مسلما سودانيا .. ولعل هذا قد أثار ردة فعل معاكسة عند المسلمين.

....

ابتداء من عام ١٩٣٨ كنت أتردد على القاهرة مرة كل شهر لأتابع حركتها الثقافية ، وأنديتها ، ومناظراتها ، وألتقى بمثقفيها. ودعيت يوما (١٩٣٩) لأتحدث فى النادى الديمقراطى (**أسسه هنرى كورييل**) توجهت إلى المنصة وهاجمت بشدة اتفاق **هتلر - ستالين** فما كان من الحاضرين إلا أن واجهونى بصراخ شديد ، وأنزلونى بالقوة من المنصة وتقدم لنجدتى والدفاع عنى **جورج حنين** وأصدقاؤه من جماعة الفن والحرية .. وهم يميلون نحو التروتسكية ... ومنذ ذلك الحين التصق بى وصف أننى تروتسكى.

....

كانوا جماعة رقيقة مخملية التكوين ، يكتبون شعرا جميلا ولكن بالفرنسية ، ويرسمون فنا راقيا لكنه سيريالى لايفهمه أحد، وكنت فى كثير من الأحيان أشعر أننى كالزنجى وسط عالم متميز من الأرستقراطية البيضاء . وإذ سمعتهم يتذمرون من حاجة ملحة لمال كثير يفتح أمامهم باب اجتهاد واسع فى العمل ، قررت أن أتخلص من ثياب الزنجى وأن أصبح مميزا بأن أدبر لهم المال الذى يحتاجونه فقمت بعمل غريب جدا سطوت على بنك فى المنصورة وسرقت منه مالا كثيراً جدا (هذه هى المرة الأولى التى أعلن فيها ذلك) وأسرعت إلى القاهرة حاملا كومة المال التى تضعنى فى دائرة التميز وسط الجماعة . كانوا مجتمعين فى جروبى . أبلغتهم فى تفاخر . صعقوا أمرونى أن أعيد المال لأصحابه .

وبالطبع لم أنحل.

....

قررت أن أستخدم المال فى تحرير الفلاحين من عبودية الاقطاع .. أو هكذا خيل إلى . إستأجرت ٢٥٠ فدانا من أراضى أسرة سراج الدين القريبة من المنصورة . وبدأت فى تجربة تولستوية كان أجر العامل الزراعى ثلاثة قروش فى اليوم(من الشروق إلى الغروب) وأنا كنت أعطيهم ١٧ قرشا فى اليوم .. وأعطيهم ساعة راحة عند الظهر أستغلها كى أجلس معهم وأقرأ لهم الصحف بصوت مرتفع ، وأشرح لهم الأوضاع السياسية.

وعندما هجمت دودة القطن على زراعة أسرة الباشا فؤاد سراج الدين احتاجوا إلى عمال .. لكن العمال رفضوا .. وطالبوا بأجر ١٧ قرشا فى اليوم ، وساعة راحة عند الظهر . صعق إقطاعيو المنطقة (**سراج الدين والبدراوى)** فقطعوا الماء عن أرضى حتى مات الزرع وتركت المشروع كلية ، لكنهم لم يتركونى فعندما وصل **فؤاد باشا** إلى الحكم مع حزب الوفد عام ١٩٤٢ ، أصدر على الفور أمرا باعتقالى وأرسلنى إلى الطور.

....

كنت فى هذه الفترة أغلى حماسا ضد النازية ، وتحركت كثيرا لتجميع المثقفين المصريين والمتمصرين والأجانب فى المعركة ضد النازية ، ويبدو أن هذه الحركة كانت واسعة إلى درجة أنه أثناء معركة العلمين وإحساس الانجليز بخطر الهزيمة أمام النازى ، استدعانى صديق يونانى (كان متطوعا فى جيوش الحلفاء) وقدمنى إلى مسئول عسكرى بريطانى فى مصر، الذى شرح لى الحاجة إلى تكوين حركة مقاومة سرية مصرية ضد النازى . تقمصت شخصية قائد كبير وبدأت فى تقديم طلباتى وإملاء شروطى (كان من بينها شرط هامة منها: ضرورة الجلاء عن مصر فور تحقيق النصر على النازى) وكان الرجل ينصت ، ويوافق . وعندما هزم الألمان فى العلمين .. نسوا كل شئ.

....

فى عام ١٩٤٦ قبض على ، كان السادات فى السجن . رفض أن يكلمنا أو أن يحتك بنا ، بل كان يتقرب من إدارة السجن باعلان استنكاره لنا ورفضه أى احتكاك معنا .

وفى ١٩٥٩ صدر قرار باغلاق ومصادرة دار النشر التى أسستها : **دار النديم** (أنفقت فيها ماتبقى من المال الذى سرقته من البنك) . واعتقلت بالواحات . كانت تجربة مريرة جدا لكننى اجتزتها على آية حال . وبعد الافراج عنى(خرجت مبكرا عن بقية زملائى ربما لأننى لم أكن منضما لأى تنظيم) سافرت إلى الجزائر أنا وأسرتى .

....

كانت مكتبتى مجاورة لمكتب المغرب العربى ، وتعرفت على العديد من القادة الجزائريين ، والتهب برين الثورة المظفرة فى عقلى وسافرت اليهم عام ١٩٦٢ كتب مكسيم رودنسون فى كتابه " **الماركسية والعالم الاسلامى** " يقول : إننى أثرت كثيرا فى الثوار الجزائريين ، وأنهم أخذوا الكثير من أفكارى فى بناء أيديولوجيتهم . كنت قد تلقيت دعوة من الحكومة الجزائرية التى هى نتاج لثورة هزت المشاعر ، وكنت قد يئست تماما من الوضع فى مصر . فحملت أسرتى على كاهلى وسافرت . والمصرى عندما يسافر يحمل معه شيئا ما فى أعماقه يدفعه إلى تصور أن الآخرين يجب أن يكونوا على شاكلته . وهكذا سافرت متصورا أننى أترك القاهرة إلى الاسكندرية أو طنطا . وهالنى تراث ١٣٠ سنة من الاستعمار الذى نخر عظام الجزائر وعشش فيها وصبغها باللغة والتقاليد شبه الفرنسية ، وجدت هناك غربا مزيفا ، أو فرنسا مفشوشة . وعملت . قلت . كتبت . عملت كمعلق سياسى . وأصدرت مجلة وبعد ١٩٦٥ لم تعد مقالاتى تعجبهم ، وأنا كلى لم أعد أعجبهم فسافرت إلى فرنسا .. وأسرعت الحكومة الجزائرية لترسل لى أثاثى إلى هناك.

....

ذهبت متعجلا بلا تأشيرة ، وبضغط من أصدقاء فرنسيين حصلت على تأشيرة لثلاثة أيام ، ثم لأسبوع ، ثم لشهر ، ثم تدخل بعض قادة المقاومة الفرنسية أيام النازى لصالحى . ولم يشأ ديجول أن يرفض طلب رفاقه القدامى وقال: " **هذا الرجل كان خصما لفرنسا** ، لكنه نزيه" وأعطونى بطاقة إقامة ، وإذن عمل .

....

كنت أكتب كثيرا للصحف الفرنسية . وأصبحت متخصصا فى الشئون الشرق أوسطية ، وقبيل الحرب أحسست بسحبها تتجمع ، وأحسست أن مصر ستهزم ، وفى مايو ١٩٦٧ كتبت مقالا لمجلة " **نوفيل أوبزرفاتير**" أقول فيه أن مصر ستهزم لو قامت حرب . رفضوا نشر المقال . فقد كانوا يريدون أن يصوروا اسرائيل كضحية . وقامت الحرب . وهزمت مصر . وعشت زمن الهوان المرير كانت مظاهرات الفرح تملأ شوارع باريس فأشعر أننا فى تل أبيب . كنت مطعونا وجريحا وأشعر أننى أعيش تحت الاحتلال . وقد طلب منى راديو" أوروبا" أن أترجم فوريا خطاب عبد الناصر بعد الهزيمة . كنت فى غرفة صغيرة أنا وزميل تونسى نتبادل الترجمة عندما قال عبد الناصر " أننى أتحمل كامل المسئولية " قلت لهم على الهواء أنه سيستقيل .. وعندما قالها عبد الناصر أجهشت بالبكاء .. التونسى قال لى: مش قدامهم . عندما انهيت الخطاب خرجت من الغرفة لأجد الجميع يشربون الشمبانيا ابتهاجا . وفى هذه الأثناء صمت الكثيرون من العرب أو تواروا ، أما أنا فقد قررت الدفاع عن القضية فى مواجهة تيار جارف . كتبت عشرات المقالات ، حضرت عشرات وربما مئات الندوات والمحاضرات والمناظرات والمساجلات التليفزيونية والإذاعية . وأصبحت مشهورا لدى الجالية العربية والسفارات العربية ، سائقى التاكسى العرب يرفضون أن أدفع ، والسفارات العربية تعتبرنى المتحدث باسم العرب ، وتدعونى بفخار إلى حفلاتها واليمين الفرنسى شن ضدى حملة عنيفة .. كتب أحدهم يوما " **هذا الفلاح المصرى خلع جلابيته ، ولبس لباسنا ، وسرق لغتنا ، وأقام فى بلادنا .. كى يحاربنا** " واعتبرت هذا المقال أحسن وسام على صدرى .. وبعد ١٩٧٣ فقدت هذا الدور . نسينى الناس ، وتنكرت لى السفارات.

....

عدت لمصر عام ١٩٧٦ وطلب منى بعض المسئولين البقاء فقلت إن فعلت لن أسكت والأفضل أن أبقى بعيدا لأدافع عن الخطوط العريضة وعدت مرة أخرى إلى هنا.

......

لى الآن ٣٢ سنة خارج مصر . أولادى نشأوا فى فرنسا ، وأحفادى فرنسيون ، والجيل المصرى الجديد لاأعرفه ، حتى أنت أشعر بدهشة عميقة من بعض مقولاتك . قد اتفق معها . لكننى أدهش كيف وصلت مثل هذه الأفكار اليكم وكيف ترددونها بهذه الطلاقة والبساطة والفعالية.

" لاأريد أن أقول كلاما ورديا .. كنت أتمنى أن أكتب فى وصيتى " أريد أن أدفن فى مصر أو انثروا رمادى بين أمواج النيل عند مدينة المنصورة " لا .. لا أنا أكره مثل هذه العبارات المصطنعة والتى يكتبها أصحابها متصورين أن التاريخ سوف يسجلها .. أنا فى السادسة والسبعين من عمرى .. وهذا يكفى . أتصور أن آخر أعمالى سيكون الانتهاء من ترجمة كتابك . ولابأس بذلك . فهو اسهام فى معركة مصر ضد المتأسلمين كما تحب أنت أن تسميهم .. وعبارتى الأخيرة .. عندما أموت .. أكون قد مت . وكفى"

لكن ذكراك لن تموت.

كتاب جديد: لناعوم تشومسكى

د. سمير حنا صادق

فى هذا المنعطف التاريخى الذى استولى فيه أقصى اليمين على مقاليد الحكم فى أقوى بلد فى العالم فأنشب أظافره وأنيابه حتى فى أبسط الحقوق الإنسانية وصادر بطاقات الغذاء المجانى لأفقر الفقراء، واقتطع من ميزانيات غذاء أطفال المدارس، وانتزع المعونات من صغار فقراء الحوامل وكل ذلك ليزداد الأثرياء فى قصور **ميامى وكاليفورنيا والريفيرا** ثراء ولترتفع ميزانيات البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية...

وفى هذه الأيام التى تمكنت فيها البنتاجون وأجهزة المخابرات هذه من اقتلاع أى صوت خارجى معارض، بالحرب السافرة حينا والتصفية الجسدية حينا آخر، وبتدبير الانقلابات والحركات الدينية من **الدلاى لاما إلى الشيخ عمر عبد الرحمن** ومن السيخ الى الصهيونية .. واستطاعت أن تعين قادة أذنابا لها فى أغلب بلدان العالم الثالث...

وفى هذا المناخ الفكرى الخبيث الذى دفع بعض قادة الفكر عندنا إلى مسالك كالهروب إلى "المعقول" و"الممكن" و"نهاية الأيديولوجيات" بل" ونهاية التاريخ والجات والحلول الذاتية **والـ إن جى أو...**

فى مثل هذه الظروف، تفتقد الكلمة الشريفة، ويفتقد بريق الحق ويفتقد الضوء الذى ينير الطريق الى مستقبل مشرق للبشرية.

وبين الحين والآخر يظهر بريق قلم حر جرئ.

* * *

يكاد ناعوم **تشومسكى** Noam Chomsky أن يكون أهم علماء اللغويات فى العصر الحديث. فقد أحدث ثورة هائلة فى هذه العلوم وخاصة بنظريته عن **الأجرومية الخلاقة** GENERATIVE GRAMMAR وبإخضاعه اللغة للنماذج الرياضية وبدراساته فى علم النفس والفلسفة المبنية على دراساته فى اللغويات. قد وصفته **النيويورك تايمز** بأنه يكاد أن يكون "أهم المفكرين الأحياء".

ولكن الأهم من ذلك كله أنه إنسان مثقف بمعنى الكلمة وله مواقفه الشريفة فى كل القضايا الإنسانية: ولعل موقفه من القضية الفلسطينية يعد مثالا على ذلك. فهو رغم يهوديته أحد أعدى أعداء الصهيونية وله فى ذلك العديد من المؤلفات. ولقد سعدت القاهرة بلقائه منذ عامين تقريبا والقى محاضرة عن اللغة والسياسة واجتمع بالعديد من المثقفين المصريين ولاحظ من جلسوا إليه هدوء نبرته وتواضعه الجم وحبه للبشرية.

يناقش **تشومسكى** فى كتابه الأخير "فى حوار مع **دافيد بارسانيان** DA-VID BARSANIAN العديد من القضايا الساخنة التى يحاول بعض المفكرين أن يهيلوا عليها التراب. ولايسمح ضيق المكان بنقل هذا الكتاب الرائع بأكمله - ولكن مالايدرك كله لايترك كله ...

يقول تشومسكى:

عن اقتصاديات العالم الجديد:

- يوجد الآن فى بلدان العالم الثالث مجتمع ذو طابقين: طابق **الثراء الفاحش والنفوذ** وطابق **التعاسة واليأس**. وقد تعمق هذا التقسيم بسياسات يمليها الغرب فقد فرض سياسات السوق المفتوح التى تؤدى إلى ازدياد ثراء الأثرياء وفقر الفقراء.

- لقد خلقنا "**عصرا استعماريا جديدا**" بحكومة عالمية لها مؤسساتها مثل البنك الدولى وصندوق النقد ولها تشريعاتها وأدواتها مثل **الجات** GATT **والنافتا** NAFTA **والسبعة الكبار** G 7 ... الخ. والشعوب عامة لا تعرف ماالذى يحدث بل ولاتعرف انها لاتعرف وتشعر بأنه لاجدوى من أى شئ. وهكذا تصبح آليات الديمقراطية التى يتشدق بها سادة العالم خالية من أى محتوى.

- ليس هناك مفكر عاقل يظن أن الرأسمالية يمكن أن تدوم ولم يدر هذا الظن بخلد أحد منذ ستين أو سبعين عاما.

- **إن سياستنا الاقتصادية فى الولايات المتحدة** رغم دعاوينا عن **السوق الحرة وآليات السوق هى خليط من الدعم والتدخل لمصلحة الأثرياء والأقوياء**. فلدينا سياسة دعم ثابتة ولكنها متنكرة تحت رداء الأمن القومى تتمثل فى البنتاجون الذى يمكن باستعمال ميزانياته توجيه الاقتصاد لما يريده السادة ودعم من يريدون دعمه.

- ولكن، حتى باستعمال هذه الآليات فإن الرأسمالية الجشعة المجنونة أيام **ريجان** قد أدت إلى خراب الاقتصاد الأمريكى. وقد اعترفت جريدة **وال ستريت** - أشد الصحف محافظة وتأييدا لريجان - بتحطم نظام التعليم فى ولاية كاليفورنيا بسبب السياسات

المجرمة التي أدت إلى اقتطاع جانب كبير من ميزانيات التنمية الاجتماعية لحساب برنامج حرب الكواكب.

- في ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان تمت المعجزة الاقتصادية بتخطيط تام من الدولة : يكفي أن نتذكر أن كوريا الجنوبية قد فرضت عقوبة الإعدام على من يصدر النقد للخارج (قارن بمصر س . ح . ص .) .

عن الجات :

لايعلم أحد غير بعض المتخصصين ماذا يحدث في هذا المجال : وأحد الأشياء الهامة في هذه العملية هو مايطلق عليه اسم **"الملكية الفكرية"** : والغرض من هذا هو ضمان بقاء العلم والتكنولوجيا التي هي نتاج الفكر الانساني عامة في أيدي المؤسسات الضخمة ، وهكذا ، لن تستطيع بلد فقير مثل الهند أن تنتج أدوية رخيصة . أما الشركات الضخمة فإنها تعتمد أساسا في أغلب مراحلها على البحث العلمي الذي تنتجه الجامعات والمعاهد التي يصرف عليها ويديرها ويقوم بها أناس من كافة أنحاء العالم .

عن الغذاء والعالم الثالث والمعجزات الاقتصادية :

- يوفر البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي قروضا بشروط صعبة لدول الجنوب . إذ يجب عليهم أن يفتحوا أسواقهم ويسددوا ديونهم بالعملة الصعبة ويرفعوا كمية صادراتهم من القهوة واللحوم حتى نستمتع بشرب الكابوتشينو وأكل الهامبورجر وذلك على حساب زراعاتهم المحلية.

ولنأخذ **بوليفيا** كمثال : كانت هناك متاعب وديون ضخمة ، وتدخل الغرب . ذهب إلى هناك صندوق النقد بقواعده : وطالب بتثبيت العملة ، وازدياد الصادرات الزراعية ، وتقليص إنتاج الحاجات المحلية . ونجحت الخطة تماما . انخفض العجز وثبتت العملة ولكن العسل كان يحتوي على الكثير من الذباب : **ازداد الفقر ، وازداد نقص التغذية ، وانهارت نظم التعليم** - ولكن أخطر وأهم نتائج هذه السياسة هي الطريقة التي ثبتت العملة : فقد أصلحت الأحوال الاقتصادية برفع كمية الصادرات من الكوكا (المادة التي يصنع منها الكوكايين) والسبب واضح . فقد أغرقت أمريكا بوليفيا بالصادرات الزراعية المدعومة ، ولم يعد للفلاح البوليفي مايستطيع أن يبيعه سوى الكوكا . ويذهب الجانب الأكبر من أرباح الكوكا طبعا الى ألمانيا التي تحول أرباحها إلى بنوك الولايات المتحدة لتشد أزر الاقتصاد الأمريكي.

- وهناك معجزة (؟) اقتصادية أخرى في **شيلي** . فقد كانت نسبة الفقراء في أيام **الليندي** الزعيم الاشتراكي المنتخب لاتزيد عن ٢٠٪ وبعد أن قتله انقلاب عسكري بتدبير المخابرات المركزية عام ١٩٧٣ **ازداد الفقر بمعجزة اقتصادية أخرى الى ٤٠٪ وهذه هي معجزات صندوق النقد الدولي.**

- إن الزعم بأن الفقر والجوع ينتج عن تزايد السكان زعم كاذب ، فبداية **ليس هناك نقص في الغذاء بل هناك سوء في التوزيع** . وعلى كل حال فإن الطريقة الوحيدة المجدية للحد من النمو السكاني هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عن الأرض المختارة

- لقد كان للولايات المتحدة هدف واحد دائم من مفاوضات السلام المزعوم وهو تحويل التحالف الخفي بين إسرائيل والعائلات الدكتاتورية العربية الحاكمة إلى تحالف ظاهر وقوي .. ويبدو أن هذا الهدف في طريقه إلى التحقيق.

عن غاندي والمقاومة السلبية والهند:

ليس هناك أدنى شك في أن الحكم الاستعماري كارثة على من يقع في يديه ، خذ الهند مثلا .. عندما وصل البريطانيون إلى البنجال - إحدى الولايات الهندية - كانت هذه الولاية من أثرى بلدان العالم ، وقد وصفها أوائل المحاربين التجار البريطانيين بأنها جنة الله على الأرض ، وقد أصبحت هذه الجنة الآن بنجلاديش وكلكتا - أكبر رموز الانحدار واليأس البشري . كانت المناطق الزراعية في البنجال تنتج أجود أنواع القطن وكانت لديهم صناعة متقدمة بمقاييس عصرهم . لقد بنيت إحدى سفن الأسطول البريطاني أيام الحروب النابوليونية على يد الصناعة الهندية ويمكن لمحبي **آدم سميث** من أنصار الليبرالية أن يقرأوا ماكتبه عن هذه الجريمة ، فقد تألم أشد الآلام لما فعله مواطنوه إذ حطموا الاقتصاد الزراعي والصناعي بل وحولوا المزارع إلى انتاج الأفيون - السلعة التي فرضوا على الصين شراءها بحرب الأفيون - وحطموا الصناعة خصوصا صناعة النسيج وتحطم الاقتصاد الهندي.

- لقد حطم الغرب أفريقيا حتى قبل الاستعمار باستحضار العبيد للعمل في مزارع أمريكا . وعند الاستيلاء على القارة فيما بعد حطموا ما بقي من الحضارات الأفريقية . ثم انتقلوا بعد ذلك إلى السيطرة بالعلاقات **الاستعمارية** الجديدة NEOCOLONIALISM.

عن سياسة فرق تسد

من الطبيعي أن يستعمل الحاكم سياسة فرق تسد . لقد كان ٩٠٪ من القوات البريطانية التي استعملت في غزو الهند من القبائل الهندية .

- عندما استولت قوات الولايات المتحدة على الفلبين وقتلت مائتي ألف مواطن ، كانت تستعين ببعض القبائل الفلبينية.

- لو أن روسيا قد نجحت في الاستيلاء على الولايات المتحدة لعمل **رونالد ريجان وجورج بوش** وباقي هذه العصابة مع القوات الغازية الروسية.

- في كل مكان ذهب إليه الأوربيون ارتفع مستوى العنف ويمكن أيضا مراجعة **آدم سميث** في هذا الموضوع والسبب في ذلك أن للأوربيين تراث لايبارى في العنف.

عن الكلمة الممنوعة :

قام الدكتور **فيسنت نافارو**-VICENTE NAVARO الأستاذ بجامعة **جونز هوبكنز** والعامل في مجالات الصحة العامة بدراسات قرر فيها أن يقسم نتائجه حسب الوضع الطبقي ، واكتشف أن أغلب الفروق حتى بين الأجناس المختلفة ترجع إلى الوضع الطبقي والفرق بين العامل الأبيض والمدير الأبيض فرق مريع . والبحث بلا شك هام لتفهم الأحوال الصحية للشعب الأمريكي **ولكن المجلات الطبية الأمريكية بأجمعها رفضت نشره لوجود كلمة " طبقة"** به. ثم قام **نافارو** بنشر البحث بعد ذلك في مجلة **لانست** البريطانية - كبرى المجلات الطبية . والسبب واضح ، فمن المحرم في الولايات المتحدة التحدث عن " الطبقة" والغرض طبعا هو خلق صورة اننا جميعا كأفراد عائلة واحدة سعيدة . فنحن أمريكا ونحن نعمل سويا لخدمتها - ففينا العمال الطبيون ، والشركات الطبية والمديرون الطبيون ، والموظفون الذين يعملون في خدمتنا . ومن يقول غير ذلك يتهم بالعودة إلى الماركسية البغيضة.

* * *

هذا بعض ماقاله تشومسكي في كتابه الأخير .

إلى الأصدقاء المكافحين قديما والمشتاقين حديثا إلى ذهب الخليج أو حتى رمال مارينا .

وإلى منظرينا الجدد الذين يتحدثون عن المستقبليات والنظام العالمي الجديد والسوق الشرق أوسطية وسقوط الاشتراكية ونهاية الماركسية وأفول الوطنية .. إلخ.

أقدم لكم كتابا جديدا لمثقف شريف.





من أزمة السينما إلى سينما الأزمة (٢)

سينما المثقفين بين طبيعية «زولا» ومونولوجات «شكوكو»!



تجسد أفلام **رأفت الميهى** ، خاصة فى مرحلته الأخيرة ، تيارا يتميز بالنزوع الدائم إلى السخرية ، وقد تفهم لماذا يسخر الفنان من تناقضات المجتمع ، لكنك لاتستطيع للوهلة الأولى أن تفهم لماذا تشمل سخريته كلا من الجناة والضحايا، ولماذا تظهر فى أفلامه كل الشخصيات كأنها كائنات أزلية أبدية مشوهة . وفى الحقيقة أن سينما **رأفت الميهى** تبدو دائما ، حتى فى أكثر أفلامه شعبية ، تعبيرا صادقا - فى إيجابياته وسلبياته - عن **سينما المثقفين** ، **الذين يشعرون من جانب بمدى العزلة التى فرضها السياق التاريخى عليهم لجعلهم عاجزين عن التأثير الحقيقى فى الواقع الذى يرفضون تناقضاته** المريرة ، كما يعانون من جانب آخر من أزمة الواقع الراهن لصناعة السينما المصرية ، حيث لاتتاح إلا فرصة ضئيلة للمثقفين والفنانين الحقيقيين لكى يقدموا أفلاما جادة تتميز بالطموح الجمالى والسياسى ، أو بالمغامرة الإبداعية التى تخاطر بارتياد المناطق الشائكة فى الواقع والفن على السواء.

تلك الأزمة المزدوجة بين الفنان وقوانين مجتمعه السائدة ، وبين الفنان والمواضعات الفنية التقليدية، يحوّم شبحها دائما فوق عالم العديد من الأفلام المصرية الجادة ، وتتفاوت أساليب صناعها فى الهروب من هذه الأزمة أو مواجهتها ، لكنك لاتستطيع أن تخطئ أبدا عند تذوقك لأى من تلك الأفلام آثار معركة طاحنة مريرة ، نادرا ماينجح فيها الفنان - كما فى بعض أفلام **داود عبد السيد** - فى الإجابة عن سؤال المعادلة الصعبة بين الأزمة الخانقة التى تحاصره والحرية التى يبحث عنها . لكنك كثيرا ماترى - كما فى أفلام **خيرى بشارة الأخيرة** - قدرا من التنازلات الجوهرية أو الثانوية ، يضطر لها الفنان اضطرارا ، مرغما أو باختياره الواعى ، حتى يتمكن من أن يجعل فيلمه يرى النور ، حتى لو جاء فى النهاية وليدا مشوها أو مبتسرا . لكنك أيضا قد ترى الفنان كما هو الحال فى بعض أفلام **رأفت الميهى** وقد وقف من الحياة والفن موقفا متمردا ساخرا إلى أقصى حدود السخرية .

لقد تركت أزمة السينما - التى ليست فى حقيقتها إلا وجها من أزمة أعمق وأبعد غورا - بصماتها الغليظة الخشنة على أكثر الأفلام المصرية جدية (فما بالك بالأفلام الهزيلة أو الهازلة!!) ، مختلف مانطلق عليه " **سينما الأزمة**" ، التى تضم **أهم أفلام الفنان السينمائى رأفت الميهى** ، والتى تبدو عند تأملها نموذجا كاشفا للطريقة التى يفكر بها بعض المثقفين فى مواجهة الظروف القاسية لهذا الواقع الراهن ، وهى الطريقة التى لاتملك إلاأن تنحنى لها احتراما لطموحها المشروع ، لكنك لاتملك أن تتجاهل جموحها المصطنع ، الذى تحاول به أن تلفت الأنظار ، وإن كانت الخطورة الحقيقية تكمن فى وقوعها فى مأزق يشبه الخطأ التراجيدى ، الذى يقود صاحبه إلى قدره المحتوم.

هذا الخطأ التراجيدى الذى تقع فيه سينما **رأفت الميهى** ، والذى لايكمن فقط فى عدم ادراك الفرق بين الطموح والجموح ، هو فقدان العلاقة الجدلية بين " الذات" و" الموضوع" ، أو بين الإنسان والواقع ، أو بين المثقف والجماهير . ففى عديد من أفلامه السابقة - ومنذ " **الأفوكاتو**"(١٩٨٤) و" **السادة الرجال**" (١٩٨٧) - تنعكس حالة من التمرد على تناقضات الواقع ، تتجسد سينمائيا فى البحث عن أشكال متمردة ، كانت ذروتها فى فيلمه " **سمك لبن تمر هندى** "(١٩٨٨)، أو البحث عن مضامين متمردة ، على نحو ماترى فى " **سيداتى آنساتى**" (١٩٩٠) ، وهاهو التمرد يتحقق على مستوى الشكل والمضمون معا فى فيلمه الأخير " **قليل من الحب. كثير من العنف**" (١٩٩٥) ، لكن السؤال الحقيقى الذى يجب أن نبحث له عن إجابة هو إذا ماكانت هذه الأفلام " المثقفة" قد نجحت فى أن تضع يدها على جوهر التناقض فى الواقع الذى نحياه، أم أنها كانت **أكثر تعبيرا عن تناقض ذاتى أكثر حدة** ، يجعل المثقف ينظر إلى الواقع من خلف زجاج معتم ، ويصدر عنه أحكامه الجاهزة ، القاطعة المانعة ، فلا ينتهى به هذا الموقف إلا إلى السخرية المريرة من أى شئ وكل شئ ، وهى السخرية التى قد تبدو للوهلة الأولى طريقا للتغيير ، لكنها عند التأمل تفصح عن **يأس شامل من أى تغيير** ، فكأن الموقف الذى يبدو سياسيا هو فى جوهره **موقف وجودى** ، دون أن يحاول المثقف أن يخلق الجسر الإبداعى الجدلى الخلاق الذى يصل بين الموقفين.

رواية واحدة ومعالجتان

وإذا كانت أفلام **رأفت الميهى** السابقة تخفى رؤيته شديدة الذاتية لكنها تحاول أن تسبغ عليها رداء يبدو موضوعيا أو محايدا ، فإن هذه الذاتية تسفر عن نفسها دون مواربة فى فيلمه الأخير " **قليل من الحب ، كثير من العنف**". (ولامفر من أن نعيد التأكيد على أننا لانرفض ذاتية الفنان ، ولعل أصدق الأعمال الفنية هو أكثرها ذاتية ، بشرط أن يصبح التعبير عن الذات من خلال العمل الفنى أداة للتواصل مع المتلقى لكى

يهدف في النهاية للتعبير عن الواقع).

فأنت إذن منذ اللحظة الأولى في المشاهد الافتتاحية للفيلم أمام كاتب سيناريو يحاول أن يصنع معالجة سينمائية لرواية **فتحي غانم** التي تحمل نفس العنوان ، وهي الرواية التي تسعى إلى أن ترصد جانبا من العلاقات الاجتماعية في ظل طوفان المتغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة . وعلى الرغم من أن الفيلم - كما يبدو - يعتمد على الخطوط الرئيسية للرواية، فإن جوهره هو الحيرة التي تنتاب كاتب السيناريو في الاختيار بين معالجتين ، إحداهما تنزع إلى مايشبه الواقعية ، والأخرى إلى المحاكاة الهزلية الساخرة، (وأرجو ألا تصدق مايقوله البعض عن " **الفانتازيا**" التي يتمسك رأفت الميهي بوصف بعض أفلامه بها ، حتى أن المصطلح الفني البراق وجد من يردده دون أن يعرف معناه !).

فالفيلم كما ترى لايدور في فلك الرواية بقدر مايظل مقيدا بأغلال الهموم شديدة الذاتية التي تؤرق كاتب السيناريو داخل الفيلم وخارجه على السواء.. لذلك لم يضع كاتب السيناريو في حسبانه أن يجعل فكرة الرواية وشخصياتها قريبة من فهم المتفرج العادي الذي لم تسنح له الفرصة أو تتاح له القدرة على أن يقرأ هذه الرواية أو غيرها ، وهو ماأدى إلى إحساس المتفرج منذ اللحظة الأولى بالاغتراب تجاه هذه الشخصيات ، التي وجد أن صانع الفيلم يقذف بها في وجهه ، ومما زاد الأمر تعقيدا أن الفيلم يقدم لكل شخصية وجهين ، أحدهما يحمل ملامح " شبه واقعية، بينما يصبح الوجه الآخر مجرد قناع كاريكاتوري لها.

إن أردت أن تقترب من عالم الفيلم لكي تفهم مايدور في ذهن صانعه ، فلابد لك أن تكون قد عرفت الرواية ودخلت إلى عالمها واقتربت من شخصياتها ، وهي الرواية التي تدور حول علاقة حميمة ومتنافرة في آن واحد بين ثلاثة شبان ، الأول هو **طلعت** مرسي ، ابن الميكانيكي السابق الذي أثرى فجأة في ظل الانفتاح ، ورغم الثراء فإن الإبن مايزال يحمل سوقية وغلظة الأصول التي انحدر منها ، لكنه يرتبط بصداقة دافئة مع الشاب المثقف مرهف الأحاسيس **يونس صفوت** ، ابن المستشار الذي ينتمي إلى طبقة كبار الموظفين ، وقد نشأ في أحضان بيئة تدعو إلى التمسك بالتقاليد الاجتماعية التي لم يعد لها مكان في المجتمع الراهن ، أما الشاب الثالث فهو السائق الفقير **سيد المعز** الذي يعمل لدى والد طلعت ، ويرمق الصديقين بنوع من الحسد والغيرة ، ويضطر تحت وطأة الفقر إلى أن يؤدي لطلعت مقابل القليل من الهبات بعض الخدمات المهينة المبتذلة ، بينما يقوم في الوقت ذاته بدور الجاسوس على تصرفاته حتى يستطيع الإبقاء على عمله سائقا عند الأب.

تبدو هذه الشخصيات عند تأملها - على مستوى الرواية والفيلم - وكأنها قد اجتمعت معا على نحو فني متعسف ، ليصبح كل منها رمزا مباشرا لطبقة من طبقات المجتمع ، التي يريد كاتب الرواية أن يقول أنها قد تظهر على السطح وكأنها في حالة من توازن العلاقات ، لكن الحقيقة أن التناقض سوف يدفع بهذه العلاقات إلى الانفجار . ويبدأ التناقض وينتهي مع وجود شخصية **فاطمة** في مركز الدائرة ، فهي بنت البلد الجميلة البسيطة ، نراها في البداية زوجة لطلعت تتعانى من فظاظته وقسوته ، وهاهي بعد طلاقها منه تجد نفسها مشدودة إلى رقة يونس وحنانه حتى أنه يتمرد على طبقته ويتزوج بها ، لكن سيد الذي يعشقها بجنون يرى نفسه أحق بالاستحواذ عليها لأنهما يعودان إلى أصول فقيرة متقاربة . وهكذا ينشب الصراع بين الثلاثة ، لكنه الصراع الذي ينتهي بمأساة مقتل فاطمة على يد سيد.

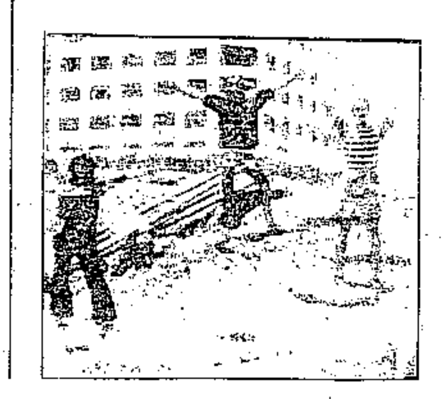
الفيلم مع الطبيعية، وضد الواقعية

يمكنك الآن أن تعود إلى عالم الفيلم ، وتدرك لماذا استقر **رأفت الميهي** على اختيار هذه الرواية لكي تصبح مصدرا لأحد أفلامه ، وهو الذي لم يعتمد أبدا على مصدر أدبي إلا في فيلمه الأول مخرجا " **عيون لاتنام** "(١٩٨١) ، عن مسرحية " **رغبة تحت شجر الدردار**" ليوجين أونيل ، وفي الحقيقة أن بين الرواية المصرية المعاصرة ، والمسرحية الأمريكية التي تعود إلى حقبة العشرينات وشائج خفية ، لكنها تظهر إعجاب **رأفت الميهي** بتلك المعالجات الدرامية التي تميل إلى إضفاء النزعة" " الطبيعية" (ولاتقول " الواقعية") على العلاقات الإنسانية ، فالصراعات الاجتماعية تكاد أن تتجرد من السياق التاريخي ، لتتحول إلى نوع من الصراع الأزلي الأبدي بين الغرائز الكامنة ، والتي تختفي تحت الجلد البشري وحوشا تبرز مخالبها عند الضرورة.

وبقدر قليل من التأمل سوف تكتشف أن هذه النزعة الطبيعية تتغلغل حتى إلى أفلام **رأفت الميهي** التي يطلقون عليها" **الفانتازيا**" . فالصراع عنده تحكمه دائما ثنائية غير جدلية ، قد ترى التناقض بين التقدم والتخلف ، أو بين العلم والجهل ، أو بين الرجل والمرأة ، لكنها لاترى في هذا التناقض أي إمكانية للتطور ، وهكذا لابد أن ينتهي الصراع ليس بخلق مركب جدلي بين النقيضين.، وإنما بانتصار أحدهما وهزيمة الآخر، برؤية تميل إلى المبالغة في تفاؤلها أو تشاؤمها على السواء.

إن هذه الثنائية هي التي جعلت **رأفت الميهي** - وكاتب السيناريو الذي يجسده داخل الفيلم - يقدم معالجتين تبدوان متناقضتين للرواية ذاتها : **معالجة طبيعية** تدور حول صراع الغرائز والأحاسيس وتنتهي نهاية مأساوية، ومعالجة ساخرة هازلة ترى أن الحل - المقترح أو المفروض علينا فرضا!! - هو الترفيق بين هذه الأطراف المتصارعة من خلال تدمير كل التقاليد المتعارف عليها . فيعيش الجميع في وئام وسلام . وفي الحقيقة أنه رغم مايظهر على السطح من تناقض المعالجتين ، **فإنهما تدوران معا في فلك الرؤية العبثية والعدمية** ، لكن بونا شاسعا يفصل بين هذه العدمية المصطنعة ، والعدمية على طريقة المخرج الفرنسي **رنيه كلير** . فالرؤية العدمية في " **قليل من الحب، كثير من العنف** " لاتحاول أبدا أن تضع يدها على أية إمكانية لتجاوز تناقضات الحاضر (فهي لاتراه أبدا في سياقه الصحيح)، فليس غريبا إذن أنها لاترى أي امكانية لحل هذا التناقض في المستقبل .

ومن الحق القول أن رأفت الميهي يستحق بالفعل الكثير من التقدير على جرأته في محاولة هدم الأبنية والمؤسسات المتداعية ، في الشكل والمضمون ، وفي الحياة والفن على السواء. لكن مايجب علينا أن نشير إليه هو أن مثل هذه الجرأة تتوقف عند المفاهيم





الجاهزة التي لاتنبع من الواقع بقدر ماتصدر عن أفكار شديدة الذاتية عن العالم ، فكأن مثل هذا النوع من التمرد يبدأ بأن يشن حربا على الأوهام ، لكي يقيم مكانها وهما ذاتيا من أوهام بعض المثقفين الذين يتجاهلون أن **الواقع الراهن - شئنا أم أبينا - يحتشد بقوى التغيير الكامنة في كتلة المطحونين والغارقين تحت السطح . وهي الكتلة التي نتركها للأسف الشديد لكي يتلاعب بها العابثون من ذوي الأفكار المتطرفة الساذجة ، والتي تصبح أقرب إلى وجدان البسطاء كلما زادت تطرفا وسذاجة** ، لأنها تقدم إجابات شديدة السهولة عن أسئلة شديدة الصعوبة ، بينما تكتفي سينما بعض المثقفين بالدوران حول الذات ، وتختفي تحت شعارات براقة وبيانات ملتهبة يطلقها صناع هذه الأفلام ويرددها وراءهم بعض النقاد ، كما تتستر هذه السينما بأشكال فنية تصطنع التعقيد ، فتنتهي بعجزها عن الوصول إلى الجماهير ، وهي التي تزعم انتقاد سلبية هذه الجماهير ، وذلك ليس إلا أحد أعراض مانسميه " سينما الأزمة".

عبثية الإطار والصورة

جوهر التعقيد الشكلي في فيلم **رأفت الميهي** هو أنه يعتمد على إطار خارجي ، من المفترض أنه يدور على المستوى الواقعي ، نرى فيه كاتب السيناريو الذي يحاول أن يزاول الكتابة وأمامه عدة شاشات تليفزيون تعرض لأنباء عن حرب الخليج ، لكن الرجل يتوقف فجأة عن الكتابة ، ويذهب ليمارس الجنس مع خادمة تدعى هنية - ولأنها ترد دائما على من يدعوها للفراش بالانتظار " بعد الفطار" فإنها تصبح مشهورة باسم " هنية بعد الفطار" (!) ، وسوف نعرف لاحقا أنها تؤدي نفس الخدمات لأشخاص عديدين حتى أنها تصبح أكثر الشخصيات انتشارا رغم أننا لانراها على الشاشة أبدا. بل يؤكد لك الفيلم أن " في حياة كل فنان عظيم هنية بعد الفطار"(هكذا!) . المهم أن كاتبنا سوف يحلق بعد ذلك ذقنه ، ويأخذ حماما ، ويربط حبل مشنقة حول رقبته ، ويأمر هنية فتدفع الكرسي من تحته بلا مبالاة ، ليتدلى جسده ، وقدماه أمام شاشات التليفزيون ، وعلى تلك اللقطة تنزل عناوين الفيلم .

ليست هناك كما ترى أية واقعية في هذا المستوى من السرد السينمائي ، وسوف يؤكد لك ذلك ماسوف تعرفه لاحقا أن هنية تدبر تلك الحوادث المزعومة من الانتحار لأشخاص يريدون التخلص من حياتهم مع البشر ، وهاهو كاتب السيناريو داخل المقبرة يتلاقى واثنان من المثقفين " المنتحرين" من أمثاله ، ويعرض عليهما معالجتين سينمائيتين لرواية لفتحي غانم ، إحداهما يسميها معالجة واقعية (وهي كما سبق أن أشرنا ليست إلا نوعا من الطبيعية الفجة) ، بينما يصف المعالجة الأخرى التي لايخفي ميله إليها بأنها معالجة غير واقعية . وسوف نكتشف أن ثلاثة من الممثلين الهزليين (**يونس شلبي ونجاح الموجي وأشرف عبد الباقي**) قد حضروا بأسمائهم وكما نعرفهم في واقع الحياة ، يريدون من الكاتب أن يسلمهم المعالجة غير الواقعية ليقرأوها تمهيدا لإنتاجها.

هناك إذن المنتحران داخل المقبرة يقرآن المعالجة "الواقعية" كما يسميها الفيلم ، كما أن هناك بالخارج الممثلين الهزليين يقرأون المعالجة غير الواقعية ، ليصبح البناء الدرامي للفيلم كما نراه على الشاشة نوعا من تقاطع الأحداث بين المعالجتين أحيانا ، والمراجعة والمحاكاة أحيانا أخرى ، لكن هذا البناء يفتقد أي منطق في الانتقال بينهما ، ولم يجد **رأفت الميهي** وسيلة لخلق الوحدة الفنية بينهما إلا أن تقوم **ليلى علوي** بأداء دور فاطمة فيهما معا ، فهي من جانب الإنسانة المقهورة من بطش زوجها طلعت(**محمود حميدة**) ، الهاربة من ملاحقة السائق سيد العتر(**هشام عبد الحميد**) ، واللاجئة إلى حنان يونس صديق زوجها (**هشام سليم**) ، لكنها في المعالجة الأخرى انسانة عملية (هكذا يسميها الفيلم) ، تعمل صحفية تدبج العديد من المقالات عن أي موضوع بأية وجهة نظر يطلبها من يدفع ثمن المقال ، وهي تجمع بين الرجال الثلاثة في آن واحد ، الزوج والصديق والسائق (**يونس شلبي ونجاح الموجي وأشرف عبد الباقي**) ، ولايجد الرجال أي غضاضة في هذا الموقف ، لأن من المؤكد - هكذا تشير المعالجة الهزلية - أن التطور سوف يتيح للمرأة المساواة بالرجل بأن تجمع بين أربعة أزواج.

لاتنتظر أبدا أن يعود بك الفيلم إلى إطاره الخارجي الذي بدأ به (على الأقل في النسخة التي اختار رأفت الميهي تقديمها للجمهور ، بعد حذف عدة لقطات أو مشاهد من نسخة العمل) ، فعند مشهد النهاية ، حيث تموت فاطمة صريعة على يد سيد، يقرر الممثلون الهزليون إعادة المشهد نفسه ، وتغير فاطمة من " ماكياجها " أمامنا فتتحول من الشخصية المقهورة إلى الشخصية الانتهازية ، لينطلق الجميع في أغنية تتحدث عن المصالحة مع الجميع ، والإيمان بالمستقبل ، فلا تدري إن كان ذلك تبشير أم تحذير من انتصار المنطق العبثي الذي يسود هذه المعالجة .

القسوة مع البشر

ليس غريبا أبدا أن يستقبل الجمهور بالكثير من الفتور هذا الخلط الذي يصطنع التعقيد الفني ، ليس فقط لأن الفيلم يتخفى خلف قناع التفلسف الذي يزعم امتلاك الرؤية الأكثر صوابا للواقع (مثل الحديث عن " **الشيزوفرينيا** " التي أصابت الشخصية العربية في أغسطس ١٩٩٠ مع الغزو العراقي للكويت !!) ، ولا لمجرد أن الفيلم يبدو جامحا في اختياره طريقا أسلوبيا صعبا من أجل الرغبة في التعبير عن هذا الازدواج الذي يتحدث عنه ، وإنما لأن الرؤية ذاتها تكشف عن نوع من الاستغراق في التأملات الذهنية عن الواقع ، وهي الرؤية التي نعتقد

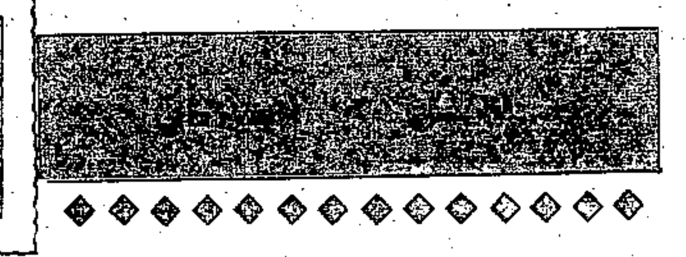
أنها تمتد إلى معظم أفلام رأفت الميهي السابقة منذ تحوله من كاتب سيناريو شديد البراعة إلى مخرج ينفذ أفلامه بنفسه وهي الأفلام التي تشي في تناقض يثير الدهشة عن هشاشة متزايدة في كتابة السيناريو ، وإجادة في الإخراج!.

جوهر القصور في هذه الرؤية يكمن فيما يبدو في إصرار رأفت الميهي على أن تظهر " الفانتازيا " في أفلامه على أنها تخلو من المنطق ، على الرغم من أن الفانتازيا الأصيلة منطقها الفني شديد التماسك ، بل أنها تحتاج إلى هذا المنطق أكثر من احتياج الأفلام التي نطلق عليها" واقعية" ، لأن الفانتازيا لاتعتمد على منطقية الموضوع والشخصيات والأحداث كما أن الفانتازيا من ناحية أخرى قد تقلب الواقع رأسا على عقب ، لكنها تظل دائما تشير إلى هذا الواقع ، على عكس أفلام رأفت الميهي الأخيرة التي تكتفي من الواقع لا بالكشف عن منطقه المقلوب ، وإنما بمحاكاته على نحو ساخر ، يذكرك بطريقة " شكوكو" في معارضة أبيات الشعر الشهيرة ، مثل" ياناعس الطرف لاذقت الهوى أبدا ، فآخرة الحب حرمة وكام ولدا "! وإن كان التناول الساخر لبعض المثقفين يفتقد خفة الظل الشعبية التي نراها عند شكوكو، كما يفتقد - وهذا هو الأهم - القدرة على الكشف في كلمات موجزة لاذعة عن خواء التعبيرات البليغة الخالية من حرارة ومرارة الحياة.

إن استطعت أن تمنع فيلم " قليل من الحب، كثير من العنف" قدرا أكبر من التأمل ، فسوف تكتشف أنه لم يتعاطف مع شخصية واحدة من شخصياته ، لأنه على مستوى المعالجة الطبيعية " قد جعلها جميعا مجرد كائنات تتبادل خليطا من غرائز ومشاعر فجة بلا جذور واقعية حقيقية ، فإذا كانت فاطمة تدافع عن زواجها فلأنها "تتابة بتدافع عن ذكرها ، مرة بتدور على جوزها" ، أما اعجاب يونس ابن الموظف الكبير بفاطمة فنسمعه في حذلقة جوفاء لـ" فاطمة عظيمة ماتعرفش تكذب ، مش مركبة قناع" ، بينما يبكي سيد فوق جثتها في بكائية شديدة الفجاجة:" حرام عليكي تعملي فينا اللي بتعمليه ده ، خلصتي علينا واحنا صغيرين وخلصتي علينا واحنا كبار" . أما على مستوى المعالجة الهزلية فإنه قد حول الشخصيات جميعها إلى مهرجين يتبادلون " النكات " الباهتة ، فتسمع يونس (مجاح الموجي) يتحدث عن يقينه بأن فاطمة بجمالها وانتهازيتها لايمكن أن تظل عذراء :" ممكن أنا أكون بنت بنوت ، لكن فاطمة ؟! صعب" ، أو عندما يحذر طلعت(يونس شلبي) السائق سيد(أشرف عبد الباقي) وهو يعلم أن علاقة السائق بزوجته قد أثمرت طفلة: " إوعى تكون بتعامل بنتك أحسن من بنتي ".. أما خارج المعالجتين فقد جعل الواقع قاصرا على المنتحرين المزعومين ، و" هنية بعد النطار" التي يجعلها الفيلم ، وزوجها حفار القبور ، تشير بطرف خفي إلى رؤية شديدة العبثية تجاه البشر ، وربما الحياة بأكملها ، التي تمنح ملذات الحياة والموت بنفس القدرة غير المحدودة على العطاء واللامبالاة في آن واحد.

إن هذه الرؤية العبثية ليست إلا الوجه المثقف لسينما الأزمة ، فهي بدلا من أن تجعل هدفها الكشف عن أسباب العبث في الواقع وسياته الاجتماعي والسياسي ، تهرب إلى تصورات ذاتية ذهنية عن هذا الواقع ، وأشكال تحاول إثارة الابهار المصطنع في التعبير عن هذه التصورات . لذلك ليس من الغريب أن تغيب عن سينما الأزمة عند المثقفين تلك الكتلة الهائلة الغارقة من البشر الذين يمثلون هذا" الوطن" ، بينما يصبح وجود هذه الكتلة سببا لإثارة أكبر قدر من السخرية منها ، في أحدث أفلام نجم" الجماهير" عادل امام !.





(الشيوعيون- ودكتاتورية البروليتاريا)

في البداية أريد أن أقول أنني لاأمقت الشيوعية ولا الشيوعيين المصريين بل أكن لهم احتراما وتقديراً لكفاحهم الوطني وبالضروري أنهم مؤمنون بمقولات ماركس وانجلز ولينين كلية . ويوجد كلمة لماركس، هذه الكلمة تلخص نظريته الثورية وهي" بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالي تحولا ثوريا إلى المجتمع الشيوعي وتناسبها مرحلة انتقال سياسي لايمكن أن تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا" .

دعونا نقف أمام كلمة " الديكتاتورية الثورية للبلوريتاريا" فإن كلمة الديكتاتورية مساوية لكلمة اللاديمقراطية وتعني أيضا السلطة الشخصية التي يتمتع بها فرد واحد غير مقيد بأي قانون ولكن كلمة ماركس توحي بأن الشعب سيكون مجتمعا ثوريا ودمويا يسوده الكره والبغضاء بين طبقاته لأن المتمكن هو ديكتاتورية البلوريتاريا . إذن أين سيكون حب الوطن وأين ستكون الإشتراكية التي بين أبناء الشعب إذا طبقت ديكتاتورية البلوريتاريا . وإني أتساءل إذا تمكن مناضلونا من السلطة فهل سيقيمون هذه الديكتاتورية . هل سيجعلون طبقة البرليتاريا فوق جميع الطبقات أم ماذا؛ فلو فعلوا ذلك تيمنا بمقولات ماركس ولينين فأين إذن الديمقراطية وحرية الرأى التي ناضلوا من أجلها في عهد " جمال عبد الناصر".

* **محمد السويدي علي**

تعليق

تاريخيا توصل ماركس وانجلز إلى مفهوم دكتاتورية البروليتاريا بعد دراسة عميقة للمجتمع الطبقي على مر العصور وللمجتمع الرأسمالي في القرن التاسع عشر ، حيث اكتشفا أن من يمارس الحكم ويمتلك الثروة هي الطبقة أو تحالف الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج ، وهذه الطبقة أو التحالف لاتمثل عدديا سوى أقلية ضئيلة جدا بالمقارنة للأغلبية الساحقة من الكادحين وأبناء الشعب العامل كما سماهم جمال عبد الناصر.

وهذه الأغلبية الساحقة هي التي تنتج الثروة للمجتمع كله ولكنها لاتشارك في السلطة أو في الملكية وإنما تتقاضى أجورا غالبا لاتكفي لسد الحاجات الأساسية ، بينما تتراكم الثروة لدى الطبقة أو الطبقات المالكة وتملك الأخيرة نتيجة لانفرادهم بالثروة والسلطة كل أجهزة بناء الوعي ، وهي تتلاعب بوعي الكادحين نتيجة لذلك ومن أجل الدفاع عن مصالحها ، فتؤكد دائما أنها تمثل الشعب كله . وتعتمد في ذلك على تفسيرها الخاص للدين ، وسيطرتها على الثقافة والتعليم . ولهذا كله أطلق ماركس وانجلز على هذه الحالة دكتاتورية **البورجوازية** ، أي حكم وسيطرة الأقلية على المجتمع كله وصاغا في مقابل هذا المفهوم مفهوما عن **دكتاتورية البروليتاريا** أي دكتاتورية الأغلبية الشعبية منتجة الثروة ، وبتعبير آخر الديمقراطية البرليتارية في مواجهة الديمقراطية البورجوازية.

وقد استغلت الطبقات المالكة الغنية والمسيطرة على وسائل الإعلام والثقافة في المجتمع الطبقي هذا المفهوم لكي تشوه في وعي الكادحين صورة الثورة الإشتراكية ، ودائما ماكانت تسوق تعبير دكتاتورية البرليتاريا منقوصا ودون أن توضح أنه الوجه المناقض لدكتاتورية البورجوازية أي الأقلية ، تماما كمن يستخدم الآية الكريمة منقوصة فيقول " لاتقربوا الصلاة"... ويسكت.

أما إذا كنت تتصور أن العنف هو لصيق بهذه الدكتاتورية التي ستمارسها الأغلبية طبقا للنظرية الماركسية ، فدعنا نحتكم إلى الواقع الذي أثبت عمليا أن الطبقات الشعبية التي كافحت على مر العصور من أجل حقها في الثروة والسلطة يمكن أن تصل إلى هذه السلطة عبر الانتخابات البرلمانية وحين وصلت حكومة الوحدة الشعبية بزعامة المناضل الوطني الماركسي **سلفادور الليندى إلى الحكم في شيلي** سنة ١٩٧١ عبر صندوق الانتخابات ، وأخذت هذه الحكومة تقوم بإصلاحاتها الجذرية لصالح الكادحين جميعا ، وكان أبرزها وأشهرها **لتر لبن يوميا لكل طفل** نظمت الطبقة الرأسمالية بالتعاون الصريح مع الشركات العالمية والمخابرات المركزية الأمريكية إنقلابا دمويا لم يعرف له تاريخ الوحشية في العصر الحديث مثيلا لتطيح بحكم الليندى وتنظم المذابح للشعب الشيلي.

لينين



ستالين

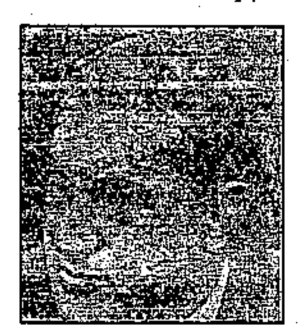


إن العنف والإرهاب هو سلاح الطبقات المالكة أولا يستخدمه الكادحون للدفاع عن أنفسهم.

وقد تعرض مفهوم دكتاتورية البروليتاريا كما صاغه ماركس ومن بعده لينين وستالين وماأصابه في التطبيق في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية والصين للتشريه وتحوله إلى دكتاتورية الحزب الواحد وإخضاعه كل مؤسسات المجتمع المدني لسيطرة الحزب الشيوعي وقيادته المركزية .. تعرض إلى نقد عنيف من عديد من المفكرين الماركسيين ، وقامت الأحزاب الشيوعية الأوربية في بداية السبعينيات بإسقاط ورفض مفهوم دكتاتورية البروليتاريا ، وأعلنوا الالتزام بالديمقراطية السياسية كما عرفها العالم الغربي باعتبارها تراثا للإنسانية كلها . فالبورجوازية الغربية تمسكت بالجانب الاقتصادي لليبرالية ورفضت جانبها السياسي ، ولم تلجأ إلى تطبيقه إلا تحت ضغط ونضال الطبقة العاملة والأحزاب الاشتراكية والشيوعية في أوربا الغربية وخلال المنافسة مع الاتحاد السوفيتي والعالم الاشتراكي.

وبرامج المنظمات الشيوعية المصرية وأهمها الحزب الشيوعي المصري لاتتبنى " دكتاتورية البروليتاريا" بل يلتزم التزاما دقيقا بالديمقراطية السياسية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

المحرر


مبارك

صراع المصالح .. وصراع المبادئ !!

اندهشت حين لاحظت أن بعض أوساط المعارضة المصرية قد رحبت بفرح مكبوت ببوادر أزمة الخلاف بين النظام المصري من جهة وأمريكا وإسرائيل من جهة أخرى. ناسين أن هناك نوعين من أنواع الصراع أو الخلاف . فهناك صراع المبادئ وهو الذي حكم الصراع العربي الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل وحتى توقيع اتفاقات كامب ديفيد ومابعدها ، بغض النظر عن الكيفية التي أدارت بها البرجوازيات العربية الحاكمةهذاالصراع. وصراع المصالح الذي يمكن أن ينشب داخل المعسكر الواحد والذي نرى مثله على الساحة الدولية أشكالا عدة مثل أمريكا واليابان - مع الفارق - ومثل صراع المصالح الذي استمر عقودا عديدة بين إنجلترا وفرنسا على سيادة القارة الأوربية والمصالح الاقتصادية والمستعمرات .إن من يعتقد أن الخلاف بين النظام المصري الحاكم من جهة وإسرائيل وأمريكا من جهة أخرى والناشئ عن تعرض الدور المصري في المنطقة للتقلص وسعي إسرائيل للقيام بدور مصر في قيادة المنطقة والهيمنة عليها سياسيا واقتصاديا .. يمكن أن يدفع بالنظام المصري بعيدا عن طريق التبعية لهو واهم وهما كبيرا لأن ذلك يتطلب ببساطة أن تكف البرجوازية عن أن تكون برجوازية ...


كلينتون

إن مصالح الطبقات الشعبية والوطنية في مصر صارت متعارضة مع إسرائيل وأمريكا وكذلك مع البرجوازية الكبيرة والتابعة التي انتقلت نهائيا وبلا عودة إلى معسكر الأعداء.

ونقول ذلك حتى لاتتورط بعض أقسام المعارضة في تأييد النظام الحاكم فيما قد ينشب بينه وبين إسرائيل وأمريكا من خلافات حول سعي النظام المصري لوقف التدهور الذي أصاب مكانته ودوره في المنطقة ، فهذا السعي هو من أجل مصالح الطبقة الحاكمة فقط ولايدفعها في ذلك أية مصلحة وطنية أوقومية.

إن إزاحة وإسقاط البرجوازية التابعة عن الحكم هو الطريق الوحيد لإعادة الصراع العربي الإسرائيلي - إلى موقعه الصحيح ليعود صراع مبادئ من أجل الوجود - وليس صراع مصالح من أجل الحدود والنفوذ.

أحمد طاهر
المحامي

لا للإرهاب

إن فئة البغي والضلال حاولت كثيرا وكثيرا استهداف أمن البلاد وترويع الآمنين . باستخدام الأسلحة المهربة ضد


نجيب محفوظ

المسلمين من أبناء وطنهم الذين عاشوا على أرضه ونعموا بخيراته . ومحاولات الاغتيال التي راح ضحيتها الكثير من أبناء الوطن من تلاميذ مدارس وأساتذة جامعات ورجال شرطة وغيرهم. وآخرها كانت محاولة لاغتيال الأديب العالمي نجيب محفوظ . فلا يحق لأي انسان الاعتداء بأي شكل على الآخرين لمجرد الاختلاف في الرأي . فلا هذا تصحيح وضع ولاهذا من صحيح الدين . وإن ديننا السمح لايبيح دم الأبرياء لقول الله تعالى " ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب" البقرة ١٧٩.

ومن قتل نفساً بغير نفس كأنما قتل الناس جميعا.

ومن هنا فالجماعة المنحلة قد أغشت عليها سحابة الظلام فضلت وتريد أن تضل الآخرين وهي جماعات مأجورة ومحرضة ضد الوطن والمواطنين وبرنامجها الذي أجبرت من أجله ليس بالاصلاح وإنما الهدم والتدمير لوقف عجلة التقدم وترويع الآمنين وهذا مايريده لنا أعداء الوطن . ونظرا لإنتشار الإرهاب في العديد من محافظات مصر وإلحاقنا بالأضرار فلابد من مواجهة الإرهاب الشاملة على كافة المستويات الثقافية والعلمية والتعليمية كي يتحقق الأمن والأمان في بلد الإسلام

عبد الله توفيق
عاصي

مشاغبات

القرار الخطأ .. فى الزمن الذى لايحتمل إلا الصواب

صدمنى القرار الذى أصدرته السلطات العراقية ، باسقاط الجنسية عن الشاعرين الكبيرين " محمد مهدى الجواهرى "و" عبد الوهاب البياتى" وبدا لى نموذجا مثاليا للقرار الخطأ ، الذى لايحتمل أى صواب ، يصدر فى الزمان الذى لايحتمل إلا الصواب !.

وأسوأ مافى القرار أن العقوبة لاتتناسب مع " الجريمة" المنسوبة إلى المتهمين ، فاسقاط الجنسية أقسى من الحكم بالاعدام ، لذلك حظر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والاتفاقات والعهود الدولية المترتبة عليه ، والدساتير الحديثة المأخوذة عنه ، النفى الإدارى ، ونصت جميعها على أن الجنسية حق أساسى من حقوق المواطنة ، لايجوز اسقاطه ، ومع ذلك فقد أسقطت الجنسية عن " الجواهرى" و" البياتى" لسبب تافه للغاية ، هو أنهما حضرا فى " الرياض"الدورة الأخيرة ل" مهرجان الجنادرية" ، وهو واحد من عشرات المهرجانات والمؤتمرات الثقافية والفنية ، التى كانت ومازالت تقام فى كل الأقطار العربية ، ويدعى إليها فنانون ومثقفون من كافة أنحاء الأمة ، يستجيبون للدعوة ، انطلاقا من إيمانهم بأن التنقل بين الحدود القطرية هو حق لكل عربى ، لايجوز لأحد أن يصادره أو أن يعترض عليه ، ومن إدراكهم بأن الخلافات بين الأقطار العربية هى مجرد سحابات صيف ، تزول مهما طال الزمن ، فلا يجوز أن تكون مبررا للقطيعة فيما بينهم .. بل قد تكون مبررا للعكس.

وقد أتيح لى - خلال الأعوام العشرين السابقة - أن أشارك فى كثير من هذه اللقاءات ، ولولاها لما سنحت للنخبة العربية المثقفة الفرصة لكى تلتقى ، أو تتحاور ، أو يتعرف كل منها على الآخر بشكل مباشر ، وأشهد أن كل الذين كانوا يشاركون فيها ، كانوا يتناولون كل مايطرح عليها من قضايا بروح عالية من المسئولية القومية ، تقوم على الصراحة المطلقة ، ويسعون - عبر الحوار العام أو اللقاءات الجانبية فيما بينهم أو أثناء اللقاءات المغلقة مع المسئولين فى القطر المضيف - إلى إذابة ماقد يكون قد تراكم من ثلوج على العلاقات بين الأقطار العربية ، بسبب الحساسيات أو الخلاف فى الاجتهادات بين الأنظمة السياسية.

وإلى هذه اللقاءات وأشباهها ، يعود الفضل فى الاحتفاظ بشعرة معاوية بين الحكومات العربية ، حتى فى تلك الفترات التى كانت تتصاعد فيها الخلافات والحملات الإعلامية ، حتى يسود الظن بأن العلاقات فيما بينها ، قد وصلت إلى طريق اللاعودة ، بل إن النظام الحاكم الآن فى بغداد ، كان - قبل الحصار المفروض عليه - مركز الأنظمة العربية ، حماسا لتلك الأنشطة ، وأكثرها توسعا فى تنظيمها ، ولم يكن يمضى شهر من العام ، دون أن ينظم مؤتمراأو مهرجانا أدبيا أو ثقافيا ، وقد تعود المثقفون العرب أن يستجيبوا لدعواته ، ويشهدوا مؤتمراته ، على الرغم مما قد يكون بينه وبين حكومات أقطارهم من خلافات ، فلايحاسبهم أحد عندما يعودون إلى بلادهم ، ولاتسقط حكوماتهم عنهم الجنسية ، ولاتصادر حقهم فى السفر أو التنقل .

وقد لايترتب على هذا القرار - على الرغم من جلافته ولامنطقيته - أى مشاكل اضافية للشاعرين الكبيرين ، ليس فقط لأن الجنسية العراقية ، كانت قد أسقطت عنهما فى مراحل سابقة ، ثم أعيدت إليهما عندما تغيرت الظروف السياسية و أو لأن كلا منهما يعيش بالفعل خارج العراق منذ سنوات طويلة ، ولكن - كذلك - لأن أحدا ، أيا كان لا يستطيع أن ينحهما - إلى الأبد - من العودة للعراق أو يسقط عنهما شرف الانتماء للأرض التى ولدا فيها وتغنيا بها ودافعا عن قضاياها ، وأصبحا من معالمها ، ومن دواعى الحب لها والفخر بها والرغبة فى الانتماء إليها.

أما المؤكد فهو أن النظام العراقى ، هو الخاسر الوحيد من هذا القرار ، الذى صدر بطريقة عصبية غير مدروسة ، وفى الوقت الذى كانت الصحف العراقية تتمنى فيه على " الجواهرى" أن يعود إلى " بغداد" ولو لمجرد يوم واحد يتسلم فيه وساما رفيع الشأن ، وتجاهل الذين أصدروه تلك الحقيقة التى تقول إن المثقفين العرب ، ومن بينهم الأدباء والفنانون ، هم أكثر الفئات تعاطفا مع الأوضاع السيئة التى يعيش فى ظلها الشعب العراقى ، وأنهم أعلى الأصوات حجماسا للمطالبة بتخفيف المعاناة التى يتعرض لها نتيجة للحصار المفروض عليه ، وتحرض على تحميله مسئولية خطأ - وخطر - القرارات السياسية التى اتخذتها حكومته ، وصدور قرار بمثل تلك القسوة ، بحق علمين بارزين من أعلام الشعراء العرب ، لمجرد أنهما زارا دولة عربية أخرى ، لايلقى فحسب دلوا من الماء المثلج على هذا الحماس ، بل هو يشير - كذلك - إلى أنها مازالت تعيش فى ظل الوهم الذى يدمج بين الوطن ومن يحكمونه ، وتعتبر الخلاف مع الحاكمين مبررا للحكم بالخيانة بلا محاكمة وذريعة لاسقاط الجنسية بلا دفاع ، وهى كلها دلائل تدل على أن السلطات العراقية لم تستوعب بعد درس المأساة التى قادت إليها شعبها ، بل وقادت إليها الأمة جميعها.

إنه القرار الخطأ فى الزمن الذى لايحتمل إلا الصواب !.

صلاح عيسى